www.kassioun.org

1188

الاثنين 19 آب 2024

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «1500» ل.س ● دمشق ص. ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

كيف نفهم السياسة الأوروبية «الجديدة» تجاه سورية؟

[06]

الافتتاحية

الحل السياسي و«السياسة الأوروبية الجديدة»!

تتكثف السياسة الأوروبية، التي يقال عنها: إنها جديدة حيال سورية، بجملة واضحة جاءت ضمن اللاورقة التي أرسلتها ثمانية دول أوروبية منتصف الشهر الماضي لمسؤول الخارجية والأمن ضمن الاتحاد؛ تقول الجملة: «إن الحل السياسي المتوافق مع القرار 2254، يبدو بعيد المنال».

وعلى أساس هذه الجملة، ومعها سرد توصيفي للوقائع، تدعو هذه الدول الثماني لجملة إجراءات، هي في جوهرها إطارٌ تنفيذي لمشروع «خطوة مقابل خطوة»، يتضمن تطبيعاً مع النظام، ورفعاً تدريجياً للعقوبات، وإعادة للنظر بـ«فاعلية المعارضة المعتدلة التي دعمناها» وصولاً إلى التخلي النهائي عنها؛ وبكلمة مختصرة، فإن السياسات المقترحة ضمن الورقة، هي الاستكمال العملي لسياسة «تغيير سلوك النظام» التي تبناها الغرب ابتداء من بريطانيا والولايات المتحدة منذ أواسط عام 2016، والتي كانت وما تزال تهدف إلى تمديد الأزمة إلى ما لا نهاية، وإلى تعميقها وتكريس تقسيم الأمر الواقع، بالضبط عبر الاستناد إلى المصالح الضيقة لقوى الأمر الواقع وتجار الحرب.

واهمٌ من يتعامل مع «المقترح الجديد»، بوصفه مقترحاً مقصوراً على الدول الثماني التي قدمته، وهي دول من الدرجة الثانية والثالثة من حيث الوزن ضمن الاتحاد الأوروبي، وواهمٌ كذلك من يعتقد أن المقترح هو أوروبي بحت؛ وإنما هو بالجوهر خطة عمل أمريكية بريطانية، يجري توزيع الأدوار بين اللاعبين ضمنها بين ضغطٍ من جانبٍ وتسهيلات من جانب، في إطار استكمالٍ عملية تطويع النظام أو وفق تعبيرهم «تغيير سلوكه».

ما يكشف هذه الحقيقة هو الانسجام الكامل بين ما تقوله هذه الدول في مقترحاتها، وبين السياسة الفعلية لواشنطن، بل وحتى تصريحاتها الرسمية، التي –كما هو معروف– نادراً ما تنسجم مع الأفعال الحقيقية التي تصب كلها في العمل ضد 2254.

ما يكشفه المقترح القديم–الجديد، هو أن الخطوات العملية باتجاه نسف كامل للحل السياسي، قد بدأت فعلاً، وسارت شوطاً لا بأس به. وأن استكمالها يمر ضمناً بالتخلي التدريجي عن القسم من المعارضة المدعوم غربياً، والذي يشكل هذا المقترح نفسه، إعلاناً لبداية نهاية دوره وصلاحيته.

النتيجتان الواضحتان المترتبان على ما سبق، هما:

أولاً: الغرب لم ولن يعمل على الحل السياسي وعلى تطبيق 2254، ولم ينطق يوماً برقم هذا القرار إلا كذباً ونفاقاً وتغطية لمخططه الفعلي المتمثل في «خطوة مقابل خطوة»، و«تغيير سلوك النظام»، بما يخدم أهدافه ضمن المنطقة، وعلى رأسها أهداف الصهيوني. واليوم إذ ينتقل بالتدريج السريع صوب الإعلان عن رفضه 2254، كما سبق أن فعل مع اتفاقات مينسك، فإنه قد بات في المراحل النهائية من تنفيذ مخططه.

ثانياً: أن ذلك القسم من المعارضة الذي استند طوال 13 سنة إلى الغرب، معتبراً إياه حليفه ومخلّصه، وإضافة لما تسبب به هذا القسم من هلاك وكوارث، وما ارتكبه من خطايا سياسية ووطنية، فإن مصيره هو نفسه الآن بات مهدداً بحكم انتهاء الوظيفة الموكلة إليه.

أمام هاتين النتيجتين، فإن على هذا القسم من المعارضة أن يكتفي بما اقترفت يداه، ويعتزل العمل السياسي، أو أن يضع نفسه بلا قيد أو شرط تحت تصرف المعارضة الوطنية الديمقراطية المؤهَّلة لإنجاز التفاوض المباشر، والحل وفقاً لـ 2254 وفقط 2254، كاملاً والآن... وبتقاطع المصالح الحقيقية في الاستقرار والخروج من الأزمة، مع ثلاثي أستانا والصين ودول عربية أساسية على رأسها مصر والسعودية...

شؤون عمالية

التحكيم في علاقات العمل

02

شؤون محلية

النظام الضريبي بين العدالة الاجتماعية والجباية الجائرة!

08

شؤون اقتصادية

جماعة «روكفلر» و«مورغان» يتساءلون: تُرى ما «الخطأ» الذي حدث للرأسمالية؟!

12

شؤون عربية ودولية

أفكارٌ عن «الحرب الشاملة» والرد المرتقب

17

بصراحة

■ محمد عادل اللحام

الهيئات العامة والانتخابات النقابية القادمة

المنحنى البياني للوضع المعيشي يسير بتسارع عجيب نحو الجوع الذي أصبح واقعاً يعيشه الفقراء من شعبنا العنيد، بسبب ارتفاعات الأسعار اليومية التي تزيد من معاناتهم، وتجعل حصولهم على الحد الأدنى مما يحتاجون من غذاء ونقل ودواء وأجرة سكن، وغيرها من الحاجات التي لا يمكن الاستغناء عنها، بحكم الصعب جداً جداً، وعلى حساب الكثير من المتطلبات الضرورية التي يجري الاستغناء عنها كلياً أو جزئياً.

هذه القضايا وغيرها هي موضوع نقاش وأخذ وردٍ داخل وخارج الحركة النقابية، ولكنها تجريُ بين الجدران المغلقة للمكاتب النقابية، حيث يجري طرحها مشيرين إلى مسبباتها وكيفية الخروج منها بما يحسّن من الوضع المعيشي للعمال عبر المذكرات والكتب التي تسطَّر إلى الحكومة ولا شيء غير ذلك.

مِن المؤكد أنَّ هذه النقاشات التي تجري في قمّة الهَرم النقابي تجري أيضاً في قاعدته، وقد تكون أعمق بسبب الاحتكاك الأكثر لتلك القاعدة بالعمّال، وتعرضهم للضغوط المتواصلة من العمال احتجاجاً على ما يجري بحقهم من استلاب ونهب في كلا القطاعين العام والخاص، وإنْ كان التركيز أعلى بحقّ عمّال القطاع الخاص الذين يفتقدون للحماية القانونية والتنظيمية ويحكمهم «العقد شريعة المتعاقدين» أيْ يقال للعامل: «ما عجبك هاد الشغل وهاد الأجر الباب بيفوت جمل».

هذه النقاشات والحوارات الجارية تعطي مؤشراً مهمّاً عن المزاج العام السائد وكذلك عمّا وصلت إليه أوضاع العمال حتى وصل «البلُّ إلى ذقن» تلك الكوادر التي تعبر عن معاناتها، وبدأت ترفع صوتها، وإنْ كان الصوت خافتاً وضعيفاً، ولكن قد يؤسِّس لمرحلة أخرى تفرض رفع الصوت عالياً من قاعدة الهرم إلى رأسه، لأنّ الواقع سيفرض ذلك، والضغوط المعيشية التي يعيشها العمّال ستدفع الطبقة العاملة للدفاع عن لقمتها وكلمتها أيضاً.

إنّ التواصل ما بين النقابات والعمال عبر عقد الهيئات العامة للعمال في المعامل، ومعرفة موقفهم مما يجري بحقهم من ظلم وانتهاك لحقوقهم، وإشراك الآخرين في حوارٍ مفتوح، خاصة وأن النقابات على أبواب انتخابات نقابية لدورة جديدة، للوصول إلى توافقات مع العمال حول شكل وطريقة الانتخابات القادمة وكذلك السبل الكفيلة والمجدية لتحسين أوضاعهم المعيشية، عبر ربط أجورهم بسلَّم متحرك مع ارتفاع الأسعار – إنّ هذا العمل لو كُتِبَ له أنْ يتحقّق سيؤسِّس لمرحلة مهمّة وأرضيّةً صلبة تستند عليها الحركة النقابيةً إنْ توفّرت الإرادة الكفاحية في مواجهة ما يحصل بحقّ العمال، ويُخرِجُ الحركة وحواراتها من حالة الهمس داخل الغرف إلى الفضاء الرحب والواسع؛ إلى الطبقة العاملة، حيث هناك تجارب ووقائع تجري على أرض غيرنا «أوروبا» تكون فيها الهيئات العامة للمصانع والتجمعات العمّالية مركزاً قوياً في اتخاذ القرارات اللازمة والشكل المفترض اتباعه في مواجهة قوى رأس المال المتوحّش. ويبدو أنّ هذه الهيئات العامة المقرّرة قد أثبتت فاعليتها في عدّة أمور، وأهمّها أنَّ لا قرارَ ولا موقفَ خارجَ إرادة العمّال في انتزاع حقوقهم والدفاع عن مصالحهم.

التحكيم في علاقات العمل

تعتمد أغلب التشريعات العربية والإقليمية أسلوب الحل الودّي لخلافات العمل كممرٍّ إجباري قبل تَوجُّه طرفي النزاع في العلاقة العمالية إلى القضاء، ويمكن أن يعتمد هذا الأسلوب في حل منازعات العمل الفردية أو الجماعية على حد سواء.

ولا شكّ أن التحكيم كوسيلة لحل وتسوية المنازعات قد اكتسب أهمية كبيرة في العصر الحديث، ولا يخفى على أحد أن علاقات العمل قد شهدت تطوراً كبيراً نتيجة لتطور الحياة، فلماذا لا يأخذ التحكيم العمّالي دورَه مثل التحكيم التجاري والشرعي والذي أثبت جدارته وفعاليته.

ولماذا لا يتم إدراج شرط التحكيم الخاص في عقود العمل الفردية والجماعية على السواء ليقوم بتنفيذه محكّمون مختصّون ترتضي بهم الأطراف، ويتم خضوعهم لدورات تخصصية تتعلق بالتحكيم العمّالي محورها قانون العمل والتأمينات الاجتماعية والقوانين ذات الصلة، علماً أنّ التحكيم يعد ميزة للعامل والاتفاق على التحكيم لا يسلب العامل حقوقه ما دام التحكيم هو محكمة من نوع خاص واختيارية وفيها الكثير من الاختصار للوقت واحترام إرادة الطرفين المتنازعين بما يتفقون عليه لفضّ نزاعاتهم بأيسر السبل.

التحكيم كطريق مساعد للقضاء

وضمن جلسة التسوية الودّية في النزاعات العمالية تجري محاولة تقريب وجهات النظر بين العامل وصاحب العمل، ومحاولة الوصول إلى تسوية ترضي الطرفين بهدف تفادي الإجراءات القضائية الطويلة نسبياً والمعقّدة والمكلفة، كما أنها تخفّف من تراكم الدعاوى أمام القضاء العمالي وتكون مساعدة ومساندة له بالوقت نفسه.

ويمكن أن تكون التسوية الودية لحل خلافات العمل من خلال إنشاء لجنة ثلاثية من ممثل عن كل من منظمات أصحاب العمل ووزارة العمل والاتحاد العام لنقابات العمال، ويكون هدفها محاولة حل النزاعات بطرق ودّية أو تقريب وجهات النظر بين الطرفين قدر الإمكان، ومن خلال ممارستها لعملها فإن تلك اللجنة تكون على تماس مباشر مع المشاكل التي تنتج عن علاقات العمل وبالتالي ستمتلك خبرة تمكّنها من طرح حلول تشريعية لأكثر القضايا العمالية انتشاراً على المشرع ليأخذ بها.

ويمكن من خلال التمثيل الثلاثي في اللّجنة المذكورة إعادة صلاحية القضاء الكاملة على المحكمة العمالية وإلغاء التشكيل الاستثنائي الحالي لها.

ومن خلال الأحكام التي تصدرها أو المناقشات التي تجري أثناء حل الخلافات يمكن من خلال تلك اللجان رفع توصيات غير ملزمة للقاضي أو تحديد من هو المتضرّر من العلاقة العمّالية ومن هو صاحب الحق، تماماً كما يتم العمل في القضاء الشرعي، حيث يعتبر حكم المحكمين الشرعيين بمثابة استبيان للقاضي حول مَن هو المسيء في النزاع رغم أنّ القاضي غير ملزم بتقرير الحكمين.

ويمكن إنشاء لجان حلّ التسوية الودّية لعلاقات العمل وربط مرجعيّتها إمّا بوزارة العمل أو الاتحاد العام لنقابات العمال أو يمكن إنشاء مراكز خاصة للتحكيم العمّالي تحت إشراف وزارة العمل والعدل.

قانون العمل النافذ حالياً

جاء في قانون العمل رقم 17 لعام 2010، المادة 208 منه:

«إذا كان النزاع يتعلق بتسريح عامل أو بإخطاره بالفصل منه فإنه يجوز للعامل أو النقابة المعنية بناء على طلب العامل أنْ يطلب من المديرية المختصة التوسط من أجل تسوية هذا النزاع خلال عشرة أيام من تاريخ تبلغه الفصل من العمل أو اخطاره بالفصل منه. وتقوم المديرية المختصة بالتوسط بين صاحب العمل والعامل في محاولة لحل النزاع الناشب بينهما خلال شهر كحد أقصى. وإذا لم تفلح الوساطة فإنه يحق للعامل صاحب العلاقة مراجعة القضاء».

ولكن توسط مديرية العمل في هذه المادة لوحدها ومن خلال عامل واحد في مديرية العمل غير كاف للإلمام بجوانب النزاع كافة والإحاطةً به. وغالباً ما يرفض أرباب العمل الحضور أمام موظَّف مديرية العمل الذي لا يملك أيّ صلاحيات للضغط على الطرفين، ويكتفي بتقديم تقرير عن فشل الوساطة ويطلب من العامل مراجعة القضاء، وسلوك هذه الطريق ليس إجبارياً فيمكن للمدّعي سلوك طريق القضاء مباشرةً دون الطلب من مديرية العمل التوسط.

كما أن المادة 215 من قانون العمل رقم 17 نصّت على أنْ تشكّل في كلّ محافظة لجان تحكيم لحلّ منازعات العمل الجماعية ولكن هذه المادة بقيت كما أغلب مواد قانون العمل حبراً على ورق ولم ترَ النور، كما أنّ الاتحاد العام لنقابات العمال لم يقمْ بمهامه في متابعة تشكيل هذه اللجان وتفعيل دورها في حل منازعات العمل.

وإنّ تشكيل لجانٍ للتّسوية الودّية للمنازعات العمّاليةَ يتطلّب أولاً وقبل كل شيء تعديلاً جوهرياً في قانون العمل النافذ حالياً، وإلغاء مادة التسريح التعسفي منه لأنّها تهدّد كل جهد قانوني، وتنسف عمل أي لجنة من خلال تسريح العامل في حال خسر ربّ العمل دعواه.

الطبقة العاملة اليوم

مما لا شك فيه أن تاريخ الطبقة العاملة السورية غني بالبطولات الكفاحية التي حققت العديد من المكاسب. فالطبقة العاملة لا توصف بالكم رغم أن الكم مهم. وكلما اكتسبت الطبقة العاملة وعياً أعلى بحقيقة وضعها الطبقي يكون نضالها أكثر جدوى لتحقيق مصالحها؛ أي وعي العمال بوضعهم كبائعين لقوة العمل لنقيضهم وندهم الطبقي، وبعبارة أخرى بيعها لمالكي وسائل الإنتاج. ووعي العمال أنّ موازين القوى والدفاع عن المصالح والحقوق التشريعية والاقتصادية هي الآلية المتحكمة في العلاقة بين الطبقة العاملة والطبقة المالكة لوسائل الإنتاج. من الأسباب الرئيسية التي حالت دون تمكين الطبقة العاملة في البلاد من تحقيق مكتسبات استراتيجية مهمة، هو عدم وعيها بأهمية تنظيم قواها وأن من مهامها الأساسية تنظيم نفسها ومواجهة العدو الطبقي.

■ نبيل عكام

اليوم تزداد الطبقة العاملة ضعفاً لأن النقابات التي تمثلها لا علاقة لها بالعمل النقابي الهادف إلى تحقيق الحقوق والمصالح الطبقية للعاملين بأجر. فهي نقابات صوريّة تطالب بقضايا صغيرة لا تغني ولا تسمن. منذ عدة عقود بدأ تفكيك الطبقة العاملة عبر أساليب ممنهجة فرضتها السياسات النيوليبرالية تحت شعار اقتصاد السوق الاجتماعي، والذي فتح الباب لتوزيع الثروة بشكل غير منصف لا تتوفر فيه شروط العدالة الاجتماعية. بل أدّت إلى تركيز الثروة في يد الأقلية المسيطرة على حساب الأغلبية الساحقة.

قامت الحكومات بوقف التعيين والعمل على خصخصة المؤسسات العامة بأشكال مختلفة حسب توصية من صندوق النقد والبنك الدوليين، دون الإعلان الرسمي عن ذلك. وهو ما أدّى إلى ارتفاع في معدل البطالة أيضاً. كما ذهبت الى تفكيك شركات قطاع الدولة عبر تصنيفها بخاسرة وحدّية أو إدماجها في شركات أخرى. وطرح شعار التشاركية وإصدار التشريعات الخاصة بذلك. وإدراج آليات متعددة لسوق العمل لتفكيكه تحت مسمى مرونة العمل والتوظيف. وشهد سوق العمل أشكالاً عديدة من الاستخدام، منها العمل المؤقت والعمل الجزئي والعمل غير المصرح به لدى مؤسسات التأمينات الاجتماعية، وبالتالي زيادة الفوارق الاجتماعية والفقر والتفقير وكل أشكال الاستغلال.

هذه الهجمة على الطبقة العاملة أدت إلى تفكيك نسيجها في قطاع الدولة والقطاع الخاص، وبالتالي إلى ضعفها نقابياً. ومن جهة أخرى شكّل خطاب النقابات المتخلّف تشويشاً على وضع العمال ووعيهم الطبقي، وجعلَهُم يفقدون الأداة التنظيمية، وبوصلة الكفاح الطبقي لتجاوز هذا الواقع الذي توجد عليه هذه الطبقة من الكادحين. هذا الخطاب الذي ساهم في استغلال العمّال. واليوم ما هي المبرّرات والحجج التي تقدّمها النقابات للدورة النقابية القادمة وللتاريخ أيضاً، للتغطية على هذا التقصير في حق العمال؟ أليس من حق العمال أن يسألوا هذا السؤال للجميع، النقابات والقوى السياسية وخصوصاً القوى التي تضع نضال العمال والفلاحين ضمن أولوياتها. إنه واقع مرير يعيشه اليوم كلّ العاملين بأجر وستعيشه أجيال قادمة إنْ لم تقم بما تمليه المرحلة على هذه القوى والنقابات، كطاقات غيورة لتغيير الوضع المتأزم للعاملين بأجر الكادحين كافة. عمال البلاد عاشوا ويعيشون بين نيران الاستغلال الفظيع في مراحل عملهم؛ يُستغلّون في أماكن الإنتاج المختلفة، ومن قوى النهب والفساد، وبين ضعف ما يسمى النقابات التي تسعى جاهدة لإرضاء السلطة التنفيذية بغضّ النظر عن مصالح العمال.

الطبقة العاملة

تشيلي: إضراب عمال مناجم النحاس

بدأ العمال في منجم إسكونديدا التابع لشركة بي إتش بي في تشيلي إضراباً عن العمل يوم الثلاثاء 13 آب الجاري لمدة غير محددة بعد فشل مفاوضات النقابة مع الإدارة المتعلقة بالأجور، وعدم إحراز تقدم يُذكر خلال خمسة أيام من المحادثات التي توسطت فيها الحكومة. في أكبر منجم للنحاس في العالم. وأفادت النقابة التي تمثل نحو 2400 عامل «بذلنا جهوداً مضنية للتوصل إلى اتفاق لكن دون جدوى». وقال رئيس النقابة في وقت سابق إنه إذا بدأ أعضاء النقابة إضراباً، فسيؤدي ذلك إلى توقف شبه كامل لإنتاج المعدن الأحمر في المنجم نظراً لأن النقابة تمثل 98,5% من العاملين الرئيسيين في العمليات التشغيلية، ولا يمكن استبدالهم بموجب القانون. حسب رويترز ويطالب عمال إسكونديدا أيضاً بأن يتم توزيع واحد بالمئة من أرباح المساهمين بالتساوي بينهم.

مصر: إضراب العمال في مصنع سيراميكا فينيسيا

دخل عمال شركة فينيسيا لتصنيع السيراميك بمدينة 6 أكتوبر بالجيزة في إضراب عن العمل، يوم الأحد 11 آب الجاري، للمطالبة بتطبيق الحد الأدنى للأجور، وتحسين خدمات الرعاية الصحية، إضافة للمطالبة بحوافز شهرية ثابتة، وشمل الإضراب كل مصانع الشركة «مصنع الحوائط، ومصنعا 1 و2 لسيراميك الأرضيات. وكان رد الإدارة أنْ أصدرت قراراً بإغلاق الشركة، بدأ من اليوم الثلاثاء 13 آب، في محاولة منها لكسر الإضراب. وأفاد العمال أن إغلاق المصنع عملية غير قانونية تخالف الدستور، ما يستوجب معاقبة القائمين على المصنع، غير أنهم يحظون بعلاقات خاصة مع السلطات الأمنية والسياسية التي تمنع مساءلتهم. ويعاني العمال من تدنّي الأجور، حيث متوسطها أزيد قليلاً عن نصف الحد الأدنى للأجور، والمقرر بـ6 آلاف جنيه. ويطلب العمال منذ أكثر من 6 أشهر بزيادة الرواتب، إلّا أنّ الإدارة تماطل، ما اضطرّهم للدخول في إضراب عن العمل.

اسكتلندا: عمال الترام في إدنبرة يؤيدون الإضراب

تقول نقابة يونايت إنّ أكثر من تسعين بالمائة من عمال الترام في إدنبرة العاصمة أيّدوا الإضراب عن العمل في الاقتراع على الإضراب الذي جرى الأربعاء 14 آب. في غضون الأسابيع المقبلة، من أجل معالجة الوضع غير المقبول للصحة والسلامة الذي يواجه العمال. وقد ساهم هذا الوضع غير المقبول في ظهور مشاكل صحية للعمّال حسب اتحاد يونايت، بما في ذلك الإجهاد والالتهابات. ويمثّل الاتحاد السائقين ومساعدي خدمة التذاكر والمراقبين وعمّال صيانة المركبات. وقالت الأمينة العامّة لاتحاد يونايت: «لا ينبغي للعمّال أنْ يكونوا في هذا الموقف ويجب على إدارة ترام إدنبرة أنْ تنفّذ التدابير اللازمة لضمان سلامة عمالنا وحصولهم على فترات الراحة الخاصة بهم. وسوف ندعم عمّالنا حتى النهاية في النضال من أجل ظروف عمل لائقة».

كينيا: اتحاد عمال الطيران يدعو للإضراب

قال اتحاد عمال الطيران في كينيا، الذي يمثل عمال المطارات، إنه سيدعو إلى إضراب اعتباراً من يوم الاثنين 19 آب الجاري بسبب صفقة مقترحة مع شركة هندية لتطوير أكبر مطار في البلاد. وأفاد إن الاتفاقية المقترحة التي أعلن عنها الشهر الماضي مع شركة أداني القابضة للمطارات الهندية من شأنها أن تؤدّي إلى فقدان الوظائف وجلب عمّال غير كينيّين. وقال الأمين العام لاتحاد عمال الطيران الكيني في إشعار الإضراب: «سنعيد النظر في نيّتنا في الانخراط في الإضراب عن العمل... فقط إذا تم التخلي عن صفقة شركة أداني إيربورت هولدينجز المحدودة بالكامل». وبررت الحكومة الكينية بأنّ المطار ليس للبيع ولم يتم اتخاذ قرار بذلك لكنه شراكة مقترحة بين القطاعين العام والخاص لتطوير المطار.

قوانين العمل السورية الممنوع والمسموح فيها

نعرض لبعض المواد التي جاءت في قانون العمل السابق رقم 91 لعام 1959، والذي تنص بعض مواده على تحريم حق الإضراب على العمال في حال المنازعات على حقوقهم مع أرباب العمل، وقانون العمل رقم 17 لا يبتعد في نصوصه عن القانون السابق من حيث حقوق العمال في الإضراب كحلٍّ نهائي في حصول العمال على حقوقهم، والذي تمت صياغته استناداً إلى قوانين العمل المصري والعراقي واللبناني... إلخ، من القوانين ومنها قانون العمل الفرنسي، وقد أفاد المشرّع من هذه القوانين كما جاء في الأسباب الموجبة لصدور القانون رقم 17.

■ محرر الشؤون العمالية

وبموجب الفصل الثاني من الباب الثاني والمواد 89–106 من قانون العمل، تم تنظيم عقد العمل المشترك الذي هو اتفاق تُنظَّم بمقتضاه شروطُ العمل بين نقابة أو أكثر من أصحاب الأعمال الذين يَستخدمون عمّالاً ينتمون إلى تلك النقابات أو المنظمات الممثلة لأصحاب الأعمال. ونظَّمت المواد 188–210 بالباب الخامس من قانون العمل إجراءات التوفيق والتحكيم في منازعات العمل. ويتم النظر في النزاع العمّالي على مرحلتين، المرحلة الأولى، عن طريق التوفيق، والمرحلة الثانية عن طريق التحكيم. وبموجب المادة 209 من قانون العمل يُحظَر على العمّال الإضراب أو الامتناع عن العمل كلّياً أو جزئياً إذا ما قُدِّمَ طلبٌ للتوفيق أو أثناء السير في إجراءات أمام الجهة الإدارية المختصّة أو لجنة التوفيق أو هيئة التحكيم.

وبموجب المادة 65 من القانون الأساسي للعاملين في الدولة، يُحظَر على العمّال أنْ يشتركوا في تنظيم أيّة اجتماعات داخل مكان العمل تتعارض مع أحكام القوانين النافذة، أو أن يتركوا العمل أو أن يتوقفوا عنه أو يقوموا بتعطيله بقصد الإخلال بالنظام أو توقيف أو تعطيل الإنتاج. كما يُحظَر على العامل أنْ يحرِّضَ العاملين على ذلك.

وحدَّدت أحكامُ القانون 84 لعام 1968 وتعديلاته النافذة قبل 1990 حقوقَ النقابات وحقوق العمّال النقابيّين عموماً، وتكفل أحكام القانون النافذ هذه الحقوق. ولم تطرأ تعديلات على تلك الأحكام منذ العام المذكور. وتلجأ بعض الدول إلى تفادي لجوء العمال إلى الإضراب عن طريق الأخذ بسياسة عقود العمل المشتركة «الجماعية» وتنظيم هيئات وإجراءات التوفيق والتحكيم في المنازعات الجماعية التي تحدث بين العمّال وأصحاب عملهم.

تقوم المفاوضات الجماعية على عدة قواعد أساسية منها: أن يكون أحد طرفي التفاوض نقابة أو اتحاداً مهنياً أو يمكن أن يكون الاتحاد العام لنقابات العمال، وأن يكون الطرف الآخر صاحب عمل أو عدة أصحاب عمل أو ممثلين عن غرفة الصناعة. يجب أن يكون التفاوض الجماعي واضحاً وخالياً من الغلط أو الخداع. وأن تكون حقوق العامل الواردة في قوانين العمل النافذة، قانون التأمينات الاجتماعية أو قانون العمل غير منقوصة. ومن الضروري ذكره حق النقابة والعمال في إعلان الإضراب عن العمل أثناء التفاوض فهو من الحقوق الأساسية للعمال للدفاع عن مصالحهم.

صدرت عن منظمة العمل الدولية أكثر من اتفاقية وتوصية بخصوص المفاوضات الجماعية أكدت على أهميتها وسورية عضو في منظمة العمل

ومن المعروف أيضاً أنّ العمال لا يضربون بلا سبب ولا يمكن أن نجد نزاعاً عمالياً بين العمال وأصحاب العمل دون سبب، ومن أهم أسباب إضراب العمال النزاع حول الأجر، أو الخلاف حول وقت العمل، أو من أجل تحسين شروط وظروف العمل، وكذلك عدم صرف المستحقات المالية المختلفة من التعويضات الإضافية وطبيعة العمل الشاقة للعمال من قبل صاحب العمل، وتعسف أصحاب العمل مع العمال خاصة في عدد ساعات العمل التي أقرتها القوانين الناظمة والتأخير بصرف الأجر، وشعور العمال بعدم الأمان نتيجة ازدياد حالات الفصل التعسفي دون مبررات مقنعة.

إنّ الغاية من المفاوضات الجماعية هي تنظيم علاقات العمل بين العمال وأصحاب العمل، لكي تتفق مع تقلبات الأوضاع المعيشية والاجتماعية السائدة، وهذا في النهاية يصبُّ في مصلحة طرفَي التفاوض، فما قد يرضى به العمال من حقوق اليوم يمكن ألّا يرضوا به مستقبلاً. وعندما تزداد قوة النقابات العمالية يزداد دورها في رسم السياسات الاقتصادية والاجتماعية للحكومات وفي تحسين شروط عمل العمال في معامل ومؤسسات قطاع الدولة والقطاع الخاص. وهذا يحدّ بشكل كبير من الاستغلال الناتج عن التفاوض الفردي بين العامل وصاحب العمل واختلال التوازن في الشروط التفاوضية بينهما. وخاصة بما يتعلق بالحق الأساسي للعامل وهو الأجر.

ويؤدي تدخّل النقابات العمالية في المفاوضات الجماعية إلى فرض تشريعات وقوانين وفق معايير دولية تحمي العامل وتحسّن شروط عمله. ومن مزايا المفاوضات الجماعية تنظيم علاقات العمل بين فريقي الإنتاج. إنها تحد من تدخل السلطات والأجهزة الحكومية عبر القضاء في علاقات العمل والخلافات الناتجة أثناء العمل. كما تُوحِّدُ شروطَ العمل بين العمال ويمنع أصحاب العمل من سلب حقوق العمال.

– وتساهم في تطوير التشريعات والقوانين وعلاقات العمل وتساهم في استقرارها، وتساهم في تسوية المنازعات بين العمال وأصحاب العمل. وتشمل المفاوضات الجماعية العمال كافةً سواء كانوا منتسبين للنقابات أو غير منتسبين. وقد صدرت عن منظمة العمل الدولية أكثر من اتفاقية وتوصية بخصوص المفاوضات الجماعية أكدت على أهميتها، وسورية عضو في منظمة العمل وتوافق على الكثير من الاتفاقيات التي تصدر عن منظمة العمل، ولكن قوانين العمل السورية لا تأخذ بعين الاعتبار التأكيد على ضرورة تطبيق تلك الاتفاقيات، وخاصة المفاوضات الجماعية وعقود العمل الجماعية التي تُخرِجُ العمال من تحت الشروط التي يحاول ربّ العمل فرضَها في حالة العقود الفردية، ويخضع العامل للقانون السائد في العلاقة بين رب العمل والعامل، وهو العقد شريعة المتعاقدين، وبهذا يخسر العامل قدرته على فرض ما يراه مناسباً في تحقيق أجر عادل وشروط عمل صحّية.

من أجل مصلحتها تكافح فيتنام للموازنة بين الصين وأمريكا

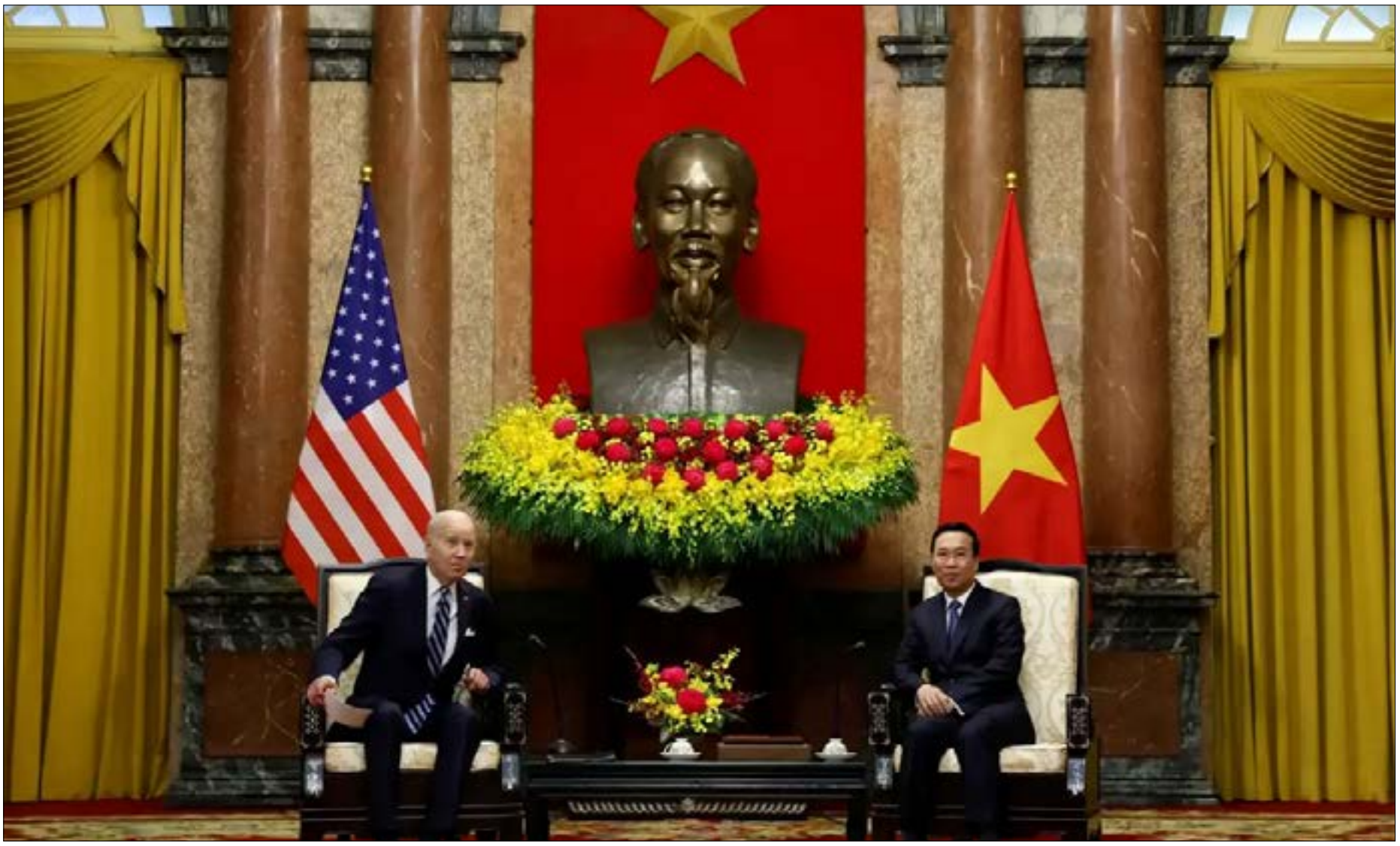

عندما غادر وزير الخارجية الأمريكي بلينكن جنازة الأمين العام للحزب الشيوعي الفيتنامي نغوين فو ترونج، تلقّت فيتنام إشعاراً من الولايات المتحدة: رفضت الولايات المتحدة الاعتراف بوضع فيتنام الاقتصادي. لم يكن هذا الأمر أقل من صاعقة بالنسبة لفيتنام، فهو لم يحطم على الفور حلم فيتنام الذي طال انتظاره بالحصول على اعتراف الولايات المتحدة بوضعها «كاقتصاد سوق»، بل إنّه وجّه أيضاً ضربة قوية للعلاقات الفيتنامية الأمريكية. لا يمكن تلخيص خيبة أمل فيتنام في كلمة «خيبة الأمل» التي ذكرها المتحدث باسم وزارة الخارجية رداً على استفسارات وسائل الإعلام في الرابع من الشهر الجاري.

■ نشاو ويهوا
ترجمة: قاسيون

لكن لماذا تقدّر فيتنام مكانة «اقتصاد السوق» التي منحتها الولايات المتحدة إلى هذا الحد؟ يرتبط ذلك ارتباطاً وثيقاً بخصائص اقتصاد فيتنام، وعلاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الولايات المتحدة: فيتنام هي اقتصاد ناشئ يعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية منذ عام 2000. حافظ معدّل النمو الاقتصادي في فيتنام على درجة عالية من الارتباط الإيجابي مع حجم تجارتها الخارجية، وخاصة فائضها الاقتصادي المرتبط بفائض التجارة الخارجية. في الأعوام العشرين الماضية، تزامنت فترات الذروة والانخفاض التي شهدها النمو الاقتصادي في فيتنام تقريباً مع الذروة والانخفاض في فائض التجارة الخارجية.

على سبيل المثال: في عام 2019، بلغ إجمالي التجارة الخارجية لفيتنام 516,96 مليار دولار أمريكي، مع فائض قدره 9,9 مليار دولار أمريكي، مما خلق ارتفاعاً جديداً في الفائض التجاري منذ عام 2015. كما وصل معدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى مرتفع جديد قدره 7,02% في عام 2020. لكن بسبب تأثير وباء كوفيد-19، تأثرت التجارة الخارجية لفيتنام بشكل كبير، مما تسبب في انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 2,91%، وهو مستوى منخفض جديد للنمو الاقتصادي خلال 20 عاماً. في عام 2022، خرجت فيتنام من تأثير الوباء، حيث وصل حجم التجارة الخارجية إلى 732,5 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 11,45% عن العام السابق، وفائض تجاري قدره 11,2 مليار دولار أمريكي، بزيادة حادّة قدرها 8 مليارات دولار أمريكي عن العام السابق، ومعدّل نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي قدره 8,02%، وهو مستوى قياسي مرتفع خلال 20 عاماً.

من حيث إجمالي التجارة الخارجية، فإنّ أكبر ستّة شركاء تجاريين لفيتنام هم الصين والولايات المتحدة وكوريا الجنوبية وآسيان والاتحاد الأوروبي واليابان، حيث بلغ حجم التجارة معهم على التوالي: 234,92 مليار دولار أمريكي، و123,859 مليار، و86,382 مليار، و81,304 مليار، و62,248 مليار، و47,606 مليار، وهو ما يمثل حوالي 80% من إجمالي التجارة الخارجية لفيتنام.

وعلى الرغم من أنّ الصين هي أكبر شريك تجاري لفيتنام من حيث إجمالي حجم التجارة، فمن منظور الفائض، فإن أهم الشركاء التجاريين، هما الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي. بلغت الفوائض في عام 2022 94,7 مليار دولار أمريكي و31,8 مليار دولار أمريكي على التوالي. على العكس من ذلك، يصل عجز فيتنام التجاري مع الصين إلى 60,2 مليار دولار.

الولايات المتحدة ليست أكبر سوق لصادرات فيتنام فحسب، بل إنّها تمثّل أيضاً أكثر من ثلثي الفائض الإجمالي لفيتنام. بالنسبة لفيتنام، التي تعتمد بشكل كبير على الفائض التجاري، فإنّ دور الولايات المتحدة والعلاقات الاقتصادية والتجارية الفيتنامية الأمريكية في التنمية الاقتصادية لفيتنام واضح، ولهذا السبب تقدر فيتنام كثيراً اعتراف الولايات المتحدة باقتصاد السوق الخاص بها.

السعي لاحتواء الصين

لكن كما أنّ الولايات المتحدة مهمة جداً بالنسبة لفيتنام، فإنّ فيتنام تتمتع أيضاً بموقع استراتيجي مهم للغاية بالنسبة للولايات المتحدة. منذ الإصلاح والانفتاح، وبعد ما يقرب من 40 عاماً من التنمية، تطوّرت فيتنام من دولة فقيرة ومتخلفة إلى اقتصاد ناشئ يتمتع بإمكانات كبيرة. إنّها تتمتع بسوق داخلية ضخمة حيث يبلغ عدد سكانها أكثر من 100 مليون نسمة، ويبلغ إجمالي الناتج المحلي 430 مليار دولار أمريكي، ويبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أكثر من 4280 دولاراً أمريكياً.

ومع استمرار مكانتها الدولية في الارتفاع، فإن مكانتها الجيوستراتيجية تتزايد يوماً بعد يوم. بعد اشتداد المنافسة الاستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة، حاولت الولايات المتحدة بأقصى طاقتها تحويل فيتنام إلى نقطة ارتكاز استراتيجية لاحتواء الصين، واقترحت مراراً وتكراراً رفع مستوى العلاقات الفيتنامية الأمريكية وجذب فيتنام إلى الإطار الاقتصادي لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ في محاولة لتحويل فيتنام إلى شريك موثوق للولايات المتحدة للانفصال عن الصين.

على سبيل المثال: لكي تتعاون فيتنام مع الولايات المتحدة في احتواء الصين، أكّد السياسيون الأمريكيون لفيتنام مراراً وتكراراً: أنّ الولايات المتحدة تحترم النظام الاجتماعي في فيتنام، ولا تسعى إلى تخريبه. في عام 2022، وقّعت الولايات المتحدة وفيتنام وكوريا الجنوبية اتفاقية تعاون للأتربة النادرة، بهدف الاعتماد على احتياطيات فيتنام الغنية بالأتربة النادرة والمزايا التقنية التي تتمتع بها. كان ذلك جزءاً من سعي الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية لكسر احتكار الصين في مجال التربة النادرة.

مع ذلك، فقد التزمت فيتنام دائماً بموقفها الراسخ المتمثّل في الحفاظ على التوازن بين الصين والولايات المتحدة. بعد فترة وجيزة من تحسّن العلاقات الفيتنامية الأمريكية، توصّل زعيما الصين وفيتنام إلى توافق حول بناء مجتمع صيني فيتنامي مشترك في المستقبل. أصاب هذا الولايات المتحدة بخيبة أمل شديدة. على الرغم من أن بعض الأشخاص في الولايات المتحدة والغرب استمروا في تشويه سمعة مجتمع المستقبل المشترك بين الصين وفيتنام من خلال التعبير عن الخلافات بين البلدين، فمن الصعب إنكار أن الصين وفيتنام تجمعهما علاقة أكبر من التعاون الاستراتيجي الشامل بين فيتنام والولايات المتحدة.

لا ينبغي أن يكون التحرّك الأمريكي قراراً مؤقتاً. في الواقع، أصيبت الولايات المتحدة بخيبة أمل منذ اللحظة التي توصلت فيها الصين وفيتنام إلى توافق حول مجتمع ذي مستقبل مشترك، ولكن تعمقت خيبة الأمل هذه بعد انتخاب سو لين رئيساً للبلاد، فقد بنى سمعته كمحارب للفساد، وصرّح علناً بأنّه لن يسمح لأيّ قوات باستخدام بلاده، ناهيك عن كونه من دعاة التقارب مع الصين. يُظهر القرار الأمريكي النهائي أنّ فيتنام والولايات المتحدة على الأرجح لم تتوصلا إلى اتفاق. توقعت الولايات المتحدة أن تتعاون فيتنام مع الولايات المتحدة في احتواء الصين. بينما توقعت فيتنام مواصلة التعاون مع الصين والولايات المتحدة للحفاظ على التوازن بينهما.

إن القرار الأمريكي هو في الواقع قرار أمريكي للغاية، ويسمح مرة أخرى للعالم الخارجي بفهم الأسلوب الدبلوماسي الأمريكي. القرار الأمريكي ليس أكثر من ضغط على سو لين والقيادة الفيتنامية الجديدة في محاولة للتأثير على اتجاه العلاقات الصينية الفيتنامية. على المدى الطويل، لا تزال مكانة فيتنام في الاستراتيجية الجيوستراتيجية الأمريكية في ارتفاع. تريد الولايات المتحدة فقط استخدام مكانتها في اقتصاد السوق كأداة للفوز على فيتنام. مع ذلك، انطلاقاً من موقف فيتنام في الاستراتيجية الخارجية الأمريكية، لا يمكن للولايات المتحدة أن ترفض دائماً الاعتراف بوضع فيتنام الاقتصادي. وبعد أن تحصل على المكافآت التي تأمل فيها، فإنّها ستعترف في النهاية بوضع فيتنام الاقتصادي.

القرار الأمريكي ليس أكثر من ضغط على سو لين والقيادة الفيتنامية الجديدة في محاولة للتأثير على اتجاه العلاقات الصينية الفيتنامية

كيف نفهم السياسة الأوروبية

وجه ثمانية وزراء أوروبيون يوم 2024/07/15 رسالة مشتركة لممثل الاتحاد الأوروبي للشؤون السياسية والأمنية، ونائب رئيس الاتحاد، جوزيب بوريل، يطالبون من خلالها الاتحاد الأوروبي بإعادة النظر في استراتيجيته تجاه سورية.

■ مركز دراسات قاسيون

وأرفق الوزراء برسالتهم، ما أسموه «لا ورقة حول سورية»، أو بتعبير آخر ورقة غير رسمية حول سورية، تتكون من ثلاث صفحات، تحتوي ثلاثة عناوين فرعية هي بالتتالي: – تقييم الوضع الراهن «في سورية». – سياسة الاتحاد الأوروبي الراهنة تجاه سورية. – المقترحات.

الدول الثمانية هي: إيطاليا، اليونان، النمسا، كرواتيا، قبرص، التشيك، سلوفاكيا، وسلوفينيا.

تناول الإعلام، وكذلك الجهات السياسية المختلفة، هذا «المستجد»، بعدد كبير من المقالات والتحليلات، والتي صب كثير منها في استنتاج مشترك، جوهره هو أن سورية باتت سائرة على سكة الرجوع باتجاه الماضي؛ أي الرجوع إلى ما قبل 2011!

تمكن مركز دراسات قاسيون من الاطلاع على الوثائق الأصلية لكل من الرسالة و«اللاورقة»، وفي هذه المادة، سنتناول بالتحليل هاتين الوثيقتين، ابتداءً من عرض ما هو أكثر أساسية فيهما، ووصولاً إلى التحليل واستخلاص النتائج.

أولاً: ما الذي حوته الرسالة؟

من حيث الشكل، فإن الوثيقة الأولى هي رسالة مختصرة من صفحة واحدة موقعة من الوزراء الثمانية وموجهة إلى بوريل بتاريخ 2024/07/15. وتضم على التتالي: عرضاً مختصراً للوضع الراهن في سورية، وما جرى عليه من تطورات مقارنة بما كان عليه عام 2017، وهي السنة التي أعلنت فيها استراتيجية الاتحاد الأوروبي تجاه سورية والتي باتت تسمى لاحقاً استراتيجية اللاءات الثلاث، والتي ما تزال الاستراتيجية الرسمية حتى لحظة إرسال الرسالة. «اللاءات الثلاث هي: لا لإعادة الإعمار، لا لرفع العقوبات، لا لتطبيع العلاقات مع النظام السوري... قبل الوصول إلى حل سياسي شامل».

بعد ذلك، يعرض المرسلون رأيهم في أن سياسة الاتحاد الأوروبي لم تواكب التطورات التي جرت منذ 2017 حتى اليوم، لتقول: «نعتقد أنه قد حان الوقت للقيام بمراجعة وتقييم لما يلي: 1– النتائج المتحققة من استراتيجيتنا المتبعة حتى الآن. 2– مدى فاعلية إجراءاتنا وأدواتنا. 3– الخيارات المتاحة لتعديل نهجنا بالاستناد إلى الوقائع الجديدة في سورية وحولها».

من ثم تنتقل الرسالة إلى منتهاها بالقول: «هدفنا هو سياسة أكثر فاعلية وأكثر دقة في التوجه نحو النتائج المطلوبة في التعامل مع سورية. وهذا من شأنه أن يسمح لنا بزيادة نفوذنا السياسي، وفعالية مساعداتنا الإنسانية ونهجنا في التعافي المبكر، وكذلك المساهمة في تهيئة الظروف الآمنة والطوعية والكريمة لعودة اللاجئين السوريين وفقاً لمعايير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين».

ثانياً: ما الذي حوته الـ « لا ورقة»؟

كما أسلفنا، تتكون اللاورقة من 3 صفحات باللغة الإنكليزية، ومن ثلاثة عناوين فرعية: الوضع الراهن، سياسة الاتحاد الأوروبي المعمول بها تجاه سورية، المقترحات.

في تقييم الوضع الراهن، يجري الحديث لاماً عن الوضع الإنساني المتدهور والمستمر بالتدهور، ويتم تركيز الحديث على ثلاث نقاط أساسية: استرجاع النظام لما يصل إلى 70% من الأرض السورية، عودة تطبيع العلاقات مع عدد من الدول العربية والعودة إلى الجامعة العربية، عدم حدوث أي تقدم حقيقي في مسار الحل السياسي وفي عمل المبعوث الخاص الدولي.

وبعد ذلك يجري الانتقال إلى النتيجة القائلة: «إن الحل السياسي المتوافق مع القرار 2254، يبدو بعيد المنال، في حين تتفاقم الأزمة الإنسانية إلى جانب الانهيار الاقتصادي الوشيك»!

تستند عملية «التقليل من شأن الرسالة واللاورقة» إلى حقيقة أن الدول الثمانية الموقعة عليه هي دول من الدرجة الثانية والثالثة ضمن تركيبة الاتحاد الأوروبي

لن نتعجل في القفز إلى الاستنتاجات، ولكن من المفيد الإشارة سريعاً، إلى أن كلمة السر في أي استراتيجية تقدمها أيٌ من الدول، إنما هي الطريقة المعلنة في تقييمها للوضع الراهن؛ لأن ذلك التقييم بالذات، يحمل بشكل ضمني تصوراً محدداً عمّا ينبغي عمله... فحينَ يُقال «إن الحل السياسي المتوافق مع 2254، بعيد المنال»، فهذا يعني بالضبط: «دعونا من هذا القرار، وتعالوا نبحث عن مسارٍ بديل»، و«المسار البديل» هو ما سنعرضهُ بوصفه «مقترحاتنا» للاستراتيجية الجديدة.

بالعودة إلى مضمون اللاورقة، وبعد أنْ يتم وضع الأساس من خلال فقرة الوضع الراهن – وبالأحرى من خلال جملة واحدة أساسية هي جوهر هذه الفقرة «أي تقييم أن 2254 بعيد المنال» – تنتقل اللاورقة للفقرة الثانية المسماة «السياسة الراهنة للاتحاد الأوروبي». ضمن هذه الفقرة، يجري استعراض مكثف للاستراتيجية التي أعلنها الاتحاد الأوروبي عام 2017 تجاه سورية، وضمناً أهداف وأدوات تلك الاستراتيجية. وبعدها تقييم فحواه أن هذه السياسة فشلت في تحقيق أي من أهدافها، بما يمهد الوصول إلى الفقرة الختامية، فقرة المقترحات.

فقرة المقترحات تتكون من عشرة أسئلة، مصاغة بطريقة تجعل منها إجابات أكثر من كونها أسئلة!

محصلتها هي اقتراح تعيين مبعوث خاص للاتحاد الأوروبي للتواصل مع دمشق، والبدء بإعادة العلاقات الدبلوماسية تدريجياً، وإعادة النظر في موضوع دعم «المعارضة المعتدلة»، وعملياً باتجاه إنهاء هذا الدعم «وهذا يتوافق تماماً مع تنحية 2254 جانباً»، إضافة إلى الحديث عن رفع تدريجي للعقوبات، وتكثيف العمل على موضوع التعافي المبكر وإلخ.

ثالثاً: ما هو وزن ودور هذه الدول الثمانية؟

يذهب بعض المتعلقين بحبال الهواء ضمن المعارضة السورية، وخاصة منهم المرتبطين بالغرب عضوياً، والذين بنوا مشروعهم السياسي، على افتراض أن لديهم مشروعاً، على معونة ومساعدة ومساندة الغرب... يذهب هؤلاء إلى التقليل من وزن ومعنى الرسالة واللاورقة انطلاقاً من وزن الدول التي أرسلتها، ضمن الاتحاد الأوروبي، وعلى المستوى العالمي.

تستند عملية «التقليل من شأن الرسالة واللاورقة» إلى حقيقة أن الدول الثمانية الموقعة عليه، هي دول من الدرجة الثانية والثالثة ضمن تركيبة الاتحاد الأوروبي؛ فإذا كانت دول الدرجة الأولى هي كل من ألمانيا وفرنسا «وبريطانيا سابقاً»، فإن دول الدرجة الثانية من حيث الوزن والتأثير تضم إيطاليا وإسبانيا واليونان والبرتغال والدول الاسكندنافية، وفي الدرجة الثالثة تأتي دول أوروبا الشرقية.

وفقاً لهذا التصنيف، والذي هو تصنيف حقيقي إلى حد بعيد من حيث القدرات والنفوذ، فإن الدول الثمانية المشار إليها، هي ثلاث من الدرجة الثانية، وخمس من الدرجة الثالثة، وليس بينها أي دولة من الدرجة الأولى... وإذا كنا نقر مع الآخرين بالانخفاض النسبي لوزن وتأثير هذه الدول على الساحة الأوروبية ناهيك عن الدولية، فإنه من المفيد أن نخطو خطوة إضافية في التفكير، ربما تكفي دقيقة أخرى من التفكير للوصول إلى نتيجة أكثر جوهرية...

إن الضعف النسبي لوزن هذه الدول، ودراسة تاريخ سياساتها تجاه منطقتنا، السياسات المتماهية كلياً مع الأمريكي بالدرجة الأولى، حتى أكثر من تماهيها مع السياسة الرسمية للاتحاد الأوروبي، يدفعنا نحو استنتاج واضح هو أن هذه «السياسة الجديدة» ليست ضرباً من النزعة الاستقلالية لهذه الدول، بل على العكس تماماً، هي مؤشر على درجات أعلى من التبعية، وخاصة تجاه الأمريكي، الذي تشكل هذه الدول اليوم، فرقة التمهيد الإعلامي السياسي لسياساته التي يعمل عليها، مع البريطانيين على الأقل، منذ عام 2016، أي انطلاقاً من اللحظة التي أعلن فيها البريطانيون عن انتقالهم من سياسة «إسقاط النظام»، إلى سياسة «تغيير سلوك النظام»...

«الجديدة» تجاه سورية؟

رابعاً: هل هي سياسة «جديدة» حقاً؟

لوضع الأمور في نصابها، لا بد من قراءة أي سياسة كانت في سياق زمني متصل، وليس بوصفها طارئاً في فراغ.

ضمن هذا المنطق، ندعو القارئ لمراجعة تقارير معهد راند الأمريكي، التي صدرت على مدى ثلاث سنوات بين 2017 و2019، والمعنونة «سلام لأجل سورية»، والتي توقفت عندها قاسيون مبكراً، وأوضحت جوهرها منذ ذلك الحين. «من بين عدة مقالات حول الموضوع، ننصح بمراجعة المادتين التاليتين: عن قيصر وراند والشمال الشرقي والحوار الكردي الكردي. وراند النصرة صندوق باندورا».

جوهر هذا التقرير هو- بالمصادفة البحتة! – القول بأن حلاً شاملاً هو أمر بعيد المنال، ولذلك، ينبغي البحث عن حلول جزئية تنطلق من تحت إلى فوق. وللمصادفة البحتة أيضاً، فإن جوهر هذا التقرير هو العمل على «اللامركزية»، و«التعافي المبكر»، و «الحوكمة المحلية» وإلخ.

تقرير راند نفسه، جاء بوصفه المرافعة «العلمية» للدفاع عن السياسة الجديدة في حينه، والتي كانت جديدة حقاً، أي السياسة التي جرى اتباعها أمريكياً بريطانياً «وأوروبياً بالتبعية»، والقائمة على فكرة «تغيير سلوك النظام» بدلاً من «إسقاطه»؛ وهو الأمر الذي لم يعد ممكناً بحال من الأحوال بعد الدخول الروسي المباشر نهاية 2015، «بافتراض أنه كان هدفاً فعلياً قبل ذلك».

هذا الموضوع أيضاً، سبق لقاسيون أن ناقشته مطولاً في مواد عديدة، «من بين هذه المواد، ندعو القارئ للاطلاع على ما يلي: 1- ماذا يعني تغيير سلوك الغرب تجاه النظام؟ 2- أين وصلت عملية تغيير سلوك النظام: سياق... أدوات... نتائج. 3- من تغيير سلوك النظام إلى خطوة مقابل خطوة. أين وصلت اتفاقات تحت الطاولة مع الغرب؟ 4- ثلاثة مسارات وقطبان: الحوار الاستراتيجي... أستانا وتغيير السلوك».

خامساً: جوهر السياسة الجديدة-القديمة

لتقديم صورة مكثفة عمّا أشرنا إليه في الفقرة السابقة، سنستخدم اقتباساً متوسط الحجم من مادة في قاسيون تعود إلى أيلول من العام 2021، وفيها عرضٌ مكثفٌ لما نفهمه من سياسة «تغيير سلوك النظام»، التي هي نفسها تطورت لاحقاً عبر استخدام المشروع المسمى «خطوة مقابل خطوة»، وكذا «التعافي المبكر» و«البيئة الآمنة والمحايدة» و«الحوكمة المحلية» و«اللامركزية» والآن «السياسة الأوروبية الجديدة».

الاقتباس:

أولاً: إنّ تبني الدول الغربية لشعار «إسقاط النظام»، يختلف اختلافاً جذرياً عن تبني جزء من المتظاهرين السوريين للشعار نفسه؛ فبالنسبة للغرب، لم يكن المقصود من هذا الشعار، بأي حال من الأحوال، الوصول إلى تغيير حقيقي يقرّر الشعب السوري فيه مصيره بنفسه. على العكس من ذلك، فإنّ التجربة الحيّة في سورية وغيرها، تثبت أنّ المقصود كان إسقاط الدولة ككل «كما جرى في العراق وليبيا».

ثانياً: الانتقال من خطاب «إسقاط النظام» إلى الحديث عن «تغيير سلوكه»، بدأ عملياً منذ أواسط 2016، وكانت البادئة به هي بريطانيا، ومن ثم بات هذا الحديث خطاباً موحداً لدى الغربيين.

ثالثاً: الإطار التاريخي لهذا الانتقال من «الإسقاط» إلى «تغيير السلوك»، هو الدخول العسكري الروسي المباشر الذي بات واضحاً بعد أشهر منه، وبعد النتائج السريعة التي حققها ضدّ داعش خصوصاً، أنّه سيمنع سقوط الدولة على الطريقتين العراقية والليبية.

رابعاً: مع إدراك الغرب لهذه المسألة، فقد استمر في الحفاظ على الاستهداف نفسه مع تغيير الأدوات؛ فبات الاستنزاف العسكري طويل الأمد هو الأداة الأساسية في إنهاء البلاد.

خامساً: تشكيل ثلاثي أستانا، وتمكّنه- عبر مناطق خفض التصعيد- من تخفيض مستوى الاقتتال إلى الحدود الدنيا، دفع الغربيين إلى تغيير الأدوات مرة أخرى باتجاه الاستنزاف الاقتصادي، وقد استفادوا في هذا الإطار بشكل كبير من تعفن وفساد بنية المنظومة السائدة، واشتراكها الفعّال في استنزاف سورية والشعب السوري. استفاد الغرب كذلك من حالة تقسيم الأمر الواقع التي أسهم فيها إسهاماً فعالاً عبر الاستمرار في محاولة منع إنهاء النصرة ومحاولات تبييضها، وعبر استمرار الوجود العسكري الأمريكي في الشمال الشرقي.

سادساً: تسمح قراءة الوضع الاقتصادي في سورية خلال السنوات الماضية بتبين الانتقال الأخير الذي أشرنا إليه، أي انتقال مركز ثقل العمل الغربي باتجاه الاستنزاف الاقتصادي، والذي شكل «قيصر» أحد عناوينه الأساسية؛ حيث أنه خلال عامي 2019 و2020، بلغت سرعة الانهيار الاقتصادي في سورية 34 ضعف سرعة الانهيار الاقتصادي الوسطية من نهاية 2012 إلى نهاية 2018.

سابعاً: في اعتقادنا، فإنّ الاستهداف الغربي «والأمريكي-البريطاني-الصهيوني خاصة»، في سورية، ومما قبل 2011 وبعدها، كان على مستويين: حد أعلى هو إنهاء وجودها كوحدة جغرافية سياسية، وحد أدنى هو إنهاء الدور الوظيفي لها، والذي يترجمه الموقف من الصهيوني خاصة... وإذا كان الوصول إلى الحد الأعلى قد بات شديد الصعوبة بوجود الروسي على الأرض، وبتأثير ثلاثي أستانا الذي يشكل تقسيم سورية خطراً مباشراً على أمن دوله، فإنّ الحد الأدنى ما يزال قابلاً للتحقيق من وجهة النظر الغربية... وبوضوح: فإنّ اقتلاع سورية من الموقف المعادي للصهيونية هو جوهر الترجمة العملية لشعار «تغيير سلوك النظام».

تشكيل ثلاثي أستانا وتمكّنه- عبر مناطق خفض التصعيد- من تخفيض مستوى الاقتتال إلى الحدود الدنيا دفع الغربيين إلى تغيير الأدوات مرة أخرى باتجاه الاستنزاف الاقتصادي

بإعادة ترتيب الأمور، يمكن قول التالي:

«التنازلات» و«التسهيلات» التي يقدمها الأمريكي، وخاصة تلك المتعلقة بقيصر، وكما يقول هو نفسه، مقترنة بـ«تغيير سلوك النظام».

وفهم الأمريكي والصهيوني لتغيير سلوك النظام يتمحور حول إعادة ترتيب المنطقة بما يتناسب مع عملية الانسحاب وإعادة التموضع الأمريكي في الصراع الأكبر مع الصين.

إذا استخدمنا لغة «قانون قيصر نفسها»، فإنّ بين أهداف العقوبات إيجاد حكومة في سورية تحترم: peaceful co-existence with its neighbors... التعايش السلمي مع جيرانها.

إعادة ترتيب المنطقة ضمن هذا المعنى، تحمل عناوين واضحة: «حشد الأنظمة العربية المطبعة وغير المطبعة في خانة واحدة ضد إيران وتركيا وروسيا، وإدماج الصهيوني في هذه المنظومة كحليف!».

سادساً: استنتاجات ضرورية!

إذا كان هنالك لدى أي طرف سياسي، بما فيه نحن كحزب إرادة شعبية، أيُ آمال أو توقعات حول احتمال الوصول إلى حل حقيقي للأزمة السورية عبر شكل من أشكال التوافق الأمريكي الروسي، فإن هذا الاحتمال قد بات صفرياً حتى مما قبل أوكرانيا ببضع سنوات، وخاصة بعد تشكيل مسار أستانا، وبعد انتقال واشنطن بشكل كامل، ومعها الأوروبيون بالتبعية، إلى سياسة «تغيير سلوك النظام» التي أوضحنا جوهرها أعلاه.

أكثر من ذلك، فإن السياسة الأمريكية خاصة في سورية، ومنذ سنوات عديدة، باتت منصبة على ما سبق أن أعلنه جيمس جيفري المبعوث الأمريكي السابق إلى سورية، بصراحته ووقاحته المعهودة، حين قال: «مهمتي في سورية هي تحويلها إلى مستنقع للروس»، وحين أكد غير مرةً أنه من وجهة نظر واشنطن فإن: «الجمود هو الاستقرار»؛ أي استمرار الأزمة إلى أبعد مدى ممكن، هو أفضل ما تصبو إليه واشنطن بما يخص سورية.

الفهم الواقعي للأمور، وبعيداً عن الرغبات والأمنيات، يضع الوطنيين السوريين، بما في ذلك ضمن المعارضة والنظام، على طريق واحد لا بديل عنه للخروج بسورية من مأساتها، ولمنع تطور تلك المأساة باتجاه تكريس التقسيم، وصولاً لإنهاء الوجود الجغرافي السياسي لسورية بشكل كامل، كما حدث غير مرة في تاريخ عدة دول في العالم.

هذا الطريق هو «2254 فقط ولا شيء غيره... كاملاً والآن!». وهذا الطريق نفسه، لا مجال للدخول فيه والوصول إلى منتهاه، إلا بقطع أي أمل في الغرب، بل وحتى بإبعاده عن كامل صورة الحل إنْ أمكن، والاستناد إلى التعاون مع تلك الدول التي لها مصلحة حقيقية في الحل وفي الاستقرار، والمهددة هي نفسها بالفوضى الشاملة الهجينة الأمريكية؛ ونقصد بها بالدرجة الأولى دول أستانا الثلاث، ومعها الصين ودول عربية أساسية في مقدمتها: مصر والسعودية...

النظام الضريبي بين العدالة

النظام الضريبي، أو السياسة الضريبية، هي مجموعة القوانين والقواعد واللوائح التي تضعها الحكومة لتحديد كيفية جمع الضرائب من الأفراد والشركات وكيفية إدارة تلك الإيرادات، وهو أداة أساسية في إدارة الاقتصاد الوطني، وتوفير الإيرادات اللازمة لتمويل الخدمات العامة والبنية التحتية.

■ معين بدر

وتعتمد فعالية النظام الضريبي على تحقيق التوازن بين العدالة الضريبية وتجنّب الجباية الجائرة، فالنظام الضريبي هو الأداة الحيوية والمرنة التي تستخدمها الحكومات ليس لجمع الإيرادات وزيادتها فقط، ولكن لتحقيق أهداف اجتماعية واقتصادية واسعة أيضاً.

فمن أهداف السياسة الضريبية:

تمويل الخدمات العامة مثل «البنية التحتية- الأمن- التعليم- الصحة- الكهرباء- المياه...».
توزيع الدخل، أو إعادة توزيع الثروة، مثل «الإنفاق على الدعم الاجتماعي».
تشجيع أو الحد من سلوكيات استهلاكية معينة مثل «الضرائب على المنتجات الضارة بالصحة والبيئة».

الضرائب بين المباشرة وغير المباشرة

تصنف الضرائب التي تحصّلها الدولة إلى نوعين رئيسيين، الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، ولكل نوع خصائصه وطرق تحصيله وتأثيره على الاقتصاد.
فالضرائب المباشرة تفرض مباشرة على دخل أو ثروة الأفراد أو الشركات، فمن يدفع هذه الضرائب يتحمل عبأها المالي بشكل مباشر.
ومن الأمثلة على الضرائب المباشرة «الضريبة على الرواتب والأجور- الضريبة على دخل المؤسسات والفعاليات الاقتصادية والخدمية- الضريبة على ريع العقارات- الضريبة على ريع الأموال المتداولة- الضريبة على رأس المال- ضريبة البيوع العقارية... إلخ».
أما الضرائب غير المباشرة فتفرض على السلع والخدمات وتدفع بشكل غير مباشر، فمن يدفع هذه الضرائب لا يتحمل العبء المالي بشكل مباشر بل يدفعه كجزء من سعر المنتج أو الخدمة.
ومن الأمثلة على الضرائب غير المباشرة «الرسوم الجمركية- الرسوم القضائية- رسم الطابع- رسوم الإدارة المحلية- رسوم إعادة الإعمار- رسم المجهود الحربي- رسم الإنفاق الاستهلاكي... إلخ».
والفرق بين النوعين أن الضرائب المباشرة تؤثر مباشرة على دخل الفرد أو أرباح الشركة، بينما غير المباشرة تؤثر على تكلفة السلع والخدمات.
وعلى مستوى التحصيل فالضرائب المباشرة غالباً ما تكون سنوية «مثل ضريبة الدخل»، بينما غير المباشرة يتم تحصيلها في كل مرة تُشترى فيها السلع أو تُستخدم الخدمات.
أما الفارق الأساسي بين النوعين فهو أن الضرائب المباشرة لا يمكن نقل عبئها إلى شخص آخر، في حين يمكن للضرائب غير المباشرة أن تنتقل إلى المستهلك النهائي من خلال زيادة الأسعار.
ولنأخذ الرسوم الجمركية كضريبة غير مباشرة على سبيل المثال، فالتاجر الذي يستورد بضاعة معينة تُفرض عليه رسوم جمركية عن البضاعة المستوردة، وهذه الرسوم يتم تحميلها على كلفة المستوردات، وبالتالي فإن كلفة البضاعة ستزداد بمقدار الرسوم الجمركية، الأمر الذي سيؤدي إلى رفع أسعار البضائع، وعليه فإن السعر الذي سيبيع به التاجر بضاعته يتضمن تكاليف الرسوم الجمركية، وأخيراً ينتقل العبء الضريبي من المستورد إلى المستهلك النهائي.
على ذلك يمكن اعتبار الضرائب المباشرة أكثر عدالة لأنها تعتمد على قدرة الأفراد على الدفع، بينما تعتبر الضرائب غير المباشرة أقل عدالة لأنها تفرض نفس النسبة على جميع المستهلكين بغض النظر عن دخلهم. هذا يعني أن الأفراد ذوي الدخل المنخفض ينفقون نسبة أكبر من دخلهم على هذه الضرائب مقارنة بالأفراد ذوي الدخل المرتفع.
مع العلم أن تحقيق العدالة لا يجب حسبانه بالاعتماد فقط على مستوى الدخل، وإنما يجب الاعتماد أيضاً على الاعتبارات الشخصية والعائلية للمكلف، وخاصة بحال الإفراد، هل المكلف متزوج أم عازب؟ وإذا كان متزوجاً كم ولداً لديه؟ وهل زوجته عاملة أم غير عاملة؟ وغيرها من الاعتبارات الشخصية التي تؤثر بشكل مباشر في حجم احتياجاته، وبالتالي حجم إنفاقه.
فالعدالة الضريبية هي مفهوم يتناول مدى التوزيع العادل للأعباء الضريبية بين أفراد المجتمع. ولتحقيق العدالة الضريبية، يجب أن تكون الضرائب موزعة بشكل يتناسب مع قدرة الأفراد على الدفع.
ولعله من أجل ضمان عدالة النظام الضريبي يجب أن يكون هناك توازن بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة.
فالاعتماد المفرط على الضرائب غير المباشرة يزيد من العبء على الأفراد ذوي الدخل المنخفض، بينما الضرائب المباشرة يمكن أن تساهم في توزيع أكثر عدالة للأعباء.

وضوح النظام الضريبي

عند وضع النظام الضريبي لا بد من الالتزام ببعض القواعد الأساسية التي من شأنها رفع مستوى جودة النظام الضريبي، وبالتالي إمكانية تنفيذه بالشكل الذي يحقق الغايات التي وضع من أجلها، على اعتبار أن أهداف النظام الضريبي هي تمويل الخدمات العامة وتوزيع الدخل أو إعادة توزيع الثروة لتقليل الفجوات الاقتصادية بين الأغنياء والفقراء... إلخ.
ومن أهم هذه القواعد، قاعدة وضوح النظام الضريبي بالشكل الذي يساعد على بيان المبالغ الواجب تحصيلها من المكلفين من جانب، وسهولة وإمكانية تحصيلها من قبل أجهزة الدولة من جانب آخر.
ولكن الأمر مختلف جوهرياً فيما يخص النظام والتشريع الضريبي السوري، بتعدد المراسيم والتشريعات الخاصة به، بما في ذلك بعض الإعفاءات الضريبية الممنوحة ببعض القوانين، أو التعديلات الطارئة على بعض المواد في بعض القوانين، أو اللجوء إلى تخفيض الضرائب على بعض القطاعات في بعض الأحيان، والأهم هو تحويل بعض بنود الضرائب من مباشرة إلى غير مباشرة في بعض الأحيان!
علماً أن كثرة التشريعات الضريبية دليل على عدم وضوح النظام الضريبي المطبق، وبالممارسة العملية يشير إلى عدم ملائمته للواقع السوري والأهداف المفترضة من النظام الضريبي!
فالكم الكبير من التعقيدات والتمويهات والتداخلات تكرّس عدم الوضوح في النظام الضريبي، وذلك يؤثر سلباً على جودة النظام الضريبي، وبالتالي إمكانية تطبيقه وتنفيذه على أرض الواقع، الأمر الذي يؤدي إلى نتائج كارثية على المكلفين، أهمها الظلم في توزيع العبء الضريبي!
فعدم الوضوح من شأنه أن يحمّل مكلفاً عبئاً ضريبياً أعلى مما هو مستحق فعلاً، ويحمل مكلفاً آخر عبئاً ضريبياً أقل مما يجب تحمله، ناهيك عن أن عدم الوضوح في النظام الضريبي يساعد على توسع وامتداد ظاهرة التهرب الضريبي وما لها من انعكاسات خطرة على الاقتصاد الوطني والأهداف المفترضة والمعلنة من النظام الضريبي!

العبء الضريبي يثقل كاهل أصحاب الأجور!

على مستوى الأرقام الرسمية الخاصة ببيانات قيمة الواردات الضريبية الداخلة بإيرادات الدولة السنوية بمختلف تصنيفاتها «مباشرة وغير مباشرة» فالأمر أكثر تعقيداً وغموضاً!
فمن أجل فهم هيكلية الموارد الضريبية وتوزعها بين مباشرة وغير مباشرة، وبالتالي فهم من يتحمل الجزء الأكبر من العبء الضريبي وتوزيع هذا العبء بين أصحاب الأجور والأرباح، فهذه العملية شديدة التعقيد بالاعتماد على البيانات الرسمية، حيث تعاني هذه البيانات من تصنيفات وتوزيعات غير واضحة، ليس لمن يقرأها فقط، بل ربما لمدخلها أيضاً!
وبالاعتماد على البيانات الرسمية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء فيما يخص الواردات الضريبية التقديرية لعينة من السنوات السابقة، سنحاول بالارتكاز على القواعد العامة والمنطقية لفرز وتصنيف بنود الضرائب إلى ضرائب مباشرة «يتحملها المكلف بالشكل الذي لا يمكنه نقلها إلى الغير» وضرائب غير مباشرة «يستطيع المكلف نقل عبئها إلى الغير» وبالتالي الوصول إلى الاستنتاج الأساسي وتبيان توزع العبء الضريبي بين أصحاب الأجور وأصحاب الأرباح.
يوضح الجدول الآتي الواردات التقديرية بالموازنة العامة من إجمالي الضرائب وتفصيلها بين الضرائب والرسوم المباشرة وغيرة المباشرة، لبعض السنوات عن الفترة الممتدة من عام 2010 وحتى عام 2022 وذلك بحسب البيانات الرسمية الصادرة عن المكتب المركزي للإحصاء:

البيان / العام	2010	2015	2019	2022
إجمالي الضرائب/ألف ليرة	348,392,809	344,005,000	1,852,681,000	4,788,300,000
الضريبة المباشرة/ألف ليرة	182,577,000	70,665,000	272,805,000	1,676,300,000
إجمالي الضريبة غير المباشرة	165,815,809	273,340,000	1,579,876,000	3,112,000,000
نسبة الضريبة غير المباشرة	%47,59	%79,46	%85,28	%64,99
نسبة الضريبة المباشرة	%52,41	%20,54	%14,72	%35,01

وعليه لا بد من توضيح هذه البيانات بشيء من التفصيل وذلك من خلال الإجابة عن الأسئلة الأساسية التالية:
من يتحمل العبء الضريبي الأكبر، أصحاب الأجور أم أصحاب الأرباح؟
هل تعبّر البيانات الرسمية عن العدالة الاجتماعية المنشودة من النظام الضريبي المتبع؟
ما هي النتائج المترتبة على البيانات الرسمية لإيرادات الدولة من الضرائب؟
يتضح من بيانات الجدول السابق، توزّع إجمالي الضرائب بين المباشرة منها وغير المباشرة، بنسب متفاوتة ومختلفة جوهرياً بين عام 2010 «قبل الأزمة» وبين الأعوام اللاحقة «بعد الأزمة»، حيث وزعت الضرائب المحصلة ضمن العام 2010 بشكل متساوٍ تقريباً، مع ازدياد الضرائب المباشرة بنسبة 2,5% تقريباً عن الضرائب غير المباشرة، ما يعني أن أكثر من نصف الضرائب يتم دفعها من قبل المكلفين ضريبياً بشكل مباشر «سواء من أصحاب الأجور والرواتب، أو من أصحاب المهن والشركات الصناعية والتجارية وما إلى ذلك» على الرغم من أن الضرائب موزعة بالتساوي تقريباً في هذا العام، إلا أن توزعها بهذا الشكل لا يحقق العدالة الاجتماعية المنشودة، وبالتالي لا يساعد على إعادة توزيع الثروة بالشكل المطلوب، وذلك لأن الضرائب غير المباشرة تقدر بحوالي 48%

الاجتماعية والجباية الجائرة!

من إجمالي الضرائب، هذه الضرائب التي يدفعها عموم السوريين أغنياء وفقراء بشكل متساوي، أي إن العاملين بأجر وأصحاب المعامل يدفعون 48% من الضرائب المحصلة بشكل متساوٍ، من دون الأخذ بعين الاعتبار مستويات دُخولهم، ناهيك عن الأخذ بعين الاعتبار حجم الثروة الذي يمتلكه كل منهما!

وهنا نشير مجدداً إلى الفرق بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ونقصد إمكانية تحويل عبء الضريبة غير المباشرة إلى الغير، وذكرنا مثالاً عن الرسوم الجمركية التي تفرض على التجار المستوردين للبضائع، الذين يقومون بدورهم بنقل عبء هذه الرسوم والضرائب إلى المستهلك النهائي عند شرائه لهذه البضائع. وبالتالي فإن المستهلكين النهائيين «عموم الشعب السوري بالمحصلة» هم الذي يدفعون بشكل فعلي الضرائب غير المباشرة كجزء من أسعار البضائع والخدمات التي يستهلكونها، إضافة إلى الضرائب المباشرة التي يدفعونها على دخولهم ورواتبهم.

الجدول الآتي يبين نسبة الرسوم الجمركية من إجمالي الضرائب غير المباشرة، والتي يتم تحميلها للغير بالنتيجة كمثال من واقع بيانات المكتب المركزي للإحصاء:

العام	قيمة الرسوم الجمركية / ألف ل. س	نسبة الرسوم الجمركية من إجمالي الرسوم والضرائب غير المباشرة
2010	28,000,000	%16,89
2015	30,000,000	%10,98
2019	120,000,000	%7,60
2022	520,000,000	%16,71

على الرغم من كل ذلك، إلا أن الأعوام اللاحقة تعاني تشوهاً جوهرياً بتوزيع العبء الضريبي بين أصحاب الأجور وأصحاب الأرباح، فقد بلغت نسبة الضرائب غير المباشرة 79,46% و85,28% و64,99% ضمن الأعوام 2015 و2019 و2022 على التوالي، ما يعني أنه وبشكل وسطي 76,57% من الضرائب المحصلة ضمن هذه المدة هي ضرائب غير مباشرة!!

إن وصول نسبة الضرائب غير المباشرة إلى هذه المعدلات الخطِرة هو مؤشر فعلي ليس على تراجع دور الدولة فقط، وإنما انعدامه تقريباً فيما يخص إعادة توزيع الثروة وتحقيق العدالة الاجتماعية، والحد من الفرز الاجتماعي والطبقي!

وكذلك فإن الاعتماد المبالغ به على الضرائب غير المباشرة، يعني ضمناً تعويض النقص بالإيرادات الضريبية خلال سنوات الحرب من جيوب المفقرين والكادحين، هذا النقص الناتج أساساً عن الحجم الكبير من التهرب الضريبي الذي يمارسه كبار أصحاب الأرباح، ما يضطر الإدارة الضريبية إلى اللجوء إلى تعويض هذا النقص من خلال الضرائب غير المباشرة كما وضحنا، بدلاً من معالجة ظاهرة التهرب الضريبي ورفد خزينة الدولة بأموالها المستحقة!

ويوضح الجدول الآتي نسبة الضرائب على الرواتب والأجور من إجمالي الضرائب المباشرة، وكان لا بد من تحويل القيم بالليرة السورية إلى القيم بالدولار وفقاً لسعر الصرف الرسمي بالسنوات المذكورة، وذلك من أجل التعبير عن التغيرات الحاصلة بهذه البيانات بشيء أقرب إلى الحقيقة، بعيداً عن الزيادات الوهمية المبينة بالليرة– علماً أن سعر الصرف الرسمي لا يعبر عن الحقيقة أيضاً ولكنه يقترب منها– وبالتالي يمكننا تحليل هذه المعطيات بعيداً عن ظاهرها:

الضرائب على الرواتب والأجور / بالليرة والدولار بسعر الصرف الرسمي

السنة	إجمالي الضرائب المباشرة بالليرة / ألف ل.س	إجمالي الضرائب بالدولار / ألف دولار	ضرائب الأجور بالليرة / ألف ل.س	ضرائب الأجور بالدولار / ألف دولار	نسبة ضرائب الأجور من الضرائب المباشرة
2010	182,577,000	3,926,388	9,000,000	193,548	%4,93
2015	70,665,000	297,894	15,000,000	63,234	%21,23
2019	272,805,000	6624,983	40,000,000	91,638	%14,66
2022	1,676,300,000	555,987	100,000,000	33,168	%5,97

الجدول أعلاه يدل بشكل من الأشكال على أن حصة الضرائب على الأجور ضمن العام 2022 تقترب من حصة الضرائب نفسها ضمن العام 2010 كنسبة مئوية. ولكن لا يمكن تفسير هذه البيانات بشكل جزئي وفصلها عمّا يحيط بها من معطيات أخرى تفسر إلى درجة كبيرة حجم التفاوت والتشوه.

حيث يتبين من الجدول السابق انخفاض قيمة الضرائب المباشرة عموماً ضمن السنوات المذكورة، فقد انخفضت قيمة هذه الضرائب بنسبة 85,8% تقريباً ضمن عام 2022 عما كانت عليه في عام 2010، وأيضاً قيمة الضرائب على الأجور انخفضت تقريباً بنسبة 82,3%، الأمر الذي يؤدي إلى بعض الاستنتاجات الأولية نختصرها فيما يلي:

إن انخفاض الضرائب المباشرة يعني بالضرورة، إما انخفاض حجم الاستثمارات للقطاع العام والخاص الموجودة ضمن البلاد ضمن العام 2022 عمّا كانت عليه في عام 2010، أو ازدياد حجم التهرب الضريبي بشكل مبالغ فيه، أو الاثنين معاً!

إن انخفاض الضرائب على الرواتب والأجور بهذه النسبة الكبيرة، يعني ضمناً انخفاض أعداد العاملين بأجر، أو يعني انخفاض رواتبهم ودخولهم، أو أن المسجلين نظامياً هم نسبة محدودة من إجمالي القوى العاملة، أو كل ما سبق. مع الأخذ بعين الاعتبار أن الحصة الأكبر من الضرائب والأجور يتم تحصيلها من موظفي القطاع العام، نظراً لسهولة تحصيلها، وبالتالي فإن موظفي القطاع العام «أصحاب الدخل والرواتب شديدة المحدودية» هم الذين يتحملون العبء الأكبر من الضرائب على الرواتب والأجور!

والجدول الآتي يبين كتلة ونسبة الضرائب التي تتحملها الغالبية المفقرة من إجمالي الضرائب:

الضريبة المباشرة لا يستطيع المكلف أن ينقل عبأها إلى الغير أما الضرائب غير المباشرة فهي الضريبة التي يدفعها مكلف ثم ينقل عبأها إلى شخص آخر

العام	إجمالي الضرائب والرسوم / ألف ل.س	الضرائب غير المباشرة+الضرائب على الأجور والرواتب / ألف ل.س	النسبة من إجمالي الضرائب والرسوم
2010	348,392,809	174,815,809	%50,2
2015	344,005,000	288,340,000	%83,8
2019	1,852,681,000	1,619,876,000	%87,4
2022	4,788,300,000	3,212,000,000	%67,1

جيشنا الأبيض إلى زوال... التمريض قطاعٌ مُنهكٌ إضافي بمنهجيةٍ حكومية متعمدة!

انهيارٌ عام، ربما يكون هذا التعبير أصدق وصفٍ للمرحلة الحالية التي تمر بها البلد، ودون مبالغة نستطيع الجزم أننا على مشارف كارثةٍ صحية قُرعت لها الطبول منذ أكثر من سنوات ودون أدنى فائدة!

■ سارة حبيب

فالجهات الحكومية المعنية غير مكترثة بهول ما نحن عليه اليوم وما سيؤول إليه الوضع مستقبلاً، وماضيةٌ بسياساتها التطفيشية المفقرة تحت شعار ليذهب من يذهب!

قطاعٌ حيويٌ جديد على مشارف التهلُكة يتأرجح من بقي فيه على شفير الموت تعباً أو جوعاً دون أدنى حس بالرحمة أو الإنسانية، قبل أن نقول حسّ بالمسؤولية!

قطاع التمريض الهام الذي يعد بمثابة العمود الفقري للقطاع الصحي بات الآن منهكاً، وذليلاً ومن منسيات الحكومة، حاله حال العديد من القطاعات الهامة!

فهل تتعمد الحكومة هذا الإهمال؟ ولماذا؟

وهل تنوي أن تحذو حذو بعض الدول باستيراد الممرضين من الفليبين مثلاً...؟!

ملائكة الرحمة تحت وطأة اللا رحمة!

لطالما ترافقت مهنة التمريض عبر العصور بالكثير من وصوف الإنسانية والرحمة، فمن ملائكة الرحمة إلى حمائم السلام وغيرها، دون تسليط الضوء على واقع هذه المهنة المتعب والخطير بأن معاً!

فالعاملون بهذا القطاع هم الساعد الأيمن للأطباء، سواء في المستشفيات أو المراكز الصحية، ونستطيع القول بأنهم عصب القطاع الصحي دون مبالغة، مما يفرض عليهم واقع عمل مجهد، من العمليات إلى متابعة المرضى والتحاليل والضمادات والأدوية والمراقبة، ونظام مناوبات قاس!

فلا أعياد ولا عطلاً رسمية، والكثير الكثير من الجهد المضني والشاق، إضافة إلى أنهم الفئة الأكثر عرضة للأخطار المهنية، على اعتبار أنهم الأكثر احتكاكاً بالمرضى وفي مواجهة مباشرة ومتواصلة ودائمة مع الأمراض المعدية والفتاكة!

وبالتأكيد أمام هذا الكم الهائل من العمل الملقى على عاتقهم، لا بد من إنصافهم بأبسط حقوقهم، التي وللأسف باتت من منسيات الجهات المعنية، التي تعتبر مهنة التمريض خارج سلم أولوياتها!

فلا يوجد توصيف وظيفي لمهنة التمريض، ولم يتم تشميلهم بالوجبة الغذائية الوقائية، رغم قيامهم بأعمال مجهدة، ولا حوافز، بالإضافة إلى طبيعة عمل خجولة لا تتعدى نسبة 4%، في حين أن فئات أخرى من العاملين في قطاع الصحة، كالأطباء وفنيي الأشعة والتخدير والصيادلة تصل طبيعة عملهم إلى 100% شهرياً!

إضافة إلى رواتبهم الهزيلة التي لا تسد الرمق، حالها كحال كل رواتب القطاع العام التي لا تغطي حاجة المواطن من طعامٍ وشراب وسكن!

كذلك عدم وجود تمثيل نقابي فاعل على الأرض، فوزارة الصحة لم تقم حتى اليوم بتفعيل نقابة التمريض، وفق ما نص عليه المرسوم رقم 38 لعام 2012، ولم يتم إقرار نظامها الداخلي والمالي، ولا حتى انتخاب نقيب للتمريض، ولا استحداث صندوق تقاعد للممرضين!

إضافة إلى كل البؤس أعلاه تأتي القرارات الحكومية الفذة لتزيد من معاناة هذه الفئة المنهكة والمستعبدة، وخير مثال على ذلك قرار وزارة التعليم العالي برفع الغرامة المفروضة على الممرضة الخريجة في حال عدم التحاقها بالعمل في المستشفيات العامة، إلى 7 ملايين ليرة، مع ملاحقة قضائية، كذلك شروط قبول الاستقالة أو النقل للمحافظة الأم!

إلى جانب ذلك تمّ إيقاف قانون الأعمال المجهدة رقم 346 لعام 2006 أي اعتبار السنة بالخدمة بسنة ونصف!

أمام هذا الواقع الشنيع والحالك، وفي ضوء السياسات الحكومية التطفيشية والمورثة للموبقات، ومع غياب كامل لأبسط الحقوق آلا وهو التقدير بالحدِ الأدنى، بات الممرض يعيش أياماً سوداء مسدودة الأفق، يحاول جاهداً الهروب من واقعه القاتم الذي فرضته الحكومة، فأي جهدٍ يبذله لا يسدّ الرمق!

قطاعٌ صحي بلا ممرضين!

نتيجة الواقع السيء الذي يعاني منه الممرضون، والذي دفعهم نحو التوجه باتجاه القطاع الخاص بدايةً، وحتى الاستقالة والهجرة خارج البلد بحثاً عن فرصة عمل أفضل، الأمر الذي انعكس سلباً على القطاع الصحي، حيث شهدت السنوات الأخيرة هجرة واستقالة ما لا يقل عن 35 ألف ممرض وممرضة من أصحاب الكفاءات، حسب التصريحات الرسمية، الذي كان آخرها حديث رئيس مكتب نقابة عمال الصحة باتحاد عمال دمشق سامي حامد لصحيفة «الثورة» بتاريخ 2024/7/26، حيث قال :«إن عدد العمال المسجلين في سجلات النقابة تراجع كثيراً خلال الأعوام القليلة الماضية من 26 ألف منتسب من ممرضين وفنيين وإداريين وغيرهم من العاملين بالقطاع الصحي، إلى حوالي 10 آلاف منتسب إلى النقابة، وذلك إما بسبب الاستقالات أو ترك العمل أو الوصول إلى سن التقاعد، دون أن يتم تعيين كوادر جديدة بديلة عن تلك التي تركت العمل، الأمر الذي أدى إلى زيادة حجم الأعباء الملقاة على الكوادر التي لا تزال على رأس عملها، وبات على الممرض مثلاً أن يتابع 20 مريضاً في وقت واحد، وهذا فوق طاقته وقدرته التي يجب ألا تتعدى 7 مرضى بالأحوال العادية.» علماً أنه وفق المقاييس العالمية يجب آلا تتجاوز مسؤولية الممرض خمسة مرضى، وعلى الرغم من ذلك فإن النسبة المحلية أعلاه 7 مرضى، نحن بعيدين عنها حتى قبل سني الأزمة!

والجدول أدناه يبين نسبة عدد الممرضين لعدد المشافي العامة والخاصة والمراكز الصحية بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء:

	2010	2014	2018	2022
عدد الممرضين والممرضات	33,959	39,021	30,966	28,375
عدد المشافي/عام وخاص	498	510	510	516
عدد المراكز الصحية	1,613	1,803	1,851	1,979
وسطي عدد الممرضين إلى مجموع المشافي والمراكز الصحية	16	17	13	11

نلاحظ أن عدد الممرضين انخفض منذ عام 2010 وحتى عام 2022 بنسبة 16,4% في حين ازداد عدد المشافي بنسبة 3% والمراكز الصحية بنسبة 22,6%.

أرقامٌ كارثية تفضي إلى مقاييس غير طبيعية ولا منطقية!

وفق البيانات الرسمية أعلاه وصلنا إلى عام 2022 بأحد عشر ممرضاً للمنشأة الصحية وسطياً!

فهل يعقل أن يضم مشفى، بورديات عملها المستمرة 24/24، وبأقسامه واختصاصاته المختلفة، 11 ممرضاً فقط!

كل هذه الكوارث والحكومة ماضية بسياساتها التطفيشية دون رادع ولا مانع، هذه السياسات التي انعكست بكم الاستقالات الكبير والتسرب الواضح الذي عانى ويعاني منه هذا القطاع، والذي يؤدي إلى الكثير من التداعيات السلبية، بدءاً بانخفاض العناية التمريضية بسبب ضغط العمل الناتج عن نقص اليد العاملة، مروراً بالخطر على حياة المرضى وانخفاض حالات الإنقاذ، وبالتالي ازدياد معدل الوفيات، وانتهاءً بزيادة تردي وتراجع الخدمات الصحية، والقطاع الصحي عموماً!

في السياق ذاته نستذكر مطالب الأطباء والمختصين من الجهات المعنية بإيجاد حل جذري لمعالجة التسرب الكبير والنقص الشديد الحاصل في قطاع التمريض.

ففي حديث لصحيفة «الوطن» بتاريخ 2024/3/28 أكد المدير العام لمشفى الجلدية بجامعة دمشق علي عمار: «أن تأمين احتياجات المشافي من الممرضات بالشكل المطلوب سنوياً يخفف الضغط أيضاً على الموجودين في المشافي، في ظل الضغط الكبير الحاصل، مؤكداً أنه تم في العام الماضي رفد مشفى الجلدية بـ4 ممرضات فقط، لم يلتحق منهن سوى ممرضة واحدة لأسباب باتت معروفة.»!

كذلك صرح مدير مشفى صلخد لصحيفة «الوطن» بتاريخ 2024/3/31: «دمجنا أقسام الجراحة لنقص الكادر الطبي والتمريضي ولتخفيف الأعباء»!

نقصٌ في الكوادر وسوء إدارةٍ وتخطيط!

لا تكمن مشكلة هذا القطاع المنكوب بالنزيف الدائم ونقص الأعداد الكبير، بل أيضاً بسوء توزيع الكوادر الموجودة بسبب سوء التخطيط الحكومي ضمن

سياسات التطفيش المتعمدة، وهذا مايوضحه الجدول أدناه الذي يبين وسطي الممرضين إلى عدد المشافي والمراكز الصحية في كل منطقة في عام 2022 بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء:

	عدد الممرضين	عدد المشافي والمراكز الصحية	عدد الممرضين لكل مشفى ومركز صحي
المنطقة الساحلية	5,329	318	17
المنطقة الجنوبية	10,508	767	14
المنطقة الوسطى	5,793	522	11
المنطقة الشرقية	3,111	370	8
المنطقة الشمالية	3,634	518	7

بدايةً نلاحظ التباين الشديد بين المناطق، ففي حين بلغ عدد الممرضين إلى عدد المشافي والمراكز الصحية في المنطقة الشمالية 7 ممرضين فقط، فقد بلغ في المنطقة الساحلية 17 ممرضاً، كما ونلاحظ تبايناً أشد في المنطقة نفسها، ففي المنطقة الساحلية على سبيل المثال نجد بحسب بيانات المكتب المركزي للإحصاء أن وسطي عدد الممرضين في محافظة طرطوس هو 8 في حين بلغ في جارتها اللاذقية 28 ممرضاً!

ضعف استقطاب أم سياسة تطفيش ممنهجة؟!

رغم أعداد المقبولين الكبيرة في مختلف معاهد ومدارس وكليات التمريض، وأعداد الخريجين المتزايدة، إلا أن الأعداد التي تتخرج وتعمل في المشافي سواء العامة أم الخاصة تبقى خجولة، وذلك نتيجة ظروف العمل السيئة، فساعات العمل طويلة ونظام المناوبات لا يتوافق مع الأجور، فنجد الطالب وقد تخرج وهو مؤهل أكاديمياً وذو كفاءة، ومتقن للعمل، إلا أنه يفضل السفر والهجرة على العمل في إحدى المشافي العامة أو الخاصة أو المراكز الصحية، والجدول أدناه يبين ذلك:

العام الدراسي	عدد خريجي التمريض	عدد الممرضين العاملين
2010	1,495	33,959
2014	1,455	39,021
2018	2,168	30,966
2022	3,287	28,375

هذا يدفعنا نحو تساؤل محق أين هؤلاء الخريجون المتزايدون عاماً بعد آخر، مقابل التراجع بأعداد القائمين على رأس عملهم؟

ولماذا تقف الحكومة كما الأصنام دون أي محاولة لاستقطاب جيل الشباب المؤهل هذا؟ بل على العكس هي من تدفعهم نحو السفر والهجرة!

ونختم مع حديث نقيبة التمريض والمهن الطبية والصحية يسرى ماليل لموقع «أثر برس» في شهر آذار من العام الحالي: «إن هناك نقصاً كبيراً في الملاكات الموجودة في المشافي وتسرب عدد كبير من الكادر التمريضي والمهن الصحية من المشافي الحكومية.... إن تسرب الكادر التمريضي سببه قلة الدخل من جهة، وتالياً لا توجد حماية للممرض.... لدينا 12 مدرسة تمريض وخمس كليات تمريض ويتخرج كل عام ما يقارب 1000 ممرض وممرضة باختصاصات مختلفة للتمريض والقبالة، إضافة إلى خريجي الجامعات من كليات التمريض الذين لا يوجد لهم أي ملاك لتعيينهم في المشافي؛ لذلك فإن من أهم مطالبنا توسيع الملاكات واستيعاب خريجي الجامعات من كليات التمريض، فالسبب الأول لنقص الممرضين في المشافي هو عدم الإعلان عن مسابقات بتعيينهم علماً بأنه منذ أكثر من عشر سنوات لم يعلن عن مسابقة لتعيينهم.»

عدد الممرضين انخفض منذ عام 2010 وحتى عام 2022 بنسبة 16,4% في حين ازداد عدد المشافي بنسبة 3% والمراكز الصحية بنسبة 22,6%

أسواق غير مستقرة والمواطن يدفع الثمن!

بات التذبذب السعري صعوداً، وعدم الاستقرار فيه سيد الأسواق، وخاصة الخضار والفواكه!

فقد شارف موسم الخضار والفواكه الصيفية على نهايته، ورغم ذلك ما زال المواطن المفقر ينتظر انخفاض الأسعار، أو ربما منطقيتها، ليتسنى له التمتع بحبة دراق أو إجاصة أو حبة بندورة، فكل يوم سعر خيالي جديد بلا مبررات!

وهنا نتساءل على سبيل التذكير من المتحكم الأزلي بالأسعار؟

هل هي آليات العرض والطلب، كما يحلو لبعض الرسميين والاقتصاديين الترويج كتبرير؟ حكماً لا!

فالطلب يتراجع مع تراجع معدلات الاستهلاك، والسوق مليء بمختلف أنواع البضائع والسلع، مع ذلك تسجل الأسعار المزيد من الارتفاعات!

فقد تُرِكَت الأسواق رهن احتكار التجار وجشع الحيتان، بالتوازي مع غياب دور الدولة الرقابي ودورها على مستوى التدخل الإيجابي المفترض عبر أذرعها!

أسعار من كوكبٍ آخر!

في جولة لبعض الأسواق الشعبية رصدنا أسعار بعض الخضار والفواكه، حيث سجلت أسعار الكوسا بين 4500 ليرة إلى 8500 ليرة في حين تراوحت أسعار الباذنجان بين 4 إلى 8 آلاف، أما البصل فقد سجل 4 إلى 6 آلاف، والخيار 5 إلى 7 آلاف، كذلك الفواكه على اختلاف أصنافها، فقد سجل الكيلو منها بين 20 الف للخوخ إلى 35 ألف للتفاح والإجاص!

أما الكارثة الحقيقية فتمثلت بأسعار خضار المونة، فقد سجلت البامية 35 ألف للكيلو والملوخية تجاوزت 15 ألف للكيلو الواحد، تبعتها البندورة التي تراوحت أسعارها ما بين 10 إلى 12 ألفاً للكيلو، وعن غذاء الفقراء– البطاطا– فقد بدأت أسعارها بـ11 ألف للكيلو، والفليفلة تبدأ من 7 آلاف صعوداً حسب النوع والجودة، في حين تجاوز سعر كيلو الثوم 60 ألف، والأمر على هذا النحو تجاوز مقولة عدم الاستقرار، فلكل يومٍ شياطينه التي تسعر وتتحكم بالأسواق!

موسم البندورة رهن الاستغلال والاحتكار

عند حديثنا مع أحد مزارعي البندورة في محافظة السويداء أوضح لنا أنّ تكاليف الزراعة هذا العام كانت مرتفعةً جداً ومرهقة، ولاسيما الأسمدة والبذار والمبيدات والمحروقات شبه النادرة، إضافة إلى تكاليف النقل الكبيرة، وأجور الحراثة والعمل في الحقل، كل هذه التكاليف لم يعوض منها الفلاح شيء، فما إن بدأ موسم القطاف حتى كشر تجار سوق الهال عن أنيابهم ليشتروا المحصول بأبخس الأسعار!

وكما جرت العادة فالفلاح هو الخاسر الأكبر، ثم المستهلك!

وجهة نظر الجهات المعنية

تذبذبت التصريحات الرسمية وشبه الرسمية كما الأسعار حول أسباب الارتفاعات السعرية وعدم استقرارها، لا بل تناقضت أيضاً!

فقد أوضح عضو لجنة تجار ومصدري الخضر والفواكه بدمشق أسامة قزيز في تصريح لصحيفة «الوطن» بتاريخ 2024/8/7: «إن ارتفاع السعر بالنسبة للبندورة يعود إلى أن كمية الإنتاج الأكبر منها خلال الفترة الحالية هي من قرى درعا، والعروة الحالية من البندورة باتت في نهاياتها وخلال أسبوع تقريباً ستنتهي، ونتيجة لذلك فإن الإنتاج حالياً انخفض وارتفعت الأسعار مؤخراً... وأن التصدير جيد خلال الفترة الحالية وليس له تأثير في رفع سعر البندورة، باعتبار أن البندورة التي تصدر حالياً هي من النوعية غير المرغوبة في السوق».

إذاً التصدير بريء وكذلك جشع التجار، من جوع المواطن المفقر وعجزه عن تأمين مستلزمات بيته، والسبب هو تأخره، فموسم البندورة سينتهي ولينتظر العروة القادمة!

أما البطاطا فلها رواية أخرى تمحورت حول سعر البذار الذي كان مرتفعاً، وطالب قزيز وزارة الزراعة بالتدخل وتأمين الكميات الكافية من بذار البطاطا للمزارعين!

أما مدير زراعة درعا بسام الحشيش فقد أكد لصحيفة تشرين بتاريخ 2024/8/6: «أنّ واقع محصول البندورة للموسم الجاري على مستوى المحافظة جيد... وأن تذبذب الأسعار يخضع للعرض والطلب، أضف إلى ذلك أنّ هناك كميات من الإنتاج تذهب للتصدير».

أما رئيس دائرة الإرشاد الزراعي محمد الشحادات فأوضح للصحيفة ذاتها وبالتاريخ ذاته أن سبب ارتفاع الأسعار هو محدودية المتاح في الأسواق حيث قال: «يمكن أن يُردّ إلى محدودية المتاح من البندورة في السوق نتيجة نشاط حركة التصنيع والتصدير لمختلف الأسواق، وكذلك زيادة الطلب بالأسواق المحلية، بالإضافة إلى مجموعة من الصعوبات المتمثلة بارتفاع قيمة مستلزمات الإنتاج من الأسمدة والمبيدات والمحروقات والعبوات، وارتفاع تكاليف النقل والحصاد وقلة اليد العاملة وخروج عدد ليس بالقليل من المزارعين التقليديين لتعرضهم للخسارة خلال المواسم السابقة، وفقدهم لمدخراتهم ومحافظهم المالية وتحوّلهم إلى أعمال أخرى، كما أن هناك آثاراً سلبية خلّفتها التغيّرات».

إذاً موسم الخضار والفواكه وفير وكاف لتغطية الاحتياجات المحلية، مع فائض تصديري كما هو مبين، وكذلك المشكلة ليست بالعرض والطلب، بل بالتكلفة المرتفعة المترافقة مع معدلات استغلال منقطعة النظير من قبل حيتان أصحاب الأرباح على حساب الفلاح والمستهلك!

جماعة «روكفلر» و«مورغان» يتساءلون:

نشر روجير شارما Ruchir Sharma كتاباً جديداً بعنوان «ما الخطأ الذي حدث مع الرأسمالية؟». وشارما هو مستثمر ومؤلف ومدير صندوق استثماري وكاتب عمود في صحيفة «فاينانشيال تايمز». لكن ما يجعل سؤاله ملفتاً هو أنه يحتل موقع رئيس الأعمال الدولية في شركة «روكفلر كابيتال مانجمنت» المالية المملوكة لعائلة روكفلر، وأنه مستثمر في الأسواق الناشئة لدى شركة «مورغان ستانلي لإدارة الاستثمارات».

■ قاسيون

بوجود هذه المؤهلات التي تجعل من شارما شخصاً مقرباً من دوائر رأس المال المالي العالمي، ينبغي أن يعرف إجابة سؤاله بنفسه. لكنه، في مراجعة لكتابه في صحيفة «فاينانشيال تايمز»، يعرض شارما حجته. فيقول: «أشعر بالقلق بشأن المسار الذي تقوده الولايات المتحدة الآن. فقد تراجعت الثقة في الرأسمالية الأمريكية، التي كانت تقوم على الدور المحدود للدولة التي تتيح مساحة للحرية والمبادرة الفردية». ويشير إلى أن معظم الأمريكيين الآن لا يتوقعون أن يكونوا «أفضل حالاً خلال خمس سنوات» – وهو أدنى مستوى منذ أن بدأ «مؤشر إيدلمان للثقة» في طرح هذا السؤال منذ أكثر من عقدين. حيث أربعة من بين كل خمسة يشكّون في أن تكون الحياة أفضل لأطفالهم من الجيل السابق، وهو أيضاً أدنى مستوى جديد.

ووفقاً لأحدث استطلاعات مؤسسة بيو «مؤسسة بحثية أمريكية مقرها واشنطن»، فقد تراجع تأييد الرأسمالية بين الأمريكيين جميعهم، وخصوصاً بين الشباب. فبين صفوف الشباب الأمريكي تحت سن الثلاثين «والذي يميل عادة نحو الحزب الديمقراطي»، 58% منهم يملكون «انطباعاً إيجابياً» حول فكرة الاشتراكية، بينما يقول فقط 29% من هذه الشريحة الشيء نفسه عن الرأسمالية.

ولا شك أن هذا خبر سيء لشارما بوصفه داعماً قوياً للرأسمالية. فما «الخطأ» الذي حدث للرأسمالية؟ يزعم شارما أن السبب هو «صعود الدور الكبير للدولة، واحتكار السلطة، والنقود التي صُرفت بسهولة لإنقاذ الكبار». وأدى ذلك – بزعمه – إلى الركود، وانخفاض نمو الإنتاجية، وارتفاع التفاوت الطبقي.

نفي التحولات النيوليبرالية: محاولة لتبرير الذات

يقول شارما: إن ما يسمى بالثورة النيوليبرالية في الثمانينيات، التي قيل إنها استبدلت إدارة الاقتصاد الكلي على طريقة كينز، وقللت من حجم الدولة، وحررت الأسواق، كانت في الحقيقة مجرد وهم. ويشدد على أن: «عصر الدور المحدود للدولة لم يحدث أبداً». ويشير إلى أن الإنفاق الحكومي في الولايات المتحدة ارتفع بمقدار ثمانية أضعاف منذ عام 1930، من أقل من 4% إلى 24% من الناتج المحلي الإجمالي، و36% إذا شملنا الإنفاق على المستوى المحلي والولايات، إلى جانب التخفيضات الضريبية، كما ارتفعت العجوزات الحكومية وتصاعد الدين العام.

بين صفوف الشباب الأمريكي تحت سن الثلاثين 58% منهم يملكون «انطباعاً إيجابياً» حول فكرة الاشتراكية

أما بالنسبة لتحرير الاقتصاد، فالنتيجة كانت في الواقع، من وجهة نظره «تثبيت قواعد أكثر تعقيداً وتكلفة، وكانت الشريحة الأكثر قدرة للتعامل مع هذه القواعد المعقدة هي النخب والأثرياء»، فقد زادت القواعد التنظيمية للاقتصاد، و«خوفاً من أن تؤدي الديون المتزايدة إلى كساد على طراز ثلاثينيات القرن الماضي، بدأت البنوك المركزية العمل جنباً إلى جنب مع الحكومات لدعم الشركات الكبيرة والبنوك وحتى الدول الأجنبية في كل مرة تتأرجح فيها الأسواق المالية». لذلك، يزعم شارما أنه لم تكن هناك أي تحولات نيوليبرالية لتحرير الرأسمالية بل على العكس من ذلك!

تزوير التاريخ وتغطية الشمس بغربال

هنا ينبغي أن نتساءل: هل التاريخ الاقتصادي الذي يسرده شارما عن الفترة ما بعد الثمانينيات صحيح فعلياً؟ حيث يحاول شارما تصوير فترة ما بعد الثمانينيات على أنها فترة إنقاذ للبنوك والشركات خلال الأزمات، على النقيض من ثلاثينيات القرن الماضي عندما اتبعت البنوك المركزية والحكومات سياسة «تصفية» المتعثرين.

في الواقع، هذا غير صحيح، حيث كان إنقاذ رأس المال المالي والبنوك هو القوة الدافعة وراء عمليات الإنقاذ التي جرت. ولم تعتمَد تصفية الأصول بوصفها سياسة حكومية على الإطلاق. وفوق ذلك، كانت الثمانينيات في معظمها عقداً اتسم بأسعار فائدة مرتفعة وسياسة نقدية متشددة فرضها المصرفيون المركزيون مثل فولكر، بهدف خفض التضخم الذي ساد في السبعينيات. وفي الحقيقة، لا يتناول شارما أي شيء عن «الركود التضخمي» الذي ساد في السبعينيات، العقد الذي يزعم أنه كان فترة دور محدود للدولة ومحاولات تنظيم منخفضة.

التبرؤ من العولمة... بعد التمتع بميزاتها

يكثر شارما من الحديث عن زيادة الإنفاق الحكومي بما في ذلك «الإنفاق على الرفاه» في الأربعين عاماً الأخيرة. لكنه لا يوضح السبب حقاً. فبعد زيادة الإنفاق والدين خلال الحرب العالمية الثانية، جرت زيادة في الإنفاق منذ ذلك الحين بسبب زيادة السكان، خاصة زيادة كبار السن، مما أدى إلى زيادة الإنفاق «غير المنتج بالنسبة للرأسمالية» على الضمان الاجتماعي والمعاشات. لكن زيادة الإنفاق الحكومي كانت أيضاً رد فعل على ضعف النمو الاقتصادي والاستثمار في رأس المال المنتج منذ السبعينيات. ومع تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة الإنفاق على الرفاهية بشكل أسرع، زاد الإنفاق الحكومي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

كما لا يذكر شارما أي شيء عن جوانب أخرى من الفترة النيوليبرالية عندما كانت الخصخصة سياسة أساسية راسخة في سنوات ريغان وتاتشر، حيث تم بيع أصول الدولة لزيادة الربحية في القطاع الخاص. وبهذا المعنى، كان ثمة تقليص للدور الكبير للدولة، بعكس حجة شارما. وفي الواقع، بدأت منذ منتصف السبعينيات بيع الأصول الرأسمالية للقطاع العام.

وبالمثل، بعد الثمانينيات، تم تقريباً تقليص الاستثمار في القطاع العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي إلى النصف، بينما ارتفعت حصة القطاع الخاص بنسبة 70%.

ليس «الدور الكبير للدولة» هو الذي تحكم في قرارات الاستثمار والإنتاج، بل القطاع الرأسمالي، وهذا يفسر سبب تقليص دور القطاع العام. حيث كانت المشكلة بالنسبة للرأسمالية في أواخر الستينيات والسبعينيات هي الانخفاض الحاد في ربحية رأس المال

تُرى ما «الخطأ» الذي حدث للرأسمالية؟!

في الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة الرئيسية، وكان يجب عكس هذا الانخفاض، وتمثلت إحدى السياسات بالخصخصة، وسحق النقابات العمالية من خلال قوانين ولوائح مصممة لجعل إنشاء النقابات أو اتخاذ إجراءات طبقية داخل أماكن العمل أمراً صعباً إذا لم يكن مستحيلاً.

وبالتزامن بين سياسة نقل القدرة التصنيعية من «الشمال العالمي» إلى مناطق العمالة الرخيصة في «الجنوب العالمي» تحت مسمى العولمة، وإضعاف النقابات العمالية في الداخل، كانت النتيجة انخفاضاً حاداً في حصة الناتج المحلي الإجمالي المخصصة للعمل مع وجود عمالة رخيصة في الخارج، وزيادة في ربحية رأس المال.

ويعترف شارما نفسه بأن «العولمة جلبت المزيد من المنافسة، مما حد من التضخم في أسعار المستهلكين» وهذا مخالف لفرضية الركود الاحتكاري التي يتبناها، لكنه بعد ذلك يجادل بأن العولمة وأسعار السلع المستوردة المنخفضة «رسخت قناعة بأن العجوزات الحكومية والدين غير مهمان». هل هذا صحيح؟ طوال التسعينيات وما بعدها، حاولت الحكومات فرض «التقشف» باسم تحقيق التوازن في الميزانيات وتقليل الدين الحكومي. ولم تفشل لأنها اعتقدت أن «العجوزات والدين غير مهمان»، بل بسبب تباطؤ النمو الاقتصادي والاستثمار المنتج. وكانت تخفيضات الإنفاق في القطاع العام كبيرة، لكن نسبة الإنفاق إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تنخفض.

انتهاء المحاولة النيوليبرالية لزيادة الربحية

يزعم شارما أن «فترات الركود أصبحت أقل وأبعد بين بعضها البعض» في فترة ما بعد الثمانينيات، متجاهلاً الانكماش الكبير المزدوج في أوائل الثمانينيات «وهو عامل رئيسي آخر في تقليص قوة العمل»، حيث كانت هناك فترات ركود في أعوام 1991 و2001 ثم الركود الكبير في 2008، الذي تلاه الركود الذي تزامن مع جائحة كوفيد في عام 2020، وهو أسوأ ركود في تاريخ الرأسمالية. ربما كانت فترات الركود أقل وأبعد بين بعضها البعض، لكنها أصبحت أكثر تدميراً!

يشير شارما أيضاً إلى أنه بعد كل ركود منذ الثمانينيات، كان التوسع الاقتصادي أضعف وأضعف. وهذا يظهر بمثابة مسألة غامضة بالنسبة لمؤيدي الرأسمالية: «خلف تباطؤ التعافي كان اللغز المركزي للرأسمالية الحديثة: انهيار في معدل نمو الإنتاجية. وبحلول بداية الجائحة، كان قد انخفض إلى أقل من نصف ما كان قائماً في الستينيات».

يقدم شارما تفسيره المزعوم: «يشير عدد متزايد من الأدلة بإصبع الاتهام نحو بيئة الأعمال المليئة بالتدخل الحكومي والديون، حيث تزدهر الشركات الضخمة ويبقى المزيد من الحطب الميت للشركات بعد كل أزمة». ويقول شارما إن عمليات الإنقاذ التي تحصل عليها الاحتكارات الكبرى «ثلاث من كل أربع صناعات أمريكية تحولت إلى احتكارات» والنقود السهلة التي حصلت عليها الشركات للإنقاذ، حافظت على رأسمالية متباطئة وتسير ببطء، ما أدى إلى تكاثر شركات «الزومبي» التي تبقى على قيد الحياة فقط بسبب الاقتراض.

هنا، يضع شارما العربة قبل الحصان، فتباطؤ نمو الإنتاجية في كل المجالات حدث بسبب تراجع نمو الإنتاج الحقيقي. وفي الاقتصادات الرأسمالية، لا يقود الربحية الحقيقية المستدامة سوى الإنتاج الحقيقي. كانت المحاولة النيوليبرالية لزيادة الربحية بعد أزمة الربحية في السبعينيات ناجحة جزئياً فقط، وتوقفت مع بداية القرن الجديد. ويُعبر الركود و«الاكتئاب الاقتصادي الطويل» في القرن الحادي والعشرين عن نفسه في زيادة الدين الخاص والعام، حيث تحاول الحكومات والشركات التغلب على الركود وانخفاض الربحية عن طريق زيادة الاقتراض.

توريث الثروات وموت الحلم الأمريكي

يعلن شارما بحزن أن «الجمود الاجتماعي يخنق الحلم الأمريكي». ويزعم أنه كان في الماضي الوردي لـ«الرأسمالية التنافسية»، يمكنك أن تنتقل من الفقر إلى الثراء من خلال الجهد الجاد والدافع الريادي، لكن الآن لم يعد ذلك ممكناً. لكن ما يتحاشاه شارما أن «الحلم الأمريكي» كان دائماً مجرد خرافة. والغالبية العظمى من الملياردريات والأثرياء في الولايات المتحدة وفي أماكن أخرى حصلوا على ثرواتهم بالوراثة، وأولئك الذين أصبحوا ملياردريات في حياتهم لم يفعلوا ذلك دون تمويل كبير من ذويهم وما شابهه.

ويجب أن نضيف أن أطروحة شارما تعتمد بالكامل على الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة في «الشمال العالمي». ولا يقول الكثير عن بقية العالم حيث يعيش معظم الناس.

يقودنا هذا إلى مقولة شارما الأساسية حول «ما هو الخطأ في الرأسمالية؟». فبالنسبة له، لم تعد الرأسمالية كما يتصورها موجودة. بدلاً من ذلك، تحولت الرأسمالية التنافسية إلى احتكارات مدعومة من الدور الكبير للدولة: «لم يتم منذ عقود تطبيق فرضية الرأسمالية التي تقول إن الدور المحدود للدولة شرط ضروري للحرية الفردية والفرص».

تبدو خرافة الرأسمالية التنافسية التي يروج لها شارما مشابهة لأطروحة غريس بليكلي في كتابها الأخير «رأسمالية النسور»، حيث تجادل بأن الرأسمالية لم تكن أبداً معركة وحشية بين الرأسماليين المتنافسين للحصول على حصة من الأرباح المستخرجة من العمل، بل كانت بدلاً من ذلك اقتصاداً مخططاً بشكل جميل ومتحكم فيه من قبل الاحتكارات الكبرى وبدعم من الدولة.

أطروحة شارما تعتمد على الرأسمالية في «الشمال العالمي» ولا يتحدث عن بقية العالم حيث يعيش معظم الناس

في الواقع، يتفق كل من شارما وبليكلي على أن صعود «رأسمالية الاحتكار الحكومي» هو السبب فيما حدث من «خطأ في الرأسمالية». لكنهما بالطبع، يختلفان في الحل. بليكلي، كونها «اشتراكية»، ترغب في استبدال «رأسمالية الاحتكار الحكومي» بالتخطيط الديمقراطي والتعاونيات العمالية. أما شارما، الذي يعتبر «واحداً من وحوش» الرأسمالية، فيريد إنهاء الاحتكارات، وتقليص دور الدولة، واستعادة «الرأسمالية التنافسية» لتسير على «مسارها الطبيعي» لتحقيق الرخاء للجميع. يقول شارما: «تحتاج الرأسمالية إلى ميدان يمكن فيه للصغار والجدد أن يتحدوا ويبدعوا في تدمير التركزات القديمة للثروة والسلطة».

بعبارة أخرى، يرى شارما أن الرأسماليين، إذا تُركوا بمفردهم لاستغلال قوة العمل وتحرروا من عبء القوانين واللوائح ومن الاضطرار لدفع نفقات الرعاية الاجتماعية، فسوف يزدهرون بشكل طبيعي. ويقول: «لا يزال القادة السياسيون يستمعون إلى المستشارين الذين يدعون أنهم يعرفون كيفية تحقيق نمو مستمر. يجب كبح ثقتهم الزائدة قبل أن يلحق بنا المزيد من الضرر»، لذلك، وفقاً له، ستكون الرأسمالية بخير مرة أخرى إذا سمحنا لدورات الرأسمالية من الازدهار والركود أن تأخذ مجراها الطبيعي دون محاولة إدارتها.

يزعم شارما أن «الرأسمالية لا تزال الأمل الأفضل لتقدم البشرية، ولكن فقط إذا أتيحت لها مساحة كافية للعمل». والرد البسيط على هذا الزعم هو أن الرأسمالية حصلت على الكثير من الفرص للعمل على مدار 250 عاماً مع دورات ازدهار وركود، ومع تزايد الفجوات الاقتصادية عالمياً، والآن التهديد البيئي الذي يواجه الكوكب، وزيادة خطر الصراع الجيوسياسي. ليس من المستغرب إذن أن 58% من الشباب في الولايات المتحدة يفضلون الاشتراكية!

فساد الشركات الغربية يطال أسس التصنيع... بوينغ مثالاً

تأخّر برنامج ناسا لتطوير مرحلة عليا جديدة لصاروخ نظام الإطلاق الفضائي «SLS» سبع سنوات عن الموعد المحدد، وهو قد تجاوز الميزانية بشكل كبير، وذلك وفقاً لتقرير جديد صادر عن المفتش العام لوكالة الفضاء الأمريكية ناسا. تمّ تحديد المقاول الرئيسي للمشروع: «شركة بوينغ وممارساتها غير المرضية لمراقبة الجودة»، على أنّها السبب وراء هذه المشاكل المتراكمة.

■ فلاديمير بروخفاتيلوف
ترجمة: قاسيون

تعتبر ناسا المرحلة الثانية الجديدة والأكثر قوة لصاروخ SLS Block 1B، الذي ظهر لأول مرة في أواخر عام 2022، جزءاً أساسياً من برنامج Artemis القمري، وتخطط لاستخدام الصاروخ للهبوط على القمر كجزء من مهمة Artemis IV في عام 2028. لكن من الواضح بالفعل أن جميع المواعيد النهائية المخطط لها سيتم تفويتها بسبب خطأ الصانع بوينغ.

يقول التقرير الذي قدّمه المفتش العام في ناسا جورج أ. سكوت: «لقد حددنا مجموعة متنوّعة من المشكلات التي يمكن أن تعيق جاهزية SLS Block 1B من أجل مهمّة Artemis IV، بما في ذلك عدم كفاية نظام إدارة الجودة لدى Boeing، وزيادة التكاليف والجداول الزمنية، ونقص الوعي بالتكاليف المتوقعة لـ SLS Block 1B».

تقدم الوثيقة تفاصيل فاضحة حول أساليب مراقبة الجودة التي تتبعها شركة بوينغ في مصنع التجميع «ميتشود» في جنوب لويزيانا، حيث يتم بناء المرحلة العليا من صاروخ القمر. أصدر المدققون الفيدراليون لشركة Boeing عدداً فلكياً من طلبات الإجراءات التصحيحية. وفقاً لمسؤولي السلامة وضمان المهام في ناسا وموظفي DCMA في «ميتشود»، فإنّ مشاكل مراقبة الجودة لدى بوينغ ترجع إلى حد كبير إلى حقيقة أنّها لا تملك موظفين لديهم خبرة كافية في صناعة الطيران. يشير التقرير أيضاً إلى أنّ الافتقار إلى قوة عاملة مدربة ومؤهلة يزيد من خطر استمرار المقاول في إنتاج الأجزاء والمكونات التي لا تلبي متطلبات ناسا ومعايير الصناعة.

لم يكن لدى عملاق الطيران حتى عمّال لحام مؤهلين، وأدت أعمال اللحام «غير المرضية» إلى عدم مطابقة خزانات الوقود للمواصفات، مما أدى بشكل مباشر إلى تأخير البرنامج لمدة سبعة أشهر. أوصى المفتش العام لوكالة الفضاء ناسا بفرض عقوبات مالية على شركة بوينغ لعدم امتثالها لمتطلباتها. لكن بالرغم من ذلك، وضمن تعليقها على ما جاء في التقرير، رفضت نائبة المدير المساعد لوكالة ناسا: كاثرين كورنر، القيام بذلك.

وفقاً لتقرير وكالة ناسا، فإن تكلفة تطوير SLS Block 1B ستصل إلى 5,7 مليار دولار، وهو بالفعل أكثر بـ 700 مليون دولار من تقديرات التكلفة التي حددتها وكالة ناسا رسمياً في ديسمبر/كانون الأول من العام الماضي. أمّا بالنسبة للمرحلة العليا من الصاروخ، فقد توقّعت وكالة ناسا في عام 2017 أن تبلغ تكلفة تطويرها 962 مليون دولار. مع ذلك، يتوقّع تقرير جديد أن المرحلة العليا ستكلّف فعلياً 2,8 مليار دولار، أي ثلاثة أضعاف التقدير الأصلي.

مع ذلك، فإنّ التكاليف المتزايدة ستفيد شركة بوينغ لأنّه عقد ذو تكلفة زائدة يدفع جميع نفقات شركة بوينغ بالإضافة إلى الرسوم. قد يفسّر هذا سبب عدم اكتمال برنامج التطوير، الذي كان من المقرر أن ينتهي في عام 2021، وامتداده حتى عام 2028، كما فسّر الأمر إريك بيرغر، محرر قسم الفضاء في مقال في Ars Technica.

في هذا السياق، ليس من المستغرب أن تواجه طائرة ستارلاينر التابعة لشركة بوينغ، كما كتبنا، العديد من المشاكل أثناء الرحلة، وبعد الالتحام بمحطة الفضاء الدولية. لم تتمكن ستارلاينر، التي أوصلت اثنين من رواد فضاء ناسا إلى محطة الفضاء الدولية، من الانفصال عن محطّة الفضاء الدولية في الوقت المحدد، بسبب اكتشاف عدة تسربات للهيليوم في نظام الدفع. بالإضافة إلى تسرب الهيليوم، تعطلت أربعة محركات أثناء الرحلة.

في 1 فبراير 2010، كلفت ناسا شركة بوينغ بتطوير المركبة الفضائية. بدأ تجميعها في أغسطس 2016. تم تأجيل الإطلاق الأول بدون طيار بشكل متكرر بسبب العديد من الأعطال. تمّ بعدها إطلاق المركبة الفضائية إلى محطة الفضاء الدولية بنسخة غير مأهولة في 20 ديسمبر 2019 من القاعدة الجوية في «كيب كانافيرال» في فلوريدا باستخدام مركبة الإطلاق V Atlas بمحرك روسي RD-180 في المرحلة الأولى. بعد أن انفصلت ستارلاينر بنجاح عن مركبة الإطلاق، حدث فشل غير متوقع في نظام حساب وقت طيران السفينة. بالإضافة إلى ذلك، حدث انقطاع مؤقت في جلسة الاتصال بالمركبة الفضائية، مما أدى إلى فقدان لحظة تشغيل المحركات للدخول إلى مدار الالتقاء مع محطة الفضاء الدولية. ونتيجة لذلك، تقرر إلغاء إرساء السفينة مع محطة الفضاء الدولية.

اكتشف المتخصصون في ناسا الذين يحققون في أسباب المشاكل أثناء إطلاق مركبة الفضاء ستارلاينر أخطاء جسيمة في برنامج المركبة الفضائية الذي طورته بوينغ. كان من المقرر في الأصل إجراء أول رحلة تجريبية مأهولة إلى محطة الفضاء الدولية في عام 2020، ولكن تمّ تأجيلها لفترة طويلة. في 5 يونيو 2024، تم إطلاق أول مركبة مأهولة، ويا ليتهم لم يطلقوها بسبب ما حدث بعد ذلك.

في 6 مايو، دعت إيرين فافيل، رئيسة شركة ValveTech، أحد المتعاقدين مع وكالة ناسا، وكالة الفضاء الأمريكية إلى «مضاعفة فحوصات السلامة ومراجعة بروتوكولات الأمان للتأكد من أن ستارلاينر آمن قبل حدوث شيء كارثي».

وقالت فافيل بصراحة: «لقد حذرتهم»، ففي رأيها، أطلقت بوينغ رائدي فضاء على متن سفينة معيبة. والحقيقة هي أنه في 8 مايو، اضطرت ناسا وبوينغ إلى التخلي عن محاولة إطلاق ستارلاينر بسبب وجود صمام معيب، والذي اكتشفه الطاقم الأرضي قبل ساعات قليلة من الإطلاق. وأفيد أن الإطلاق قد تم إلغاؤه «بسبب ملاحظة صمام تنفيس لولبي للأكسجين السائل ذاتي التنظيم في المرحلة العليا من مركبة الإطلاق». وقالت ناسا في بيان لها: «بعد تقييم تاريخ الصمام، وتوقيع بيانات محاولة الإطلاق، وتقييم المخاطر المرتبطة بالاستخدام المستمر، قرر الفريق الأرضي أنّ الصمام قد تجاوز مؤهلاته، ووافق مديرو المهمة على إزالة الصمام واستبداله».

تدّعي شركة ValveTech أن الصمام المستخدم في نظام الدفع Starliner، المقدم من شركة Rocketdyne Aerojet: «لا يلبي المواصفات المطلوبة ولم يتم اختباره لضمان بروتوكولات السلامة». لم يتمّ تصحيح أعطال المركبة الفضائية ستارلاينر بعد، ولا يزال اثنان من رواد الفضاء الأمريكيين أسرى محطّة الفضاء الدولية، ومن غير المرجّح أن يتذكروا شركة بوينغ بكلمة طيبة.

لا يمكن استبعاد أنّ شركة ValveTech التي تنتقد شركة Boeing بكل جرأة، سيتعين عليها تعزيز أمن إدارتها، مع الأخذ في الاعتبار وفاة اثنين من مديري الجودة في شركة بوينغ في ظروف غريبة، بعد أن تجرأوا على انتقاد الشركة بشدة. توفي جوشوا دين بسبب عدوى غير معروفة، وتم إطلاق النار على مدير الجودة في بوينغ جون بارنيت وإردائه قتيلاً.

الآلاف من الأرواح البشرية أزهقت بسبب المحتالين في شركة Boeing. اعتباراً من 9 يناير 2021، تمّ فقدان 215 طائرة من طراز بوينغ 737 نتيجة الحوادث الخطيرة، وتوفي في هذه الحوادث إجمالي 5634 شخصاً. كانت أسوأ كارثة هي تحطم الطائرة JT-610 ومقتل 189 شخصاً في 29 أكتوبر 2018 بالقرب من جاكرتا، بسبب بيانات خاطئة من نظام التحذير من التوقف MCAS المعيب.

ذكرت وكالة ناسا مؤخراً أن اثنين من رواد الفضاء العالقين في محطة الفضاء الدولية لن يتمكنا من العودة إلى الأرض إلا في فبراير 2025 على متن سفينة الفضاء إيلون موسك SpaceX.

مع الأخذ في الاعتبار وفاة اثنين من مديري الجودة في شركة بوينغ في ظروف غريبة بعد أن تجرأوا على انتقاد الشركة بشدة

التأثير المتبادل بين التشريع الإيجاري ومشكلة السكن «1»

تعد أزمة السكن إحدى الأزمات الكثيرة التي يعاني منها المجتمع السوري منذ عشرات السنين، ولعدة أسباب لا يسعنا ذكرها الآن، ولا تكفي مقالة واحدة للإحاطة بها.

■ ميلاد شوقي

وتفاقمت هذه الأزمة بكل تأكيد مع انفجار الأزمة السورية عام 2011 والعمليات العسكرية والحربية التي أجبرت ملايين السوريين على النزوح من مناطقهم الساخنة إلى المناطق الآمنة نسبياً، ولكن وجد المواطن نفسه ضحية وفريسة أمام ارتفاع بدل إيجار العقارات والغبن الذي وجد نفسه أمام المالك، الذي بات يفرض شروطه على المستأجر، وهو الطرف الذي بات ضعيفاً في العقد، وذلك يعود إلى سبب أساسي وهي قوانين الإيجار في سورية التي ساهمت بتفاقم مشكلة السكن قبل انفجار الأزمة وبعدها!

التأثير المتبادل بين التشريع الايجاري ومشكلة السكن

قانون الإيجار من التشريعات شديدة الارتباط بمشكلة السكن، لذلك لا بد من التعرف عليه تمهيداً لمعرفة دوره في مشكلة السكن.

يتم تنظيم العلاقات الإيجارية في سورية، بأحكام التشريع المدني العام الواردة في القانون المدني، وأحكام التشريع المدني الخاص الواردة في قانون الإيجار.

لمحة موجزة عن أهم الأحكام الايجارية في القانون المدني

مرّ تنظيم أحكام الإيجارات في التشريع المدني العام بمرحلتين هما:

1 . مرحلة مجلة الأحكام العدلية:

صدرت المجلة أيام الحكم العثماني، وكانت أول محاولة جدية لتقنين الحقوق المدنية. ولا شك أنها أحدثت حين صدورها انقلاباً قانونياً خطِراً في حياتنا القضائية لأنها وضعت مبدأ التقنين المدني «من المذكرة الإيضاحية للقانون المدني السوري».

وقد تناولت مجلة الأحكام العدلية تنظيم شؤون الإجارة بأنواعها المختلفة بالمواد من /404/ إلى /611/ واستمر العمل بالمجلة إلى حين صدور القانون المدني سنة 1949.

2 . مرحلة القانون المدني السوري

بعد أن حققت سورية استقلالها الوطني، فقد كانت الحاجة ملحة لاستصدار قانون مدني حديث يحل محل مجلة الأحكام العدلية العثماني، وبالفعل صدر القانون المدني السوري بالمرسوم التشريعي رقم /84/ تاريخ 18 أيار 1949 ولا يزال ساري المفعول.

ينص القانون المدني على أحكام الإيجار بالمواد من /526/ إلى /601/ معتمداً الأسس الآتية:

أ . احترام إرادة المتعاقدين: وهذا المبدأ الأثير في الحقوق الحديثة يحكم العلاقات المدنية عموماً ومنها العلاقات الإيجارية وقد ورد بالمادة /148/ من القانون المدني.

ب . تحديد الأجرة بصورة اتفاقية وتسديدها: وهذا المبدأ منصوص عليه بصورة أساسية بالمواد 529 و530 و554 من القانون المدني.

جـ . انتهاء عقد الإيجار بالموعد المتفق عليه: وهذا ما تنص عليه أساسا المادة /565/ مدني.

ولا ريب أن أحكام القانون المدني، بالأسس المذكورة التي تضمنها، من شأنها أن تحقق قسطاً كبيراً من العدالة بين أطراف العلاقة الإيجارية.

غير أنه وجد في مراحل تشريعية متعددة ولمقتضيات استثنائية، أن المصلحة العامة والظروف الاقتصادية والاجتماعية تقتضي هجر أحكام الايجارات في القانون المدني، والاستعاضة عنها بأحكام ترد في تشريع مدني مستقل وخاص يعنى بالإيجارات حصراً، وهذا ما كان.

قانون الإيجار الموسمي لم يقدم حلاً للجانب القانوني وخلق مشاكل اجتماعية عدة فمن غير الممكن أن يعامل المواطن الذي يسعى إلى تأمين مأوىً وسكن له بمثابة سائح أجنبي

مراحل تنظيم العلاقات الايجارية في تشريع خاص

في أواخر الحرب العالمية الثانية ابتدأت تبرز في سورية أزمة للسكن. وبدت الحاجة ماسة إلى ضرورة تنظيم العلاقات الإيجارية، فصدر أول تشريع خاص يتناول موضوع الإيجارات بالقانون رقم /26/ تاريخ 1943/12/29 وبتاريخ 1949/2/15 صدر القانون رقم /464/ الذي جاء في /19/ مادة احتوت تنظيم العلاقات الإيجارية، وقد تضمن القانون تمديداً بقوة القانون للعقود الإيجارية لمصلحة المستأجرين كما تضمن انتقال العلاقة الإيجارية بالخلفية من المستأجر إلى ورثته.

بتاريخ 1950/12/31 صدر قانون جديد للإيجار بالرقم /63/ وقد نظم لأول مرة جواز طلب تقدير بدل الإيجار قضائياً «التخمين» وبعدها صدر قانون الإيجار «المعمر» بالمرسوم التشريعي رقم /111/ تاريخ 1952/2/11 والذي استمر العمل بأحكامه «مع بعض التعديلات» ما يقرب من نصف القرن، ومما جاء في أسبابه الموجبة:

«أن مصالح المؤجر والمستأجر المتباينة يجعل وضع نص تشريعي يؤمن هذه المصالح جميعها بحكم المستحيل، وحسب الشارع أن يقرّب وجهة نظر الفريقين ويعمل على رفع ما يمكن رفعه من الأضرار، ويقر إلى حد ما مبادئ العدالة التي تتفق مع مصلحة المجتمع السوري الاجتماعية والاقتصادية».

وأهم ما في هذا القانون أنه تضمن قاعدتي التمديد الحكمي لمدة عقد الإيجار، وتحديد الأجور بنسب مئوية من قيمة العقار، إضافة إلى حصر حالات الإخلاء. وهذه القواعد شكلت الأرضية التي نمت من خلالها سلبيات القانون، حيث تعد تلك الحالات من التي يصعب إثباتها أمام القضاء ومن الصعب جداً إخلاء المستأجر وفق أحكام هذا القانون وأصبح في العرف الشعبي المستأجر بمثابة المالك للعقار وحرم صاحب العقار من الاستفادة بعقاره واستغلاله والتصرف فيه وهذه هي أهم عناصر الملكية في القانون.

فلسفة جديدة

بتاريخ 1987/7/30 صدر المرسوم التشريعي رقم /3/ المسمى قانون الإيجار الموسمي، وبموجب هذا القانون يمكن إبرام عقود إيجار المساكن لغاية الاصطياف أو السياحة أو الاستجمام، لمدة محدودة أقصاها ستة أشهر، أينما وجدت هذه المساكن، وسواء أكان المستأجر من السوريين أو من أية جنسية أخرى، وتخضع عقود الإيجار الموسمي للأحكام الواردة فيها حصراً، من حيث بدل الإيجار وكيفية استيفائه ومدة الإيجار، ولا يخضع لقاعدتي التمديد الحكمي وتحديد الأجور، وتعتبر العقود المسجلة أصولاً لدى الجهة الإدارية المختصة سنداً تنفيذياً يوضع مباشرة لدى دائرة التنفيذ حيث يمكن للمؤجر استرداد حيازة عقاره المؤجر إذا لم يتم تسليمه رضاء عند انتهاء المدة المحددة في عقد الإيجار الموسمي.

ومن الواضح أن المشرع لم يقصد من قانون الإيجار الموسمي تقنين أحكام العقد الموسمي فحسب، ذلك لأن الاجتهاد القضائي كان قد رسم أحكام إيجارات الاصطياف، وإنما أراد أيضاً أن يقطع خطوة أولى باتجاه حرية التعاقد، ضمن شروط معينة، وتحت غطاء العقد الموسمي. وبالفعل فإنه بعد صدور هذا القانون أصبحت معظم حالات التأجير «والبعض يقول جميعها» تتم وفق أحكامه. ولم تعد الأطراف المتعاقدة تلجأ إلى قانون الإيجار رقم /111/ لعام 1952.

على أنه يمكن القول إن قانون الإيجار الموسمي لم يقدم حلاً للجانب القانوني وخلق مشاكل اجتماعية عدة وحالة عدم استقرار لدى العائلات حيث من غير الممكن أن يعامل المواطن الذي يسعى إلى تأمين مأوىً وسكن له، وهذا أدنى حق له في وطنه، بمثابة سائح أجنبي جاء للاصطياف فترة محددة وبأسعار مرتفعة نسبياً خاصة أن القانون لم يحدد نطاق تطبيقه بالمناطق السياحية فقط.

يتبع....

نظرية ميزان القوى لدى غرامشي «3» – التشويه الاقتصادوي للمادية التاريخية

«لفهم العلاقات بين القاعدة المادية والبنيان الفوقي، نجد نقطة مرجعية أخرى في «بؤس الفلسفة»، حيث يقول [ماركس] إنّ ثمّةَ طَوراً هامّاً في تطوّر المجموعة الاجتماعية المولودة في ميدان الصناعة، هو الطور الذي لا يعود فيه نضالُ الأعضاء في منظّمةٍ اقتصاديّة-فئويّة نضالاً لمصالحهم الاقتصادية الفئوية الخاصة فقط، بل تطويراً للمنظّمة نفسها. وبهذا السياق يجدر تذكّر عبارة إنجلس حول أنّ الاقتصاد هو النابض الرئيس للتاريخ «في التحليل النهائي»».

■ انطونيو غرامشي
تعريب: د. أسامة دليقان

فهذه العبارة على صلة مباشرة بالمقطع المعروف جيداً في «مقدّمة لنقد الاقتصاد السياسي» التي تقول إنّه في سَاحِ الإيديولوجيا «يَعي» الناسُ الصراعَ بين الشكل والمحتوى في عالَم الإنتاج. ويجب تذكُّر هذه الصِّلة عند التعامل مع أطروحة أنّ المادية التاريخية أوسع انتشاراً في الفترة الحديثة ممّا يُظَنّ؛ ولكنها تتمظهر في شكل «اقتصادويّة تاريخيّة» [...] وهذا التأويل [بشكل اقتصادويّة تاريخيّة] مرتبطٌ بالخطأ المنهجي الذي تطرّقتُ إليه، المتمثّل بالإخفاق في التمييز بين «الدائم نسبياً» و«المُتقلّب مرحلياً» عند تحليل الأوضاع الاقتصادية والبنى الاجتماعية [راجع الجزء الأول في عدد «قاسيون» 1186] – وهو تمييزٌ يتطابق، إلى حدّ معيَّن، مع التمييز بين الدولة والحكومة، بين الاستراتيجيا والتكتيك.

هل اكتشافاتُ الطاقة تَحدِّد حركة التاريخ؟

بعض جوانب «الاقتصادويّة التاريخية»: 1– المذهب الذي يختزل التطوّر الاقتصادي إلى تغيُّرات في المُعدّات التقنية، أمّا ماركس فكان يتحدَّثُ دوماً عن «قوى الإنتاج المادّية» عموماً، التي تحتوي ضمناً «القوة الجسدية» للبشر [...]. 2– المذهب الذي وفقاً له يَعتمد التطور الاقتصادي والتاريخي مباشرةً على التغيُّرات في عامل إنتاجيٍّ مُهمٍّ ما، ناجمٍ عن إدخالِ وقودٍ جديد، وبالتالي تطبيق طرائق جديدة [في البناء والتشغيل] للمعدّات الميكانيكية. «كالنفط على سبيل المثال... وحول هذا انظرْ مقال أنطونيو لافريولا عن البترول في مجلة «نوفا أنطولوجيا» 1929، حيث يشير إلى التغيّرات في البناء والنقل وخاصةً المركبات العسكرية، التي جلَبَتْها الوفرة الواسعة للنفط والبنزين، ولكنّه يبالغ في النتائج السياسية الناجمة عن ذلك: فهو يتحدّث عن عصر البترول في مقابل عصر الفحم، إلخ. وقد يكتب شخصٌ آخَرُ عن الأمر نفسه بخصوص الكهرباء، إلخ. ولتوخّي الدقّة نقول إنّ هذه الاكتشافات لأنواعٍ جديدة من الوقود ومصادر الطاقة، تَحملُ أهمّيّةً تاريخيّة لأنّها يمكن أنْ تُغيِّر المكانةَ النسبية للأمم، ولكنها لا تحدّد حركةَ التاريخ».

«العواطف» السياسية وقائعُ اقتصاديّة في النهاية

كثيراً ما يهاجِمُ أناسُ الاقتصادويّةِ التاريخية ظانّينَ أنهم يهاجمون المادية التاريخية. كما في المثال الآتي من مقال في الدورية الباريسية «أفينير» بتاريخ 10 تشرين الأول 1930، ص2303–2304، حيث نقرأ:

«لطالما قِيلَ لنا منذ زمن طويل، ولكن منذ الحرب خصوصاً، بأنّ قضايا المصلحة الذاتية تتحكّم بالأمم وتُحرِّك التاريخ. هذه الأطروحة اخترعَها الماركسيّون، تحت تسمية عقائدية نوعاً ما، هي «المادية التاريخية». في الماركسيّة الصافية، يقوم البشر، كجَمهَرة، بإطاعة الضرورة الاقتصادية وليس عواطفهم. السياسةُ عاطفة. الوطنية عاطفة. ويُقالُ إنّ الدورَ الذي تلعبه في التاريخ هاتان العاطفتان المُلحّتان مجرّدُ سراب، لأنّ حياة الأمم عبر القرون تُفسَّر في الواقع بتفاعل مُتغيِّر ودائم التجدُّد للأسباب المادّية. فالاقتصاد هو كلّ شيء. كما أنّ العديد من الفلاسفة والاقتصاديين «البرجوازيين» كرّروا هذه اللازمة الشّعرية الركيكة. وبعجرفة أخذوا على عاتقهم أنْ يفسّروا لنا السياسةَ الدُّوَلية السّاميّة بواسطة تحرُّكات أسعار الحبوب والنفط والمطّاط. واستخدموا عبقريّتَهم ليبرهنوا لنا على أنّ الدبلوماسية محكومةٌ بالكامل بقضايا الضرائب الجمركية وأسعار التكلفة. وتحظى هذه التفسيرات بتشجيعٍ كبير. وتبدو علميّةً نوعاً ما، ونابعةً من صنفٍ من الشكوكية العالية الساعية إلى ذروة الأناقة. الشغف في السياسة الخارجية؟ العواطف في الشؤون الداخلية؟ بالله عليكم! هذا شيءٌ يُلقّى به ليستهلكه الناسُ العاديّون. أمّا العقولُ العظيمة، أولئك ذوو الخبرة، فيعرفون بأنّ كلّ شيء محكومٌ بالدائن والمَدين. وهذه الآن حقيقةٌ زائفةٌ مطلقة. فليس صحيحاً البتّة بأنّ الناس لا يسمحون لأيّ اعتبار آخر بأنْ يقودهم، غير المصلحة الذاتية؛ ومَن الصحيح تماماً بأنهم، أكثر من أيّ وقت، يتّبعون عواطفهم. إنّ المادية التاريخية لَهراءٌ حقاً. فالأمم تستجيب، بالمقام الأوّل، لاعتبارات تمليها رغبةٌ ما في الهَيبة وإيمانٌ متوقّدٌ بها. وكلّ مَن يُخفق في فهم هذا، فإنه لا يفهم شيئاً».

بقية المقال –المُعَنون بـ«هَوَس الهَيبة»– يتخذ من السياسة الألمانية والإيطالية مثالاً ليوضّح المقصود بسياسة «الهيبة» التي لا تمليها مصالحُ مادّية. النصّ مثيرٌ للاهتمام، وإنْ كان لمقال أنْ يُكتَبَ عنه، فينبغي أنْ يحلّله بالتفصيل: فهو يعارِضُ «الاقتصادويّة التاريخية» المُفرِطة [...]. والكاتبُ لا يعرف الفلسفةَ الحديثة، وبالتالي لا يفهم أنّ «العواطف» هي بالضبط وقائعُ اقتصادية.

الدفاع عن الماركسية في التأريخ والسياسة

حالما تَفسُدُ المادية التاريخية بتحويلها إلى اقتصادويّة تاريخية، فإنّها تفقد كثيراً من قدرتها الكامنة على النمو الثقافي لدى الأشخاص الأذكياء، مهما كان مقدارُ ما تكتسبُه لدى المثقفين الكسالى، لدى أولئك الذين يريدون دوماً إعطاء الانطباع بأنهم أذكياء جداً، إلخ. وكما كتب إنجلس، إنها تجعل الكثير من الأشخاص يعتقدون بأنّهم يستطيعون، بتكلفة زهيدة ودونما جهد، دَسَّ كلّ التاريخ وكلّ الحكمة السياسيّة في جيبهم. وبذلك يُنسى أنّ أطروحة ماركس –القائلة بأنّ البشر يَعُوْنَ الصراعات الأساسية في سَاحِ الإيديولوجيا– هي أطروحةٌ تمتلك قيمةً عضوية؛ إنّها أطروحةٌ إبستيمولوجيّة [معرفيّة] أكثر منها سيكولوجيّة أو أخلاقيّة. هذا النسيان يُنتجُ إطاراً ذهنياً يَنظرُ إلى السياسة وكلّ التاريخ وكأنّهما «مسيرةُ حمقى» dupes de marché ومسألةُ ممارسة للخداع وألعاب الخفّة. وبذلك يُختزَلُ كلُّ النشاط الثقافي إلى «فَضْح» للخدَع، وإثارة للفضائح، واعتياش على اقتناص الشؤونِ الخاصّة للشخصيّات السياسية. كانت أخطاء التفسير فادحةً أحياناً، وأثّرت سلباً على هيبة النظرية الأصلية. ولذا يجب محاربة الاقتصادويّة، لا في نظرية التأريخ فقط، بل وفي السياسة كنظرية وممارسة. وبحالة هذه الأخيرة، ينبغي ممارَسة النضال في سَاحِ مفهومِ الهيمنة، بطريقة النضال نفسها على المستوى العمليّ في تطوّر نظرية الحزب السياسيّ، وفي التطوّر العملي لحياة أحزابٍ سياسيّة معيَّنة.

أكّد ماركس أنّ البشر يتوصّلون لوعي الصراعات الأساسية في سَاحِ الإيديولوجيا وشدَّد غرامشي على أهمية النضال للهيمنة الإيديولوجية والسياسية

نقدُ ابتذال السياسة إلى «فضائح شخصيّة»

يمكن إنتاج دراسة تاريخية لتطوّر أحزاب سياسية معيَّنة [...] وذلك بخلاف المحاكَمة ذات التعميم النمطيّ المجرَّد وشديد التبسيط الذي تنتهجه الاقتصادويّة التاريخية [...] إنّ التفسير هو فرضيّةٌ تاريخية ممكنة وربّما محتمَلة، [أمّا] عندما يُطلقُ حُكماً سياسيّاً، فإنّه يكتسب صبغةً أخلاقية. وهنا يكمن الخطأ النظري والعَمليّ. فعندما تتشكّل حركةٌ من النوع الذي نتكلّم عنه [حركة سياسيّة]، ينبغي إجراء التحليل على طول الخطوط التالية: 1– المحتوى الاجتماعي للحركة، 2– المَطالب التي يضعها القادة وتنال الرِّضا ضمن شريحة اجتماعية معيّنة، 3– الحاجات الموضوعية التي تعكسها هذه المَطالب، 4– تفحُّصُ كيفية التوافق بين الوسائل المُوَظَّفة والغاية المرسومة، 5– في التحليل النهائي فقط يتم تقديم تلك الفرضية –سياسياً وليس أخلاقياً– القائلة بأنّ حركةً كهذه ستُحرَف عن مسارها بالضرورة لتخدم أهدافاً مختلفةً تماماً عمّا كان في ذهن جماهيرها التابعة. وإلّا فإنّ الإصرارَ المُسبَقَ على هذه الفرضية قبل توفّر عنصرٍ ملموس يدعمُها [...]، هو إصرارٌ يجعلُ الفرضيةَ تبدو اتهاماً أخلاقياً بالازدواجية أو سوء النيّة، أو السذاجة والحماقة، إلخ. مما يحوّلُ السياسة إلى سلسلة من الفضائح الشخصية. وبالطبع، إلى حينِ وصول هذه الحركات إلى السلطة، يكون ممكناً دوماً الظنُّ بأنّها حركاتٌ فاشلة، وبعضُها قد فشل في الواقع [...] ولذلك يجب أنْ تهدف الدراسة إلى اكتشاف المَكامنِ الداخلية لقوّة وضعف هذه الحركات. أمّا الفرضية «الاقتصادويّة» فلا تفعل شيئاً سوى الإعلان عن وجود عنصرِ قوّة ما – كالدعم الماليّ المباشر أو غير المباشر [...]– لكنّ هذا غيرُ كاف تماماً. وكما قلتُ، يجب إجراء الدراسة ضمنَ نطاقِ مفهومِ الهيمنة.

أعظم مساهمة قدّمها لينين للماركسية

في ضوء ما أسلَفتُ بيانَه –وبالذات البيان بأنّ إصرار ماركس على أنّ البشر يَعُوْن الصراعات الاقتصادية في سَاحِ الإيديولوجيا، يمتلك قيمةً إبستيمولوجيّة [معرفيّة] وليست سيكولوجيّة أو أخلاقية– فإنّه ينبغي اعتبارُ قيمة مفهومِ الهيمنة قيمةً إبستيمولوجيّة أيضاً. ينبغي إذن، اعتبارُ هذا المفهوم أعظمَ مساهمة قدّمها إيليتش [فلاديمير لينين] للفلسفة الماركسية، للمادّية التاريخية – مساهمةً أصيلةً وإبداعيّة. ووفق هذا الاعتبار يكون إيليتش [لينين] قد دفع الماركسية قُدماً ليس في النظرية السياسية وعلم الاقتصاد فحسْب، بل وكذلك في الفلسفة «أيْ أنّه من خلال تطوير النظرية السياسية قد طوّر الفلسفةَ أيضاً». [هنا تنتهي الملحوظة 38، الدفتر4، من دفاتر سجن غرامشي].

أفكارٌ عن «الحرب الشاملة» والرد المرتقب

توسّعت حدود الحرب في غزة- منذ 7 اكتوبر الماضي- بسرعة كبيرة، خارج حدود القطاع، ويمكن القول: إن ما جرى ويجري حتى اللحظة لا يمكن تجاهله، لا بسبب المآسي التي لحقت بالفلسطينيين فحسب، بل نظراً لأن الحدث أصبح عقدة أساسية مؤثرة على مستقبل المنطقة، ويتحول إلى دافع أساسي لعملية فرز كبرى.

■ علاء أبوفرّاج

ما أن بدأت حملة التصعيد الأمريكي- الصهيوني الأخيرة، حتى تجدد الصراع حول جملة من الأفكار، فالتصعيد الذي جاء على شكل اغتيالات سياسية لقادة بارزين في صفوف المقاومة، وما نتج عنه من الإعلان عن رد مرتقب من قبل إيران وحزب الله والمقاومة الفلسطينية، وضع المنطقة في حالة من الترقب والقلق، وأصبح المناخ العام ملائماً للاصطياد في الماء العكر، وتحديداً لكون إيران طرفاً أساسياً وبارزاً في كل ما يجري.

من هم أطراف الصراع؟

كثيراً ما ينحصر الحديث، عند نقاش الصراع مع الكيان الصهيوني في إيران! ويُصوّر كما لو أنه قضيتها وحدها، ويُهمش المتضررون الآخرون من الكيان الصهيوني كلّهم، ويتحوّل الصراع مع الصهيونية إلى «معركة بين [إسرائيل] من جهة وإيران [وأذرعها] من جهة أخرى»، وعلى هذا الأساس تصبح الحرب الحالية «نتيجة لسياسات إيران في المنطقة»، ويتجاهل أصحاب هذا الرأي أن إيران التي نعرفها اليوم هي ثمرة للثورة الإسلامية الإيرانية في العام 1979، أي أن «إسرائيل» كانت طرفاً أساسياً في عدة حروب قبل ظهور أي دور إيراني يذكر في الصراع مع «إسرائيل»، فشهدت المنطقة حرباً في 1948 داخل فلسطين، بعدها كانت مشاركة جيش الاحتلال في العدوان الثلاثي على مصر 1956، ثم شنّ الكيان عدوان حزيران 1967 ضد مصر وسورية والأردن، وخاض بعدها حرب استنزاف حتى عام 1970، ثم بدأت حرب أكتوبر 1973 بهدف استعادة الأراضي السورية والمصرية المحتلة، وصولاً إلى إجتياح «الإسرائيلي» للبنان عام 1982، هذا إلى جانب حرب مستمرة منذ 1948 داخل حدود فلسطين التاريخية، لتكون بذلك «حرب غزّة» الأخيرة فصلاً واحداً من فصول عديدة سابقة.

في السياق ذاته، لم يعد بالإمكان نقاش الصراع مع الكيان الصهيوني دون الأخذ بعين الاعتبار وزن إيران النوعي، ودورها الكبير الذي يكاد يكون الوحيد، في دعم وتسليح فصائل المقاومة، التي تشتبك بشكل مباشر مع العدو، وعلى هذا الأساس يرتبط الهجوم السياسي على دور طهران بشبهة كبيرة، فالموارد اللازمة لخوض هذه المعركة محدودة ومصادرها قليلة، ومحاولة إخراج إيران من معادلة الصراع، أو تحجيم دورها يعني: الإخلال بميزان القوى لصالح العدو.

أولئك الذين يتحدثون عن الرد

الرد، ورغم كونه حديث الشارع ووسائل الإعلام، إلّا أن أهداف المتحدثين مختلفة ومتناقضة في كثير من الأحيان، ويمكن لنا أن نحدد طبيعة خطاب كل فئة في محاولة لفهم الخلفية السياسية التي ينطلق منها كلّ منهم:

القسم الأول: يروّج إلى أن رداً من إيران أو المقاومة من شأنه أن يجر المنطقة إلى حرب شاملة، متجاهلاً أن السلوك الأمريكي والصهيوني منذ 9 أشهر كان السبب الأساسي للتصعيد وتوتير الأجواء، ومع ذلك حافظ الطرف المقابل على قواعد اشتباك محددة ولم يتجاوزها، إلى أن نقل جيش الاحتلال، بتغطية أمريكية، المعركة إلى مستويات جديدة، ففي حين يبدو ظاهر الحديث هو «الحرص على أمن الإقليم» يظل جوهره خلط الأوراق، أملاً في نقل الأصدقاء إلى خانة الأعداء، وفرض الأعداء التاريخيين علينا كـ «حراس سلام».

القسم الآخر: وإن كان يبدو متناقضاً مع الأول، إلا أنه يؤدي الغرض ذاته، فهناك من يروّج إلى أن الرد سيكون «ضربة قاضية» ويتناقلون القصص في هذا السياق، ويضخمون ما يجري، ليبدو أي رد هزيلاً وأقل من الأوهام التي زرعتها هذه الفئة في عقول الناس! على عكس القسم الأول يعتمد هؤلاء في خطابهم على تمجيد المقاومة وبطولاتها، فيتحول كلامهم إلى ستار يغطي من يختبئ خلفه، في محاولة لتعطيل فطرة الناس في كشف أعدائهم وأصدقائهم.

هل نشهد حرباً شاملة؟!

إذا ما نظرنا إلى التصريحات والمؤشرات كلّها، سواء القادمة من طهران أو من أطراف المقاومة المختلفة لبدا جلياً أنهم عازمون على الرد، ولكنّهم في الوقت نفسه يتحدّثون عن رد موجع، ولكنه مضبوط، يمنع أي احتمال للذهاب إلى حرب شاملة، ليكونوا بذلك أصحاب الكلمة الفصل، ويحافظوا على رباطة الجأش، بعيداً عن ردود الفعل المتسرّعة، ومع ذلك تبدو التحركات العسكرية في الجبهة المقابلة- سواء داخل الكيان، أو تلك التي تقوم بها الولايات المتحدة في المنطقة- مقلقة للغاية، وتتجاوز في بعض تفاصيلها حدود الاستعداد للضربة المتوقعة على الكيان، وهذا يطرح سؤالاً جدّياً، حول احتمالات أن يتحول التصعيد الحالي إلى حرب شاملة. بناءً على ما سبق لا يمكن القول باستحالة ذلك، لكنّه يظل الاحتمال الأضعف، وخصوصاً أن توسيع الصراع جغرافياً ونوعياً قد يفرض دخول أطراف أخرى فيه، مثل: روسيا لتكون جميع الخيارات سيئة بالنسبة للولايات المتحدة و«إسرائيل».

> الرد سيستهدف بلا شك الحرب نفسها لا توسيعها، أي أن التحضير له يأخذ بعين الاعتبار أن يشكّل ضغطاً جدّياً وحقيقياً، بهدف الوصول إلى وقف إطلاقٍ للنار، على أساس الشروط التي تتمسك فيها المقاومة في فلسطين، فالتعويل على الدور الأمريكي هو وهم تماماً، كما وصفه القيادي في حركة حماس سامي أبو زُهْري، ويبقى التعويل على القوى الذاتية هو الأمل الوحيد في الخلاص، والانتقال إلى فصلٍ جديد في حل القضية الفلسطينية.

قضايا الشرق

واهمون أولئك الذين ينتظرون «حلّاً أمريكياً»

لم يتوقف الإدعاء الأمريكي بالسعي لوقف الحرب في غزّة والوصول لوقف إطلاقٍ للنار، وبرغم التجربة الطويلة مع الإدارات الأمريكية المتعاقبة، ظلّ هناك البعض ممن يصدّقون وجود مساعٍ كهذه، ويتابع هؤلاء الواهمون آخر تصريحات المسؤولين الأمريكيين، ويأملون خيراً مع كل وعد جديد!

التجربة، كما كانت دائماً، هي محطة إجبارية في الطريق إلى المعرفة، وهي خيرُ دليل في واقعنا اليوم، على حجم الكذبً الأمريكي، فالمبادرات لم تتوقف أبداً، ويكاد لا يمر يوم إلا ويدّعي الأمريكان «صدق مساعيهم»، لكن سلوكهم الملموس، ودورهم المعلن في الحرب الحالية، وفي الدفاع عن «إسرائيل» يدحض كل ادعاءات الحياد، ويثبت استحالة استمرار دورهم كميسّر لأي مفاوضات سواء في فلسطين أو خارجها!

وبينما يرى بايدن، للمرة الألف، «اتفاقاً يلوح في الأفق» تتعلم الشعوب في الشرق الأوسط ومن دمائها الغالية، أن هناك حلولاً ومخارجاً للمشاكل التي تواجهها، لكنّها لن تكون أبداً عبر البوابة الأمريكية، ففي نظرة سريعة يتضح أن الولايات المتحدة اكتسبت خبرة هائلة في كيفية الظهور بمظهر الوسيط، في الوقت الذي تصب فيه الزيت على النار، ففي القضية الفلسطينية، والأزمات في سورية وليبيا والسودان واليمن وغيرها هناك قاسمٌ مشترك، وهو الدور الأمريكي، الذي يحاول فرض وصفاته في الحل، ويدفع مندوبيه إلى المقاعد الأولى في أي مفاوضات يمكن أن تجري.

التعطيل وإعاقة الحلول وتأجيج المشكلة هي الاستراتيجية الأمريكية الثابتة منذ عقود، لكن عوامل كثيرة تتغير، فاليوم، لم تعد هناك حاجة لجهد كبير لإثبات دورهم التخريبي، فهذه الحقيقة أصبحت أكثر وضوحاً في أذهان الشعوب، ونادراً ما تجد أحداً يصدّق الأكاذيب الأمريكية، لكن الكثير من البنى السياسية سواء أكانت في السلطة ،أو ضمن الفضاء السياسي العام، لا تستطيع حتى اللحظة كسر هذه الأغلال، وربما تكون التصريحات الأمريكية المتكررة حول «مبادرات سلام» هنا أو هناك، موجّهة لهؤلاء بشكل خاص، فهم أيضاً لا يصدّقون الوعود الأمريكية في قرارة أنفسهم، لكنّهم لم يتعلّموا بعد ممارسة السياسة إلا عبر قواعدها المنقرضة، وليستطيعوا تبرير مواقفهم المتخلفة أمام أنفسهم، وأمام جمهورهم المحدود، ينبغي أن يخرج مسؤول أمريكي في صباح كل يوم ويقول كذبةً معتادة. إدراك الشعوب لهذه الحقيقة سيضع أمامها قبل كل شيء تفتيت كل البنى التي روّجت لهذه الأكاذيب، وإيجاد البدائل عنها وتجاوزها، ووقتها فقط ستظهر الحلول، تلك التي كانت أمامنا منذ زمن، لكننا لم نستطع رؤيتها بسبب كمّ التشويش المهول.

احتجاجات بريطانيا: نمطٌ مُعمّمٌ أم مُصادفة «تاريخيّة»؟

في الآونة الأخيرة، شهدت بريطانيا أحداثاً مهمّة بمعانيها وتفاصيلها، و«انتهت» بأحداث عنف وشغب اجتماعي لافتة، ورغم أنها خفتت نسبياً الآن، لكنّها لم تنتهِ بعد. بشيءٍ من التفصيل، سنتناول هنا ما حدث، وسنتطرق بحديثنا إلى بعض القضايا الأساسيّة المرتبطة، ثم ننتقل بعدها لربط الأحداث ومحاولة تحليلها وفهمها.

■ أحمد علي

من هو تومي روبنسن؟ ماذا جرى في بريطانيا؟ وما علاقته بما جرى في تركيا؟ ماذا نلاحظ؟ وما النتيجة؟

شرارة أوليّة

في نهاية شهر تموز/يوليو 2024، قام الناشط اليمينيّ المتطرّف المعروف باسمه المزيّف تومي روبنسون، بتنظيم تظاهرة احتجاجيّة في لندن. تضمنّت مسير من محكمة العدل الملكية إلى ميدان ترافالغار في لندن، حيث تجمع الآلاف من أنصاره. وخلال المسير، رُفعت شعارات مناهضة للإسلام، وصاح المجتمعون صيحات عنصرية.

كان هذا الحدث، وحدث آخر مرتبط بحادثة طعن قُتلت فيها ثلاث فتيات صغيرات في مدينة ساوثبورت «Southport» البريطانية؛ بمثابة حافز لتصعيد التوترات في العاصمة البريطانية، خصوصاً مع اتهام «روبنسون» وجماعته، مهاجراً مسلماً بقتل الفتيات، وترويجهم الهائل لهذه المزاعم التي تبيّن لاحقاً عدم صحتها.

من الاحتجاجات إلى أعمال الشغب

تطوّرت الأحداث بسرعة كبيرة، حيث اندلعت احتجاجات كبيرة في لندن شملت مسيرات ومظاهرات مضادة. وواحدة من هذه المسيرات كانت لدعم المهاجرين، ورفض «الإسلاموفوبيا» والعنصرية، قادها ما يسمى بـ «مشروع السلام والعدالة» بدعم من عدّة نقابات عماليّة ومنظمات مناهضة للفاشيّة.

وعلى الجانب الآخر، اجتذبت احتجاجات روبنسون الكثير من اليمينيين المتطرفين. ورغم محاولات الشرطة الفصل بين المجموعتين، إلّا أن الصدامات كانت حتمية، حيث أبلغ عن اعتقالات عديدة وإصابات بين المتظاهرين وأفراد الشرطة، مع وقوع أضرار مادية في الممتلكات العامة والخاصة.

ووفقاً لتقارير الشرطة، نشر حوالي 1000 ضابط في شوارع لندن، ومع ذلك دُمّرَت واجهات العديد من المحلات التجارية، وأشعلت النيران في عدد من السيارات، وتعرّضت الممتلكات العامة، للتخريب والضرر، مثل: المباني الحكومية، ومحطات المواصلات، والهواتف العمومية، وأعمدة الإنارة. كما حُطّمت نوافذ وكُتبت شعارات متطرّفة على الجدران.

الحادثة التركية

السابق، هو تلخيص مكثّف لما جرى في بريطانيا، لننتقل الآن للحديث قليلاً عما جرى في تركيا. قبل فترة ليست بعيدة وقعت جريمة مأساوية قُتلت فيها فتاة سورية على يد والدها، الأمر الذي أثار ردود فعل غاضبة، وأعمال عنف ضدّ اللاجئين السوريين. وفي تعليقه على ذلك، تحدّث وزير الداخلية التركي عن نشاط مشبوه على وسائل التواصل الاجتماعي، ملمّحاً إلى أنّ هنالك محاولات للتحريض على الكراهية والانقسام.

الحدث التركي، شابه في سياقه ما يحدث في بريطانيا الآن. فبالنظر إلى الحادثتين، يمكن ملاحظة تكرار لنمط معين: تُستخدم جريمة، أو حدث عنيف كوسيلة لتحريك الرأي العام وتحريضه ضدّ فئة معينة، وذلك عبر استغلال الإعلام والشخصيات المؤثرة لتأجيج الكراهية وزرع الفوضى، ومن ثمّ تتحوّل الأمور إلى صدامات شعبية عنيفة ومدمّرة.

«وصفة جاهزة»؟

بالاعتماد على أوجه التشابه بين ما جرى في تركيا وبريطانيا، يمكن القول: إنّه أصبحت هنالك كما يبدو «وصفة جاهزة» يتم تطبيقها حيث يتطلب الأمر والضرورة. وتصريح وزير الداخلية التركي هو تصريح لافت في هذا الإطار، ويدعم فكرة أن هذه الأحداث قد تكون جزءاً من عمليات أكبر تُدار على مستوى دولي، ووراءها جهات لها مصالح. أيضاً، هنالك مؤشرات أخرى تدعم هذا الحديث، إذْ تتخوّف مصادر بريطانية عدّة من كون «روبنسون» بدأ بتوسيع نطاق تأثيره خارج حدود بريطانيا، وذلك باتجاه إقامة روابط مع حركات يمينيّة متطرّفة في أوروبا وأمريكا الشمالية.

علاوةً على ذلك، هنالك العديد من التحليلات التي تذهب للقول: إنّ هنالك علاقة مباشرة وتنسيقاً مباشراً لروبنسون مع «إسرائيل». كما أنه من المفيد في هذا الإطار لفت النظر إلى سلوك رجل الأعمال الكندي – الأمريكي الشهير إيلون ماسك إزاء ما حدث في بريطانيا؛ حيث وجهت الحكومة البريطانية طلباً مباشراً له، وحثته على التصرف بمسؤولية، وذلك بعد إقدامه على نشر سلسلة من المنشورات عبر منصة «X»؛ منشورات رأى فيها المسؤولون البريطانيون سبباً في تأجيج الاضطرابات.

«مملكة الشمس» الآفلة!

على أيّ حال، عند تحليل أحداث من هذا النوع لا يمكن على الإطلاق إغفال أنّها تنبع بالحقيقة من واقع اجتماعي – اقتصادي محتقن. في بريطانيا، تعمّقت الأزمات الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير في السنوات الأخيرة، ما جعل المجتمع أكثر عرضة للتأثر بالتحريض الخارجي والداخلي.

وبطبيعة الحال، فإنّ الواقع المحتقن هذا يهدّد سلطات البلاد، لأنه من الممكن أن ينفجر بوجهها بأيّ لحظة. ومع معطيات كهذه، تكون السلطات البريطانية في واقع لا تحسد عليه، لذا فهي –كما يبدو– تعمل جاهدة على تحويل انتباه مواطنيها عن الأزمات الحقيقية التي تواجه البلاد، وتحويل غضبهم واستيائهم بعيداً عن الحكومة وسياساتها. أي محاولة خلق نوع من التشتّت العام، الذي يتم عبره تجاهل القضايا الأعمق والأكثر تأثيراً، مثل: الفقر، البطالة، وأزمة الإسكان وغيرها، وتحميل وزر الأزمات مجتمعة على ظهر اللاجئين والمهاجرين، الذين لطالما كانوا ورقة سياسية، يجري عبرها تصفية الحسابات داخلياً وخارجياً لدى الغرب بأجمعه. وبهذا يصبح من المفهوم الخطاب والبرنامج الواحد الذي تحمله قوى متطرفة في بريطانيا وأوروبا، ووظيفته امتصاص الأزمات الكبرى الخانقة التي تعيشها المنظومة.

إنّ مستوى الاحتقان الذي وصل إليه الوضع في بريطانيا يشير إلى أن الأزمة التي تعيشها البلاد عميقة وتتطلب معالجة جذرية. فالاحتجاجات العنيفة والاضطرابات الاجتماعية ليست مجرد رد فعل عابر، بل تعكس الغليان الشعبي البطيء الذي سيتفاقم وسينفجر بوجه حكّام مملكة الشمس الآفلة عاجلاً أم آجلاً.

غايات اتهام أوكرانيا بتفجيرات السيل الشمالي

فجّرت برلين حدثاً جديداً متعلقاً بخط «أنابيب غاز السيل الشمالي 2» الرابط بين روسيا وألمانيا، حيث أصدر مكتب المدعي العام الألماني مذكرة توقيف بحق غواص أوكراني متهم بتنفيذ العملية التخريبية، وسرعان ما برزت تحليلات واستنتاجات تفيد بتورط كييف بهذا الأمر، وتبعد الشبهات عن واشنطن.

■ ملاذ سعد

تفيد الرواية التي يجري ضخها في ألمانيا، أن الرئيس الأوكراني فلاديمير زيلينسكي وافق على خطة تفجير السيل الشمالي 2، وأدار العملية ونفّذها قائد القوات المسلحة الأوكراني السابق زالوجني مع مجموعة من الغواصين الأوكرانيين.

وتغيّرت الرواية بعد دخول الولايات الأمريكية بتداول رواية مشابهة، تدّعي أن زيلينسكي لم يبدِ موافقته النهائية على هذه الخطة، وأن واشنطن حاولت منع ذلك، بينما عصى زالوجني أوامر زيلينسكي والولايات المتحدة ومضى بتنفيذها.

وبينت التحقيقات التالية، أن الغواص الأوكراني الرئيسي المتهم، جورافيلوف، كان يعمل لدى الجمعية الأمريكية لمدربي الغوص، ووفقاً للرواية المزعومة، مضى جورافيلوف بصحبة غواصين آخرين وفتاة تدعى سفيتلانا، على متن قارب، وقاموا بوضع المتفجرات على أنابيب السيل الشمالي 2.

لم تصدر هذه التقارير وبهذا التوقيت صدفةً، ولم يجرِ اتهام زالوجني وزيلينسكي، بينما تحاول واشنطن إبعاد نفسها؟

من ناحية التوقيت، تزامن هذا الحديث مع تصعيد كبير على الأرض، ويحمل في الوقت نفسه مؤشرات سياسية، فروسيا كانت ولا تزال مصرّة على اتهام الولايات المتحدة الأمريكية وأطراف أخرى بالتخطيط وتنفيذ هذه العملية، التي كانت تستهدف قبل كل شيء أي أمل باستعادة العلاقات الأوروبية–الروسية، وقطع الطريق أمام المروجين لهذه الأفكار في أوروبا، وهنا تحديداً تقدّم الولايات المتحدة استعداداً ضمنياً لتحميل المسؤولية للطرف الأوكراني وحده، ما يفتح المجال مستقبلاً أمام إزاحة الواجهة السياسية، وتقديم بدائل بأهداف متشابهة، إلا أن مناورة كهذه لن تكون مرضية بالنسبة للطرف الروسي، ومن المستبعد أن تتحول هذه المسألة بشكلها الحالي إلى تنازل مقبول في موسكو.

أفريقيا... مُستقبلٌ أوسعُ من مَنجمٍ للخامات!

يتصاعد الاهتمام الدولي بدور الدول الأفريقية، يفسره البعض من زاوية مواردها الطبيعية الغنية، ويتوقفون عند هذه المسألة، وإن كان هذا صحيح جزئياً إلا أنّه لا يفسر الظاهرة بشكل كامل، إذ توجد عدة عوامل أخرى بالدرجة نفسها من الأهمية، تضع القارّة في قلب الصراع الحالي بين النظام القديم أحادي القطبية الذي كانت الولايات المتحدة الأمريكية تلعب دور القائد له، ممثلة لمصالح الدول الإمبريالية والاستعمارية الغربية، وبين النظام العالمي الجديد قيد التشكل.

■ كنان دويعر

وجهة النظر البسيطة والمختزلة ترى أن الصراع يتم بين عدّة دول، والمنتصر منها سيسيطر على العالم لعقود قادمة، فتصدر مجموعة هائلة من التقارير والابحاث التي تتنبأ بـ «استبدال استعمار باستعمار وناهب بناهب»، مشكلة هذا الطرح أنه لا يرى الصراع كعملية تاريخية تنطلق من الواقع، ولا يرى محاولة هذه المجتمعات إيجاد حلول لمشكلاتها المتراكمة. فالصراع هو الذي سيحدد شكل النظام العالمي الجديد، وطبيعة العلاقة بين الدول وبين الأنظمة والشعوب. وإذا كان التغيير فقط للطرابيش فلن يؤدي إلى حلول أو يُوجدُ حلًا مستداماً ومستقراً، بل سيحمل بداخله عناصر تفجيره القريب اللاحق.

الأرقام تقول الكثير

تُسجل أغلب دول أفريقيا معدلات نمو مرتفعة نسبياً مقارنة بدول العالم المتقدم «ليبيا 7,8%، النيجر 10,4%، السنغال 8,36% ، إثيوبيا 6,2%»، ووفق مؤشرات البنك الدولي، من المتوقع أن يرتفع معدل النمو في أفريقيا جنوب الصحراء إلى 3,5% في عام 2024 وأن يواصل ارتفاعه ليحقق 3,9% في عام 2025، وفي شمال أفريقيا: من المتوقع أن يرتفع معدل النمو إلى 2,8% في عام 2024 وأن يواصل ارتفاعه ليصل إلى 4,2% في عام 2025، بينما من المتوقع أن ينخفض النمو إلى 3% في عام 2024 قبل أن يتراجع إلى 2,9% في عام 2025 في أوروبا وآسيا الوسطى.

وقد يصل عدد سكان أفريقيا إلى ما يقرب 2,5 مليار نسمة، أي أكثر من 25% من سكان العالم، علماً أن عدد سكان القارة في عام 1900، والمقدر بنحو 140 مليون نسمة، مثّل حينها 9% من مجموع سكان العالم، وتتوقع الأمم المتحدة أيضاً أن تساهم ثمانية بلدان فقط، من بينها خمسة بلدان أفريقية، بأكثر من نصف الزيادة السكانية في العالم على مدار العقود الثلاثة القادمة.

هذه المؤشرات تعزز فكرة أن أفريقيا تصبح قوة لها كلمتها على المستوى العالمي، ولبناء علاقات جيدة مع هذه الدول، يجب التعاطي معها باحترام وندية، وليس وفق منطق فرض الإملاءات التي اعتاد الغرب على ممارستها طيلة العقود الفائتة.

العلاقة مع الغرب ذكرى مريرة

زادت معدلات الفقر والهجرة في أفريقيا نتيجة تبعيتها السياسية والاقتصادية والعسكرية، وتفاقمت فيها النزاعات الداخلية والتوترات بين دولها، حيث يكاد ينتشر المتطرفون أو الانفصاليون في كل مكان، ولا توجد دولة إلّا وتعيش حالة حرب معلنة أو مستترة مع واحدة من دول الجوار. وكل ذلك كان السمة الأساسية لعقود من العلاقات مع الغرب، بينما تختلف علاقة الدول الأفريقية مع الدول الصاعدة، وخاصة روسيا والصين، فنجد هذه الدول لا تتدخل بسياساتها الداخلية، وتقدم القروض والدعم في مجال البنية التحتية، الضروري جداً لاستمرار عملية النمو والتنمية، وهنا نجد دور الصين وشركاتها الاقتصادية الرائدة مع جميع الدول الأفريقية كما نرى دور روسيا في تعزيز الأمن ومكافحة الإرهاب.

قد يستنتج أحدهم، أن روسيا والصين لم تغيرا شيئاً في الوصفة السابقة، فهي تنظر لأفريقيا «كسوق يتوسع للبضائع والأسلحة»، أي تفسير ما يجري من الجانب الاقتصادي فقط، ويتم إسقاط هدفهما الأكبر في كسر الهيمنة الغربية ودفن الأحادية القطبية عبر حرمان «الأعداء» من الميزات الأفريقية وبناء نموذج جديد ومختلف كلياً عن النموذج الغربي، فالدول الصاعدة تهدف إلى كسب حلفاء ودفعهم ليكونوا أقوى في المواجهة العالمية، لا أن تخلق أتباعاً لها.

ولنا في تصريحات القادة الأفارقة خير مثال عن هذا التمايز بين الغرب والقوى الصاعدة: ففي سياق ردّه على الانتقاد الوقح للسفير الألماني، لتسهيل دولة ناميبيا الحصول على التأشيرات للصينيين، قال الرئيس السابق هاجي جينغوب: «نحن لسنا مُستعمَرين بعد الآن» و «لا يمكنكم إملاء شروطكم علينا». كما دعا الرئيس الزامبي هاكيندي هيشيليما إلى تعزيز الاستقلال الاقتصادي لبلاده، وتقليل الاعتماد على القروض والمساعدات الخارجية. فبعد فوزه في الانتخابات عام 2021، تعهد بإصلاح الاقتصاد الوطني عبر تعزيز الإنتاج المحلي وجذب استثمارات تحترم سيادة زامبيا، بالاضافة لذلك نشاهد التطور الحاصل في دول الساحل الأفريقية وتشكيل الكونفدرالية بين النيجر ومالي وبوركينا فاسو، التي تطرد بشكل حرفي المستعمر الفرنسي والأمريكي من أراضيها، بالإضافة لعشرات الشواهد الأخرى التي انتقد فيها القادة الأفارقة القروض المجحفة التي تقدمها المنظمات الغربية، وتعاملهم مع القارة خاصةً بعد جائحة كورونا.

لا يمكن اختزال القارة الأفريقية بما تحتويه من ثروات طبيعية، فإن شكل تطور هذه القارة، من شأنه أن يساهم في تشكيل العالم الجديد، ففي حين لم يكن للقارة حضورٌ يذكر في تقرير قواعد العالم، يملك هذا الفضاء اليوم فرصة ذهبية لأداء دور جديد، وهذا تحديداً ما يفسّر جوهر علاقة أفريقيا مع القوى الصاعدة، فهناك تيار واضحٌ يعبّر عن نفسه في الانقلابات تارةً، وفي احتجاجات شعبية تارةً أخرى، يريد إنهاء العلاقة مع الغرب والبحث عن مستقبل جديد، وهنا ترى قوى، مثل: روسيا والصين، أن هذا البحث سيقود بالضرورة إلى كسر هيمنة الاستعمار الغربي، وسيحوّل القارة إلى ثقل جديد قادر على حرمان فلول العالم القديم من شن أي هجوم مضاد.

«اختراق كورسك»... هل يُغيّر الواقع في الميدان؟

تستمر القوات الأوكرانية بتواجدها داخل إقليم كورسك الروسي، وبين مختلف الأنباء الصادرة عن طرفي الصراع، من تقدم أو تراجع لهذه القوات، تكثر التحليلات المرتبطة بغاية هذا الهجوم وأهدافه، والرد الروسي عليه، وإلى متى سيستمر هذا الوجود؟

■ يزن بوظو

يدفع الغربيون، من الناحية الإعلامية، لاعتبار الهجوم الأوكراني داخل الأراضي الروسية أنه تقدّم وانتصار كبير لكييف، وهو أمرٌ صحيح إذا ما أخذ بهذا السياق المُبسّط الذي يجري الترويج له. إلا أن المحللين الغربيين أنفسهم يشككون بمدى صواب هذا الهجوم وصحّته تكتيكياً واستراتيجياً.

أسئلة تحتاج لإجابات

تبرز العديد من الأسئلة، منها: ما إذا كان هذا الهجوم عبارة عن فخٍّ روسيّ؟ أو السؤال حول جدوى إرسال نخبة القوات الأوكرانية وأفضل قواها ومعدّاتها لجبهة أخرى، بينما كانت أساساً بحالة صعبة على الجبهات الأخرى في الأقاليم الأوكرانية، من دونيتسك وزابوروجيه وغيرها؟

ثم السؤال حول لماذا أقدمت القوات الأوكرانية على مثل هذا الهجوم، وتركت الجبهات الساخنة الأخرى؟

إن عدنا قليلًا، لنتذكر أن القوات الأوكرانية أقدمت فيما مضى، وبعد سيل من المساعدات الغربية المالية والعسكرية، على تنفيذ هجومها المضاد الذي باء بفشل ذريع. والآن، جاء هذا الاختراق الأوكراني بأفضل ما لديهم من قوات ومعدات، بعد تدفق مساعدات مالية وعسكرية جديدة.

من الناحية العسكرية، يكاد يجمع معظم المحللين على أن هذا الهجوم يُضعف القوات الأوكرانية – الضعيفة أساساً – داخل أوكرانيا، وأن إرسال هذه القوات للداخل الروسي يُعد مغامرة خطيرة بالنسبة لكييف، وبمثابة ضربتها الأخيرة.

سياسياً، يزعم الغربيون أن الهجوم الجاري، واستمراره، سيؤدي إلى إضعاف الحكومة الروسية الحالية، ويتسبب بتوترات سياسية كبيرة داخل موسكو، لكن ما لا يقوله الغربيون، أنه وفي الوقت نفسه، يؤدي وجود قوات أجنبية إلى تماسك شعبي وسياسي داخلي أكبر بوجه العدو، ومن جهة أخرى يثبت صحّة وجود التهديدات الغربية التي أطلقت موسكو عمليتها العسكرية الخاصة أساساً للقضاء عليها.

المغامرة الأوكرانية محكومة بالفشل، ولن تُغيّر من الواقع على الأرض، بل ستفاقم المشاكل التي تعاني منها أوكرانيا، فروسيا وبالرغم من حجم التهديد، إلا أنّها تتصرف بعقلٍ بارد ولم تنجر إلى تغيرات كبُرى في وضع القوات على الجبهات، وتعمل على تحويط الاختراق وتحطيم القوات المهاجمة.

زنزانة أوروبا والدول التي ستزيد عصيانها

تخلق أمريكا وتفرض وتطبق العقوبات ضدّ روسيا، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع أسعار الطاقة في أوروبا، وبالتالي، دفع الشركات الأوروبية إلى الانتقال إلى أمريكا، حيث الضرائب، واللوائح المتعلقة بالسلامة والبيئة، وحقوق العمال، أقل بكثير، وبالتالي، فإن الأرباح ستكون أعلى بكثير بالنسبة للمستثمرين. علاوة على ذلك، تستطيع أمريكا توفير احتياجاتها من الطاقة.

■ إريك زوس
ترجمة: قاسيون

على هذا، فإنّ سلاسل التوريد أقلّ خطورة في الولايات المتحدة منها في أوروبا. الآن لم يعد هناك سبب يدعو الشركات إلى القيام بأي شيء في أوروبا باستثناء البيع للأوروبيين، الذين أصبحوا يائسين على نحو متزايد للحصول على كل ما يستطيعون شراءه، بعد أن أصبحت روسيا، التي كانت تزودهم بأدنى تكاليف الطاقة والسلع الأخرى، تخرج من الأسواق الأوروبية بسبب العقوبات. والواقع، أن الأموال قادرة على التحرك حتى عندما لا يستطيع مالكها التحرك.

وسوف يتخلف الشعب الأوروبي الآن أكثر فأكثر عن الركب مع فرار ثروات أوروبا . في المقام الأول إلى أمريكا. تعاون زعماء أوروبا مع زعماء أمريكا للتسبب في هذا التراجع الأوروبي. ذكرت صحيفة هاندلسبلات اليومية الألمانية للأعمال في سبتمبر/أيلول: «إنّ المزيد والمزيد من الشركات الألمانية توسع مواقعها في أمريكا الشمالية: فواشنطن تجتذب الشركات الألمانية بالطاقة الرخيصة والضرائب المنخفضة. وهذا ينطبق قبل كل شيء على الولايات الجنوبية. برلين منزعجة ـ وتريد اتخاذ تدابير مضادة».

رغم أن الاقتصاد الأمريكي يبدو في حالة جيدة الآن، من خلال انتزاع وظائف التصنيع من الاتحاد الأوروبي، ومن خلال فرض تكاليف الطاقة هناك، وتشجيع أصحاب العمل الأوروبيين على التصنيع في أمريكا، فإنّ كل هذا الضرر الذي ألحقته الولايات المتحدة بالاقتصادات الأوروبية يحفّز دول الاتحاد الأوروبي على إنهاء كونها «مستعمرات» للولايات المتحدة، وأن تصبح أكثر ارتباطاً بمنطقة أوراسيا، وأقل ارتباطاً بالتحالف العسكري الأمريكي المناهض لروسيا. تتمّ معاملة دول الاتحاد الأوروبي على نحو متزايد من قِبَل حكومة الولايات المتحدة باعتبارها مستعمرات تستغلها اقتصادياً، وليس سياسياً فحسب. والواقع أن أحد الموضوعات الرئيسية التي تناولها الرئيس الأمريكي السابق باراك أوباما مراراً وتكراراً في خطاباته، كان أنّ الولايات المتحدة وحدها هي «لا غنى عنها»، وهو ما يعني أن كل الدول الأخرى «يمكن الاستغناء عنها».

في فبراير/شباط، أعلنت أورسولا فون دير لاين، أنّ الاتحاد الأوروبي «سيضمن حصوله على الكمية الكافية من المواد والتفوق التكنولوجي الذي قد نحتاجه في المستقبل». وتابعت قائلة: إن الكتلة تنوي تعزيز المجمع الصناعي العسكري للاتحاد الأوروبي. وأوضحت رئيسة الاتحاد الأوروبي خطتها بعبارات لا لبس فيها: «يجب أن يكون هناك مبدأ بسيط في صميم هذا الأمر: يتعين على أوروبا أن تنفق أكثر، وأن تنفق بشكل أفضل، وأن تنفق بطريقة أوروبية».

إنّ الإنفاق الإضافي ضد الأعداء الذين خلقتهم ألمانيا وفرنسا والولايات المتحدة لن يأتي من جيوب النخبة الغربية. في 4 أغسطس 2024، نشر كونور غالاغر مقالاً بعنوان «لماذا يزيد الاتحاد الأوروبي الضغط على ميلوني في إيطاليا؟»، وذكر: في 24 يوليو/تموز، أعلنت المفوضية الأوروبية أنها وجّهت إلى إيطاليا إشعاراً بسبب أوجه القصور المزعومة في «سيادة القانون»، وهو ما قد يعرّض تماسك الاتحاد الأوروبي، وأموال التعافي المخصصة لروما للخطر. من الناحية النظرية، من المفترض أن يكون التحذير موجها إلى المعايير الديمقراطية، والفساد، واستقلال النظام القضائي، وسلامة الصحفيين. لكن في الواقع، يُستخدم التهديد بقطع بعض أموال الاتحاد الأوروبي كشكل من أشكال الابتزاز المالي، لمنع دول الكتلة من الانحراف عن العقيدة النيوليبرالية وأولويات حلف الناتو.

كانت حكومة ميلوني تُشرف على موجة من عمليات الخصخصة بما في ذلك البنية التحتية الأساسية للاتصالات لشركة الاستثمار الخاصة المرتبطة بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية

أوضحت رئيسة المفوضية الأوروبية أورسولا فون دير لاين هذا الأمر، عندما أصدرت تهديدها الضمني باستخدام «الأدوات» قبل الانتخابات الإيطالية في 2022 التي جلبت رئيسة الوزراء جورجيا ميلوني وحزبها «إخوان إيطاليا» إلى السلطة. إنّ استخدام أدوات الحكم والقانون لأغراض أخرى غير الغرض المقصود منها واضح أيضا في حالة المجر وبولندا. فقد استخدمت المفوضية مليارات الدولارات من الأموال المحتجزة في وقت سابق من هذا العام لرشوة أوربان، ولحمله على التراجع عن الأموال التي كان يحتجزها لصالح مشروع أوكرانيا.

كانت حكومة ميلوني تُشرف على موجة من عمليات الخصخصة، بما في ذلك البنية التحتية الأساسية للاتصالات لشركة الاستثمار الخاصة المرتبطة بوكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وخطط لمزيد من شركة السكك الحديدية الحكومية فيروفي ديلو ستاتو، وبوستي إيتالياني، وبنك مونتي دي باشي، وشركة الطاقة العملاقة إيني. في العام الماضي، اختارت ميلوني يوم العمال للإعلان عن ترويج حكومتها لعقود العمل قصيرة الأجل، فضلاً عن إلغاء برنامج الدخل الأساسي في إيطاليا، الذي كان يوفر للعاطلين عن العمل متوسطاً 567 يورو شهرياً. على الرغم من أنّ البرنامج يوفر حافزاً بسيطاً للاقتصاد، إلا أنّ ميلوني التي ظهر أنّها وفيّة ومرضي عنها أوروبياً رغم كلّ ما شاع أثناء الانتخابات، قالت: إن إلغائه سيجبر الناس على العودة إلى العمل. وتساءلت: «أين الركود في الاقتصاد والتوظيف؟».

لكنّ ميلوني لم تذكر أن نحو 40% من العمال الإيطاليين يكسبون أقل من 10 يورو في الساعة في البلاد، حيث انخفضت الأجور المتوسطة بنسبة 2,9% منذ عام 1990. يهاجر ملايين الإيطاليين بحثاً عن فرص أفضل، في حين تراجعت ميلوني عن موقفها الصارم بشأن الهجرة من أجل جلب المزيد من العمال، والحفاظ على نموذج قمع الأجور في البلاد على المسار الصحيح. ناهيك عن الإجراءات المستمرة منذ ما قبل ميلوني، وتشمل خصخصة الخدمات العامة المحلية ونقل السلطة من المسؤولين المنتخبين إلى البيروقراطيين في هيئة المنافسة الإيطالية التي تشرف عليها بروكسل.

لكن، لو فكرت ميلوني بعكس هذا المسار والاستفادة من الشراكة مع الصين مثلاً، فهل ستستطيع؟ إنّ بروكسل وواشنطن ستعملان على تنصيب حكومة جديدة في روما بسرعة. كتب تشو بو مقالاً العام الماضي: «إنّ ساحة المعركة لن تكون في الجنوب العالمي، حيث خسرت الولايات المتحدة الكثير أمام الصين، وخاصة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية... بل ستكون في أوروبا، حيث يوجد معظم حلفاء الولايات المتحدة، وحيث تعدّ الصين أكبر شريك تجاري. بالتدريج، سوف يتراخى التحالف العابر للأطلسي. وحتى لو كان تراجع أمريكا تدريجياً، فإنّها لا تستطيع تحمّل وجود عسكري عالمي. سوف تضطر إلى الانسحاب من مختلف أنحاء العالم، بما في ذلك من الشرق الأوسط وأوروبا، للتركيز على منطقة المحيطين الهندي والهادئ. طلب الرؤساء الأمريكيون المتعاقبون، جمهوريون وديمقراطيون على حدّ سواء، من الأوروبيين أن يتحملوا قدراً أكبر من المسؤولية عن أمنهم. بعبارة أخرى، لابد أن تتمتع أوروبا بالاستقلال الاستراتيجي، حتى لو لم تكن تريد ذلك. إنّ حقيقة أنّ أوروبا تتخذ الصين شريكاً ومنافساً في الوقت ذاته، تقول المزيد عن ارتباك أوروبا».

ميلوني تتخبط بشأن عدم قدرتها على تغيير الحقيقة الوحيدة التي تهمّ حقاً. إنّ عودتها إلى الصين بعد انسحابها بثقة من مبادرة طريق الحرير في العام الماضي، هي واحدة من أكثر الأمور التي تحيرها. ولعلّ إشعار سيادة القانون الذي أصدرته لجنة أورسولا كان مجرّد ذريعة لتذكير ميلوني بمن هو المسؤول الحقيقي.

كيف أصبحت «الصهيونية» قابلة للهزيمة؟

لكي نفهم لماذا أصبحت إيران وحزب الله الآن في موقف يسمح بتسريع تفكيك الدولة الاستيطانية «الإسرائيلية»، يتعين علينا أن ننظر إلى التأثيرات التي جعلت الصهيونية ضعيفة إلى هذا الحد. علينا النظر إلى التحولات الاقتصادية، والتغيرات في ميزان القوى العالمي، والعوامل الاستراتيجية التي جعلت انهيار الصهيونية أمراً لا مفرّ منه، وبالتالي ضمان استعادة فلسطين. إن قصة وصول الصهيونية إلى هذه النقطة المميتة تُعلّم الشيوعيين كيفية الفوز بالنضال.

■ رينار شيا
ترجمة: قاسيون

لكي تتمكن الدولة العرقية اليهودية من البقاء داخل فلسطين، فإنّها تحتاج إلى اقتصاد قوي، ونمو مستمر في عدد المستوطنين حتى يتسنى لها ضمان التفوّق الديموغرافي، ووحدة كافية بين العناصر المختلفة في المجتمع الاستيطاني. لكن كلّ هذه الأمور الثلاثة أصبحت مستحيلة بسبب أحداث السابع من أكتوبر/تشرين الأول، التي أدت إلى التعجيل بانهيار الصهيونية التي كانت قد بدأت أزمتها قبل ذلك بالفعل.

بسبب التصعيدات التي شهدها الصراع في العام الماضي، انكشفت نقاط الضعف في أنظمة الدفاع التي تتبناها الدولة الاستيطانية مرات عديدة، كما اضطرت أعداد هائلة من المستوطنين إلى مغادرة «إسرائيل». انزلق الاقتصاد «الإسرائيلي» إلى الفوضى، الأمر الذي جعل المشروع الصهيوني أكثر عجزاً. مع اقتراب احتمالات إقامة دولة فلسطينية مستقلة، تجد الحكومة «الإسرائيلية» نفسها محاصرة، وقد تضطر قريباً إلى الامتثال للمطالب الدولية بتقليص حجم المشروع الاستيطاني. هذا من شأنه أن يؤدي إلى اندلاع حرب أهلية، لأن المستوطنين المدججين بالسلاح في الضفة الغربية سوف يبدؤون في مهاجمة حكومتهم إذا ما طُلب منهم التخلي عمّا سرقوه. وهم لا يريدون التراجع، حتى ولو لم يترك الواقع للصهيونية أي خيار سوى التراجع.

إن إقامة دولة فلسطينية من شأنه أيضاً أن يعجّل بالأزمة الديموغرافية التي تعاني منها الصهيونية، الأمر الذي من شأنه أن يجعل الفلسطينيين قادرين على الازدهار وإعادة إعمار وطنهم. كلّ ما يمكن أن ينتج عن هذا هو أن تصبح «إسرائيل» عاجزة عن الاحتفاظ بالتفوق اليهودي، الأمر الذي من شأنه أن يجعل الفلسطينيين قادرين على حكم أنفسهم بعد تفكك الدولة الصهيونية. وحتى لو حصل الصهاينة الليبراليون على حلّ الدولتين، فلن يكون هذا هو النصر الذي يأملون، بل سيكون مجرّد خطوة أخرى نحو فلسطين الحرة بالكامل، مع عدم قدرة ما تبقى من «إسرائيل» على الاستمرار.

إن القوى المناهضة للإمبريالية سوف تفوز بالمرحلة التالية من الصراع ضدّ «إسرائيل» للسبب ذاته الذي من أجله سوف تنتصر روسيا على أوكرانيا الفاشية: الجانب المؤيد للإمبريالية لا يمكنه إلا أن يؤذي نفسه. لقد ارتكبت كل من أوكرانيا و«إسرائيل» أخطاء استراتيجية من خلال استفزاز أعدائهما دون حذر. كانت المعارك التي اختاروها غير واقعية بالنسبة لهم للفوز بها، لأن الخصوم الذين يقاتلونهم، سواء روسيا أو إيران أو الحوثيين، يمثلون جميعاً الاتجاه التاريخي ذاته. هذا هو الاتجاه نحو المستقبل، حيث بدأ يفرط عقد رأس المال المالي الاحتكاري الدولي، ولم يعد بإمكان أي دولة إخضاع دولة أخرى. إنّه الجهد الجماعي من قبل جميع القوى ذات المصلحة في الإطاحة بالإمبريالية، والتي اكتسبت مزايا استراتيجية غير مسبوقة خلال الجيل الأخير فقط.

سعي الطبقة الحاكمة إلى استخدام انتخابات 2024 كمحفز لتصعيد الحرب الثقافية كفرصة لحشد الناس سواء على اليمين أو اليسار نحو أحداث جديدة من نوع الهجوم على مبنى «الكابيتول»

لم تكن حماس لتتمكن من إلحاق مثل هذا الضرر الذي لا يمكن إصلاحه بالمشروع الصهيوني لولا نهضة أوراسيا. ولأنّ الصين وروسيا انتزعتا من الولايات المتحدة الهيمنة الدبلوماسية والاقتصادية والعسكرية التي لم تكن موضع شك، فقد أصبح أغلب العالم غير خائف من العمل تضامناً مع فلسطين. لم يعد أصدقاء فلسطين النشطون يقتصرون على البلدان التي تقاتل الإمبريالية الأميركية بشكل فعلي، مثل: إيران وكوريا الشمالية، بل إن أغلب العالم يساهم الآن بشكل ملموس في تحرير فلسطين من خلال تعزيز المشروع الرامي إلى منح فلسطين دولة.

سقوط «إسرائيل» بداية سقوط الإمبريالية بأسرها

يأتي هنا دور «إسرائيل» لسحب الإمبريالية الأمريكية معها. قال بلينكن: إن واشنطن ستتوقف عن تمويل برنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة إذا تم إنشاء دولة فلسطينية. هذا يعني فعلياً أنّ الولايات المتحدة تنوي توسيع عقوباتها، واستخدام المجاعة كعقاب على عمل الجنوب العالمي على إنهاء الصهيونية. إذا مضت واشنطن قدماً في هذا، فإنّها ستجعل نفسها أكثر عزلة من أي وقت مضى، مما يؤدي إلى تدمير أسسها الاقتصادية والاجتماعية.

بالفعل، إنّ تراجع الصهيونية ينتقل إلى الولايات المتحدة، مثلما تؤدي كلّ خسارة عالمية أخرى تشهدها واشنطن إلى تفاقم الأزمات الداخلية للإمبريالية. إنّ تصميم الحكومة الأمريكية على الحفاظ على قاعدتها العسكرية «الإسرائيلية» في غرب آسيا يزيد من تكاليف الحرب بالوكالة في أوكرانيا. وهو ما يستفزّ المقاومة من جانب الشعب الأميركي، وبالتالي يسرّع من حملة القمع من السلطات ضد المعارضة. يقترب هذا النظام الليبرالي من الانهيار، ممّا يدلّ على أنّه لم يعد قادراً على تحمّل المرونة في التظاهر بالديمقراطية.

تأمل الدولة الإمبريالية في إجبار السكان على التركيز على الحروب الثقافية مرة أخرى، لكنّ الوعي الجماعي تطوّر بعيداً جداً عن نمط الخطاب القديم. أدّت أزمة التضخم في الداخل الأمريكي، والحروب التي تزيد من تفاقمها، إلى تحويل الخطاب نحو اتجاه أكثر ثورية. عندما تتفاعل واشنطن مع خسائرها الجيوسياسية التالية بشنّ حرب فعّالة على الجنوب العالمي بأكمله، فإنّ كلّ هذه المشاكل التي تواجه الإمبريالية ستصبح أكثر صعوبة.

هذا هو السبب وراء سعي الطبقة الحاكمة إلى استخدام انتخابات 2024 كمحفز لتصعيد الحرب الثقافية. كفرصة لحشد الناس، سواء على اليمين أو اليسار، نحو أحداث جديدة من نوع الهجوم على مبنى «الكابيتول». عندها ستكون وسائل الإعلام قادرة على خلق المزيد من الانقسامات الثقافية، ويمكن للدولة الأمنية قمع كل من تعتبره تهديداً. تستعدّ الدولة لهذه المرحلة التالية من القمع من خلال مداهمة منازل وأماكن عمل المعارضين. لكنّ هذا القمع سيزيد العمل للإطاحة بالنظام.

كان على الذين يقاتلون «إسرائيل» حتّى يتمكنوا من الوصول إلى ما وصلوا إليه، بحاجة إلى المساعدة في رعاية التحوّل نحو التعددية القطبية، والشراكة مع الصين وروسيا حتى تتمكن هذه البلدان من المساعدة بشكل أفضل في إضعاف الصهيونية. بسبب الطريقة التي بنت بها هذه الشراكة العالمية نظاماً اقتصادياً جديداً، مستقلاً عن الهيمنة، وقادراً على دعم كلّ من يتحدى الإمبريالية، أصبحت «إسرائيل» غير قابلة للدفاع عنها. جعلت قوة التوازن التي توفرها أوراسيا دولاً، مثل: كولومبيا، واثقة بما يكفي للانسحاب اقتصادياً من «إسرائيل»، ممّا أدى إلى إزالة مجالات التجارة الحاسمة التي يحتاجها مجتمع المستوطنين.

إن عملية طوفان الأقصى، وأعمال المقاومة الكبرى التالية التي سينفذها حزب الله وإيران، تمثّل لحظة في التاريخ حيث انقلبت موازين القوى. ما كان لحماس وبقيّة محور المقاومة أن يحققوا مثل هذا النجاح قبل عشرين عاماً، عندما بدأت أوراسيا والتعددية القطبية للتو في تهديد القوة المهيمنة. كان لا بدّ من تغيير الطريقة التي تعمل بها علاقات القوة العالمية، وعندها فقط يمكن للجزء المسلح من المقاومة أن يوجه ضربة قاتلة.

ما وراء الفضائح في عاصمة الأنوار

انتهت دورة الألعاب الأولمبية التي جرت في الفترة ما بين 26 تموز إلى 11 آب في فرنسا. وأعلن مكتب النيابة العامة في باريس فتح تحقيق بسبب شكوى تقدمت بها الملاكمة الجزائرية إيمان خليف الفائزة بالميدالية الذهبية لوزن 66 كلغ، بتهمة التحرش الإلكتروني الجسيم.

■ **ايمان الذياب**

وأكد مكتب الادعاء أن خليف التي تعرضت لحملة تشهير واسعة بزعم عدم أهليتها الجنسية للمشاركة في منافسات السيدات، قد «تقدّمت يوم الجمعة 16 آب بشكوى بشأن أعمال التحرش الإلكتروني الجسيمة إلى مركز مكافحة الكراهية الإلكتروني التابع لمكتب المدعي العام في باريس. وسيحدد التحقيق الجنائي من الذي بدأ هذه الحملة الكارهة للنساء والعنصرية والجنسية، ولكن سيتعيّن عليه أيضاً التركيز على أولئك الذين غذّوا هذا الإعدام الرقمي من دون محاكمة» حسب تعبيره.

فضائح بالجملة

وصف كثيرون أولمبياد مدينة الأنوار، باريس، بـ«أولمبياد الفضائح»، فقضية إيمان خليف ليست الوحيدة في سلسلة المشاكل التي حدثت في الأولمبياد «الأكثر أثارة للجدل»، ابتداء من أسوء حفل افتتاح، ومروراً بـ«شجارات وسرقات طالت مبالغ ضخمة من الأموال ومجوهرات ومتعلقات رياضين... وتجاوزتها إلى سرقة العشرات من إطارات الدراجات وقطع الغيار ومفاتيح لراكبي الدراجات المشاركين! ونقص المنتجات الغذائية ورداءتها وقد تحولت هذه إلى فضيحة غذائية بعد شكاوى عديدة أكد فيها الرياضيون وجود ديدان في بعض الأطعمة، خاصةً السمك، إضافة إلى ملوثات أخرى في الطعام مما تسبب بانتشار الأمراض...! وانتقد الرياضيون الظروف المعيشية في القرية الأولمبية حيث: «لا يوجد تكييف في القرية، الجو حار، والطعام سيئ» مما وضع الرياضيين أمام خيارين، خيار البقاء في القرية أو المغادرة وحجز غرفة في فندق على حسابهم والتكفل بنفقات الطعام والمواصلات، وقد غادر العديد منهم بينما اضطر آخرون للنوم في الحديقة، وقد وثقت الفيديوهات حالهم وتداولتها وسائل الإعلام حول العالم. أما عن الأسرّة المصنوعة من الكارتون فيكفي قراءة ما قالته الأسترالية تيلي كيرنز، سباحة البولو لمعرفة الوضع: «ظهري يكاد ينخلع من مكانه».

الفئران لها رأي آخر

وصف رئيس الوزراء الفرنسي غابريال أتال الألعاب الأولمبية الحالية بـ«الناجحة على المستويات كافة» في ما يتعلق بالجوانب الرياضية والتنظيمية والأمنية. بينما وصف الرئيس الفرنسي ماكرون نجاح «أولمبياد باريس» يشبه مونديال 1998. ولكن الفئران في مدينة الأنوار كان لها رأي آخر، فقد تداول رواد منصات التواصل الاجتماعي مقاطع فيديو لفئران ضخمة وهي تعبث بالبنى التحتية في العاصمة الفرنسية، مثيرة هلع السكان. ووفق تقارير إعلامية فرنسية خرج ما يقرب من 6 ملايين فأر إلى شوارع باريس، بعد يومين من افتتاح دورة الألعاب! مما زاد في الانتقادات المستمرة لمستوى تنظيم دورة الألعاب الأولمبية التي شهدت إنفاق الحكومة الفرنسية مبالغ ضخمة للتخلص من تلوث نهر السين، وجعله صالحاً للسباحة كإرث رئيسي للألعاب، فقد تكلف بناء القرية الأولمبية 1,6مليار دولار لاستضافة أكثر من 10 آلاف رياضي ثم تحويل المنطقة بعد انتهاء الألعاب إلى حي سكني وتجاري. وللمفارقة فقد طالبت عمدة باريس، آن هيدالجو، قبل عام سكان المدينة بالتعايش مع وجود الفئران بعدما أصبح عددها يتخطى البشر الموجودين في المدينة التي يسكنها مليونا نسمة و6 ملايين فأر! لم يوقف هذا الجدل من تسبب تلوث مياه نهر السين في نقل عدد من الرياضيين وإدخالهم إلى المستشفى لتلقي العلاج جرّاء أصابتهم بعدوى بكتيرية.

مرشحو الرئاسة المتنمرون

بالعودة إلى قضية إيمان خليف، يمكن للباحث المدقق استقصاء ما وراء الظاهرة، واستخلاص الكثير من الحقائق المخفية خلف حالة التنمر الفظيعة التي تعرضت لها الملاكمة الجزائرية، والتي شارك فيها كثير من ممثلي النخب السياسية والثقافية الغربية ومنهم الرئيس السابق للولايات المتحدة الأمريكية والمرشح القادم للانتخابات الرئاسية فيها. تكمن واحدة من هذه الحقائق في انتمائها، إلى الجزائر، البلد الذي دفع أبناؤه دماءهم ثمناً لاستقلالهم عن فرنسا الغازية، ثم تأتي الفتاة الجزائرية لتفوز وتتوج بالذهب في قلب العاصمة باريس!

قبل هذه الحادثة، وخلال التحضير للجولة الثانية من الانتخابات البرلمانية الفرنسية، شهدت مواقع التواصل الاجتماعي حينها موجة من الغضب والاستنكار بسبب أغنية تحمل تحريضاً رخيصاً ضد المهاجرين، عندما طرح يمينيون متطرفون في فرنسا أغنية تحرض ضدّ المهاجرين والفرنسيين من أصول عربية وإفريقية، وأثار المرشح اليميني السابق للانتخابات الرئاسية، إريك زمور، استنكاراً عاماً بسبب ترويجه الأغنية، في حسابه في منصة «أكس»، ورقصه على أنغامها.

وأظهرت بعض التعليقات ردود الفعل، بأن هذه الأغنية «ليست ظاهرة منعزلة، وإنما هي رمز لثقافة عنصرية بدأت تظهر إلى العلن»، وانتقد آخرون زمور: «هذا هو الشخص الذي يطمح إلى قيادة بلدنا، يشاركنا أغنية عنصرية من الدرجة الأولى، من دون أي خجل مطلقاً. هذا المشهد المرير هو حقيقة واقعة. إنهاء التطرف واجب أخلاقي».

يعاني الغرب أزمة وجودية وهوياتية عميقة، تتهدد فيها الحياة الروحية والمادية وتنتشر الأمراض الاجتماعية والنفسية منها الاكتئاب والتوحد والشجار والفصام والتفكك الأسري والطلاق والانتحار والقتل، والاستهلاك المفرط في الأدوية والمهدئات، وصولاً إلى الإدمان على المخدرات والكحول في سبيل الهروب من الواقع المعاش وخلق واقع جديد كاذب ووهمي، يمكن التصالح والتعايش معه، تقوم أزمات الرأسمالية المتنوعة بتحويل الإنسان إلى كائن مسخ فاقد للهوية والكرامة، و«يظهر النظام الرأسمالي عارياً اليوم بكل جوهره، اللا إنساني المعادي للطبيعة والمدمر للقوى المنتجة مادياً وروحياً والمشيّأ للإنسان» حسب ما يؤكده الدكتور محمد المعوش.

فازت إيمان خليف بالمعركة الرياضية ورفعت علم بلادها ونالت تشجيع ومساندة الكثير من الناس على مستوى العالم

يمارس الغرب ساديته المفرطة معبراً عن سلوك استعماري متأصل في بنيته، لا يأخذ فيه العنف شكلاً أو نمطاً واحداً، فهو ليس بالضرورة أن يكون بدنياً، عبر ممارسة التعذيب على جسد المستعمَر، بل يمكنه أن يكون عنفاً اجتماعياً ونفسياً واقتصادياً أيضاً. والهدف من العنفين، هو هندسة النظام الاجتماعي الموجود والمقاوم لمحاولة إلغائه.

ازدواجية الغرب ليست وهماً

تكفي بعض حوادث الأولمبياد لفضح الازدواجية الغربية في التعامل بين دول الشمال ومحاولات هيمنته على دول الجنوب، والرد على المشككين من أنصار الديمقراطية الغربية المزعومة والمدافعين عنها. ففي حادثة غير متوقعة، تم اعتقال توم كريج، لاعب الهوكي الأسترالي المعروف، في شوارع باريس إثر محاولته شراء الكوكايين. وأثارت مشاركة لاعب كرة الطائرة الشاطئية الهولندي ستيفن فان دي فيلد المتهم باغتصاب فتاة بريطانية، 12 عاماً، وأمضى فترة محكومية بالسجن بعد ثبوت التهمة عليه حالة من استهجان شعبي عبّر عنه الجمهور لدى ظهور اللاعب في الميدان لأول مرة في ألعاب باريس.

فازت إيمان خليف بالمعركة الرياضية ورفعت علم بلادها، ونالت تشجيع ومساندة الكثير من الناس على مستوى العالم. واليوم تخوض معركة قضائية ضد من تنمر عليها. وسواء أنصفها القضاء الفرنسي أم لم يفعل فقد خلقت قضيتها نقاشاً حول الكثير من المفاهيم السائدة. وفتحت باب أسئلة كثيرة تحتاج اليوم للإجابات.

بين خيارين!

بينما تُظهر استطلاعات الرأي الصادرة عن مؤسسات هامة في الكيان الصهيوني بأن غالبية الإسرائيليين لا يثقون بالقيادتين السياسية والعسكرية، وتؤكد وجود «أزمة ثقة عميقة بين الجمهور والقيادة الأمنية والسياسية»، ينبري عدد من «أبواق ومهرجي» الإعلام العربي ومنصاته للدفاع- علناً أو ضمناً- عن الكيان وممارساته دون خجل أو وازع من ضمير.

■ إيمان الأحمد

المشكلة عند هؤلاء لا تكمن بالقناعات الأيديولوجية فقط والراسخة بـ«لا جدوى الصراع» بل خوفهم الشديد من فقدان الامتيازات التي تغدقها عليهم حكومات ومؤسسات إعلامية ممولة من أجل إقامة خط دفاع أول أيديولوجي وثقافي عن الكيان الصهيوني والتطبيع معه بشتى الوسائل. وتغيب عنهم، عمداً، الحقائق التي فضحتها أمام العالم أجمع ممارسات الاحتلال غير المسبوقة في وحشيتها.

كيس ملاكمة!

تعبر حالة التوحش المفرط التي يستخدمها الاحتلال الصهيوني في غزة عن هزيمة وإفلاس وليس عن انتصار كما يدّعي قادة الكيان وجيشه، ويعرف الصهاينة ذلك أكثر من غيرهم، لذلك يشعرون بقلق حقيقي، فحسب استطلاعات معلنة في إعلام الكيان فإن «غالبية الإسرائيليين لا تثق في القيادة العليا «للجيش» ولا في الحكومة، أو رئيسها، ويشعرون بـ«القلق» تجاه الوضع الأمني والاقتصادي الذي يصل عند كثير منهم إلى «القلق الشديد» في دولة الاحتلال. يعاني جيش الاحتلال نفسه من اليأس، وهو ما يعترف به خبراء صهاينة على وسائل الإعلام حيث يؤكد الخبير في شؤون الأمن القومي الإسرائيلي كوبي ماروم في حديث إلى القناة «12 الاسرائيلية» قائلًا: «كل من يلبس البزّة العسكرية صار يشعر بأنّه مذنب بسبب الفشل في المهمة الأساسية، وهي حماية الإسرائيليين... فلا يريد أحد الانتماء إلى مؤسّسة تحولت إلى كيس ملاكمة خلال حربٍ صعبة جداً».

ثمن الخروج من المستنقع

وتتساءل صحيفة «معاريف»: متى تخرج «إسرائيل» من هذا الجحيم؟ فبعد «تسعة أشهر من الجحيم «والتعبير للصحيفة»، تبدو إسرائيل عالقة عميقاً في المستنقع».

ويقول المنظّر العسكري عيران أورطال، وهو جنرال سابق في جيش الاحتلال: «نحن لم نملأ أنفسنا بقدرات جديدة، بل يتم إفراغ مخزوناتنا، في حين أن مخزوناتهم مليئة وتتجدد... لذا فإن ثمن أي حرب جديدة نشنّها سيكون أعظم بكثير من الإنجاز الذي ننوي تحقيقه. وهذا لا يترك لنا خيارات كبيرة».

تتقدم حركات المقاومة خطوة خطوة وهي تقارع بما يتوفّر لديها من عتاد وصبر نحو الانتصار وتثبت أنها الأفضل في القتال والسياسة لأنها تعبر ببساطة عن إرادة الناس وأحلامهم بحرية يدفعون ثمنها بدمائهم. كما تُخرج المقاومة أفضل ما في الشّعب من خصائص أصيلة لا تقبل المهادنة والتخاذل. لا خيار أمام المقاتل الحافي في غزة سوى التقدم نحو انتصاره، مجيباً عن الأسئلة التي تطرحها الحياة بجسده ودمه غير آبه بأبواق إعلام متواطئ باع نفسه وفقد حتى ذلك الإحساس الطبيعي بالكرامة الإنسانية.

أخبار ثقافية

من أجل كراج سيارات!

أعلنت محافظة القاهرة هدم بعض المناطق الأثرية في القاهرة من أجل إنشاء كراج سيارات! وسيهدم أكثر من ألف مقبرة وتنقل رفات الموتى منها، ضمن مخطط لإزالة «منطقة عرب اليسار» المتاخمة لقلعة صلاح الدين الأيوبي وباب النصر، أحد أبواب القاهرة الفاطمية الأربعة، وقد طال الهدم مركز شباب القلعة الرياضي ومبرّة مصطفى كامل، التي تحتوي مكتبةً عامة، وعيادات صحية، وملاعب كما طال عيادات الجذام، وعدداً من المدارس التي تخدم سكان منطقة القلعة وعرب اليسار. وتتزامن أعمال الهدم مع قرب بداية العام الدراسي في مصر في أيلول المقبل، ومع غياب الخدمات الصحية والتعليمية والترفيهية لتعويض سكان المنطقة ما تم هدمه، وهي خدمات يصعب تعويضها.

وقد مُنع التصوير والدخول إلى المناطق التي تجري فيها أعمال الهدم، إذ أوقفت عمليات النشر المتتالية منذ مدة، عملية إزالة مقبرة «عميد الأدب العربي» طه حسين. ورغم عدم هدمها، إلا أنّها أصبحت الآن مغطاة تقريباً بأحد كباريهات القاهرة الذي أطلق عليه اسم طه حسين!

مشاركة فلسطينية في مهرجان القاهرة للمسرح التجريبي

اختارت لجنة المشاهدة في مهرجان القاهرة للمسرح التجريبي مسرحية فلسطينية بعنوان «معتقلة»، للمنافسة مع 9 مسرحيات عربية جرى اختيارها من بين 300 من العروض المسرحية التي تقدّمت للمشاركة في المهرجان حيث تقام الدورة 31 منه في فترة ما بين 1 و11 أيلول المقبل.

أنجزت المسرحية في مدينة نابلس الفلسطينية، وهي من إنتاج مسرح رسائل، يتشارك في التمثيل كل من معتصم أبو الحسن، وهو مخرجها. وشذى ياسين مؤلفة النص. وقد سبق وافتتحت المسرحية مهرجان المسرح الفلسطيني الذي أقيم على مسرح القصبة في رام الله، ولاقت استقبالاً حاراً ومؤثراً لكونها تناولت موضوع المعتقلات الفلسطينيات في سجون الاحتلال الصهيوني والمعاناة التي يتحملونها جرّاء المعاملة السيئة والوحشية من جنود الاحتلال وآمرات السجون.

تتنافس مسرحية «معتقلة» مع المسرحيات العربية التالية: بوتكس – الأردن، شجرة اللبان موشكا – سلطنة عمان، تاء التأنيث ليست ساكنة – العراق، الألباتروس– تونس، فطائر التفاح– المغرب، صمت – الكويت، قرط– تونس، الظل الأخير– السعودية، زغرودة– الإمارات.

كانوا وكنا

سلطان باشا الأطرش
قائد الثورة السورية الكبرى

تعطيل الممارسة -الفعل سؤال.. المعرفة.. والبربرية

في سياق تناقض بربرية-حضارة وتعطّل إمكانية المجتمع الطبقي المنقسم وقواه على المناورة للحفاظ على الانقسام التاريخي، ونقاش الحدود الفلسفية للمثالية لهذا التعطل والذهاب إلى مثالية متطرفة في إلغاء العقل والواقع، هنا نتناول قضية الممارسة المرتبطة بالثنائية الفلسفية، ومعناها السياسي للمشروع النقيض.

■ د.محمد المعوش

الانقسام الفلسفي وسؤال المعرفة

في سياق تاريخ الصراع الفلسفي، إضافة إلى السؤال الأنطولوجي،«و«الأنطولوجيا» ontology في الفلسفة تعني «علم الوجود» الذي يمثّل الشق الأول من المسألة الأساسية في الفلسفة؛ في صيغة: هل الواقع/العالَم «المادّة» موجود بشكل مستقل عن وعينا وسابق للوعي، أم أنه مجرّد تخيّلات مصدرها وعينا؟ وعلى أساس الإجابة تصنّف المذاهب الفلسفية إلى مادية أو مثالية»، أي التساؤل عن وجود الواقع بالمعنى الموضوعي، هناك سؤال مركزي هو سؤال إمكانية معرفة هذا الواقع، أو السؤال الإبستمولوجي، ««الإبستمولوجيا» epistemology تعني «علم المعرفة» أو «نظرية المعرفة» وتمثّل الشق الثاني من المسألة الأساسية في الفلسفة، في صيغة: هل يمكن للوعي البشري معرفة العالَم والحقيقة أم لا؟ وعلى أساس الإجابة تصنّف المذاهب الفلسفية إلى «عَرفانيّة» في مقابل «اللاعرفانية/اللاأدريّة» وهذه الأخيرة مثاليةٌ دوماً»، والسؤال المركزي في ارتباط داخلي. وهذا ما كان ماركس قد صاغه في مقولة «في السابق قام الفلاسفة بتفسير العالَم، بينما المطلوب تغييره»، أي أنّ الفعل في الواقع هو الطريق لمعرفته. فالواقع وتناقضاته التي تفرض حلًّا لها انطلاقاً من جوهرها الداخلي هو ما يتطلب ممارسةً محددة تسمح بالنفاذ إلى الجوهر وبالتالي إلى معرفةٍ مجرَّدة وقابلةٍ للتعميم.

التحضير للمذهب المثالي المتطرِّف

في سياق نقاش بربرية–حضارة صار من الواضح أنّ القوى التي تحاول الحفاظ على المجتمع المنقسم، وعقلها، لم يعد أمامهما إلّا التطبيق التاريخي لجوهر المذهب المثالي المتطرف، الذي في محاولته للحفاظ على الانقسام الفلسفي بين العقل والواقع، يتّجه، في إجابته على السؤال الأنطولوجي في الفلسفة، إلى إلغاء الواقع «المذهب المثالي المتطرِّف» وإلغاء العقل «المذهب المادي المتطرِّف الذي هو في جوهره مذهبٌ مثاليّ» على السواء. ولكن هذا النموذج المتطرف الذي نرى معالمَه السياسيّة اليوم بالمعنى الملموس جرى التحضيرُ له في السنوات السابقة، من خلال إجابة القوى التي تحاول الحفاظ على هيمنتها وعقلها على السؤال الإبستمولوجي في الفلسفة «معرفة الواقع» عبر ضرب إمكانية تلك المعرفة، من خلال ضرب الممارسة التي هي شرط تلك المعرفة. وهذا ما كنا شهدناه في العقود الماضية لتطوّر الليبرالية من خلال ضرب الممارسة المبدعة الفاعلة والتأسيس للدور السلبي للقوى البَشرية، وهذا لا ينحصر في ضرب وشيطنة فكرة الممارسة السياسية النضالية، وضرب العمل الحزبي، التي هي أقصى شكل من الممارسة التاريخية الفاعلة، ولكن أيضاً في تعميم كل أشكال الاستهلاكيّة الروحيّة والماديّة في كلّ القطاعات، وتعزيز الكسل التاريخي تجاه القضايا الموضوعية لدى الغالبية العظمى، التي ابتعدت عن قضايا المجتمع وغرقت في ذاتيةٍ مفرطة هي جوهر الليبرالية الفردانية الاستهلاكية.

المشروع البربري في ضرب الواقع والعقل على السواء تطلَّبَ ضرباً للممارسة كقاعدةٍ لضرب المعرفة ولهذا فإنّ المشروعَ النقيض يتطلّب العكس أيْ تعزيز الممارسة الفاعلة كقاعدةٍ لمواجهة اللاعقلانية

معالم ضرب الممارسة و«لا إمكانية المعرفة»

إنّ من نتائج ضرب الممارسة الإجابةُ السلبية على السؤال الإبستمولوجي «المعرفي» في الفلسفة، ولهذا بدأنا نسمع في سنوات قريبة سابقة شعارات ومقولات لدى الغالبيةِ العظمى من المجتمع حول عدم إمكانية معرفة ما يحصل، تارةً تحت عنوان سياسيّ هو «غموض ما يحصل في الصِّراع العالمي» و«المؤامرة الغامضة» وغيرها، وتارة تحت عنوان أكثر تجريداً بالمعنى الفلسفي هو أنّ «الواقع غير مفهوم»، و «لا أحد يمكنه فهم ومعرفة ما يحصل»، وبـ«أن العالم غير قابل للمعرفة». هذه الشعارات التي تكون مغلّفةً في سرديّات أكثر تعقيداً غالباً ما تكون محاطةً بهالة من الذاتية المتطرّفة تحت عنوان أنّ «كلّ إنسان ينتج حقيقتَه الخاصة»، و«كلّ وجهات النظر حقيقيّة»، و«لا حقيقةَ واحدة»، إلخ. من العناوين العدميّة التي لا تضرب معرفة الحقيقة فحسْب، بل وفكرة وجودها أساساً، ومن هنا العلاقة الداخلية بين ضرب إمكانية المعرفة وبين ضرب فكرة وجود الحقيقة الموضوعية الواحدة.

الممارسة في صلب المشروع النقيض

عودة إلى نقاشات جوهر المشروع النقيض للحفاظ على حضارة البشرية من خلال تطويرها في مواجهة البربرية واللاعقلانية والعدمية، وضرب وجود الواقع والعقل على السواء، يمكن البناء على العلاقة بين الممارسة وبين المعرفة وإلغاء الانقسام الفلسفي، الذي هو إلغاءً وتجاوزٌ للانقسام التاريخي الاجتماعي والاقتصاد المؤسِّس له «البضاعي الاستهلاكي»، الانقسام بين الفرد والواقع، الذي هو انقسامٌ طبقيٌّ في جوهره، بين الجماعة البشرية وبين واقعها الاقتصادي ومصيرها التاريخي. أيْ أنّ المدخلَ إلى المشروع الحضاري النقيض هو في تعزيز مسألة الممارسة، أيْ مسألة الفعالية التاريخيّة، وهذا ليس بجديد، بل هو استعادةٌ لعنوان إشراك الجماهير في العملية السياسية ومسائل الإدارة، وقبل ذلك هو إشراكُها في الصراع وجذبُها إليه من موقعها الفاعل لا المتلقّي.

إنّ إشراك القوى الاجتماعية في مواجهة تعميم اللاعقلانية وضرب بنيتها العقلية نفسها، من أجل إغراقها في بربرية حيوانية، هذا الإشراك هو قاعدةُ تعظيم «موازين القوى» في مصلحة المشروع النقيض، وسحب البساط من تحت المشروع البربريّ، لا من أجل المواجهة فقط، بل من أجل بناء المجتمع البديل النقيض، وبناء الإنسان الجديد. علينا العودة إلى كل إحداثيات الفلسفة الماركسية الكلاسيكية حول قضايا بناء الإنسان الجديد، فإنسان اليوم غيرُ قادر على تخطّي مشروع التدمير ضمن إطار إحداثيات عقله وشخصيّته ونفسيته الراهنة. وهذا قد يصحّ بشكل خاصّ في المجتمعات التي ما زالت تملك حَدّاً أدنى من الانتظام يسمح لها بذلك، ولكنّه قد يكون أصعبَ في أماكنَ هي اليوم على حافّة الجوع والعوز والفوضى الاجتماعية والاقتصادية، وصارت أقرب إلى البربرية، وهذا تحديداً ما تواجهه دولُ الصراع في الشرق الأوسط وبعض دول شماليّ وشمال شرقيّ أفريقيا، أي الدول الأكثر حماوة. ما يردّنا إلى مسألة أمميّة المواجهة، فتعزيز الدول التي ما زالت تملك انتظاماً داخلياً عالياً يسمح بإنقاذ تلك التي تتدهور نحو الفوضى أكثر فأكثر.

خلاصة عامة

لأنّ الواقع اليوم يكشف عن جوهره بشكل أكثر تجريداً وصراحةً ووضوحاً فإنه بالضرورة يصل إلى مستوى الوجود «الفلسفي»، ونقاشه من الناحية الفلسفية ضرورة، وهذه المادة كما غيرها تحاول التشديد على كيف أنّ ربط الصراع التاريخي الفلسفي بما يحصل اليوم من صراع تاريخي اقتصادي–سياسي ملموس، هو في صلب إيجاد فهم أكثر تجريداً للمرحلة، يبني عليه المشروعُ النقيضُ برنامجَ عمله الملموس، وجوهر هذه المادة هو أنّ المشروع البربري في ضرب الواقع والعقل على السواء تطلَّبَ ضرباً للممارسة كقاعدة لضرب المعرفة، ولهذا فإنّ المشروعَ النقيضَ يتطلّب العكس؛ أيْ تعزيز الممارسة الفاعلة كقاعدة لمواجهة اللاعقلانية، وتعزيز بناء العقل الذيْ يجري العمل على تفتيته، من خلال الاشتراك في القبض على الواقع كمسار وحيد للحفاظ على الواقع نفسه من خلال رفع الإنسان إلى مستوى الإنسان السياسيّ التاريخيّ.